الأنترنت و السياسة https://

د. عادل صالح

الإنترنت والسياسة

دراسة في الاستخدام والتأثير في ضوء الخبرات المحلية والدولية

تأليـــف

د. عادل صالح

2017

طبعة ٢٠١٧

صالح، عادل.

الإنترنت والسياسة/ عادل صالح - الجيزة: أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، ٢٠١٧ .

٢٥٢ ص ، ٢٤ سم .

تدمك: ٨ ٥٣٤ ٣٩٩ ٩٧٧ ٩٧٨

١- السياسة - تطبيقات حاسب آلى

٢- الإنترنت

أ- العنوان

٣٢٠,٠٢٨٥

الإنترنت والسياسة

دراسة في الاستخدام والتأثير في ضوء الخبرات المحلية والدولية

تأليف

د. عادل صالح

2017

رئيس مجلس الإدارة

عـادل المصـرى

عضو مجلس الإدارة

المنتدب

نوران المصرى

رقم الإيداع

٢٠١٧/٣٢٩٨

الترقيم الدولى

٩٧٨-٩٧٧-٣٩٩-٥٣٤-٨

الطبعة الاولى

طبعة ٢٠١٧

الكتـاب : الإنترنت والسياسة

المؤلف : د. عادل صادق

الغلاف : إسلام البلاط

الناشـر : أطلس للنشر والإنتاج الإعلامى ش.م.م

٢٥ش وادى النيل - المهندسين - الجيزة

sales@atlasdic.com

www.atlas-publishing.com

تليفون : ٣٣٤٦٥٨٥٠ - ٣٣٠٤٢٤٧١ - ٣٣٠٢٧٩٦٥

فاكـــس : ٣٣٠٢٨٣٢٨

****

المقدمة

هذا الكتاب امتداد لجهد بحثي بدأ في أثناء إعدادي لرسالة الدكتوراه التي حصلت عليها من جامعة فريدرش - إليكسندر في ألمانيا حول استخدامات الإنترنت في الاتصال السياسي، ونشرت باللغة الإنجليزية عام 2005 في كتاب تحت عنوان «Uses and Effects of New Media on Political Communication in the United States of America, Germany, and Egypt». وللأسف لم أتمكن من ترجمة هذا الكتاب, والذي كان قبل اثني عشر عامًا بمثابة إرهاصات أولى للدراسات عن استخدام الإنترنت في الواقع العربي، وقد واكب بدء الاستخدامات في الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر رائدة في استخدامات الإنترنت وتطبيقاتها في العملية السياسية، كما واكب الدراسات الألمانية في هذا المجال.

والمفارقة أن استخدام الإنترنت في المجال السياسي في مصر بدأ في وقت متزامن مع كلتا الدولتين، وإن اختلفت أنماط الاستخدام والتأثيرات بما رشحها لأن تصنف في الفئة الأقل في معدلات الاستخدام وتأثيرات الإنترنت السياسية في هذا الوقت. فقد استخدم المرشحون والأحزاب السياسية الإنترنت في التواصل السياسي منذ عام 2004، وتطور استخدامه في المجال السياسي وبخاصة بعد ظهور تطبيقات شبكات التواصل الاجتماعي Social Networking Sites (SNSs) والتدوين الإلكتروني حتى بلغ ذروته في ثورتي 25 يناير 2011، و30 يونيو 2013؛ حيث لعبت وسائل الاتصال الحديثة، وأهمها شبكات التواصل الاجتماعي Social Network Sites دورًا مهمًّا في التوعية والنقاش والحشد والمراقبة للعملية السياسية، في أثناء 25 يناير وبعده، وأصبحت الموضوعات والقضايا المتداولة في شبكات التواصل الاجتماعي مكونًا أساسيًّا في النقاش العام Public Discourse، إما من خلال تداولها بين أعضاء الساحات الافتراضية، أو نقلها وتداولها عبر وسائل الإعلام التقليدية.

وقد تواصل اهتمامي البحثي باستخدامات الإنترنت في المجال السياسي، حيث أجريت عديدًا من البحوث وشاركت في مؤتمرات دولية، واقترح عليَّ بعض الأصدقاء والزملاء إصدار كتاب لمتابعة الظاهرة وتجلياتها في الواقع العربي، خاصة بعد ما عرف بثورات الربيع العربي، والتي شهدت حضورًا طاغيًا ومؤثرًا لوسائل التواصل الاجتماعي، لكنني فضلت الانتظار حتى تستقر الظواهر الاجتماعية والسياسية المرتبطة بثورتي 25 يناير و30 يونيو، وتستقر معها استخدامات وسائل التواصل الاجتماعي في المجال السياسي المصري.

الكتاب الذي بين يديك عزيزي القارئ يواكب الدراسات الغربية في الأفكار البحثية والمناهج والأطر النظرية، ويعقد الكثير من المقارنات لاستخدامات الإنترنت السياسية ووسائل التواصل الاجتماعي في المجتمعات الغربية, وأيضًا في بعض الدول الأسيوية والأفريقية. ولاشك أن هذه الرؤية المقارنة تساعد في الاطلاع على هذه الظاهرة في سياقات متباينة؛ مما يمكن من بلورة توجهات بحثية تتواكب واحتياجتنا المجتمعية وتستفيد من الرؤى المطروحة في هذه الدراسات.

ويغطي هذا الكتاب جوانب مختلفة من استخدامات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي, مثل: الإنترنت ووسائل التواصل في الحملات الانتخابية، الحكومة الإلكترونية في ضوء الديموقراطية الإلكترونية، اعتماد المواطنين على الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي للحصول على المعلومات السياسية، وتأثيرات الإنترنت ووسائل التواصل الجتماعي على المشاركة المجتمعية والمشاركة السياسية. ويتناول الكتاب فترات زمنية مختلفة ويضم دراسة تتبعية لاستخدامات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في الانتخابات المصرية 2010-2014. وقد غطت الدراسات التي قدمها هذا الكتاب الفترة من 2007 حتى 2014 على مستوى دراسات الباحث، وإن كان قد أضيف لها الدراسات الآنية التي أجريت في سياقات اجتماعية وسياسية واقتصادية مختلفة حتى 2016.

ويأتي هذا الكتاب في وقت تتعرض فيه الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي كوسيلة للاتصال السياسي للكثير من النقد بعد الادعاء بوجود انتهاكات لقيم الحيادية والمنافسة وجنوح نحو الدعاية السياسية في تداول والتفاعل مع أخبار وموضوعات غير صحيحة «أخبار وهمية Fake News» ترتبط بالسياسيين والأحزاب والمرشحين، ما اعتبر سوء استخدام قد يهدد القيم الديموقراطية. وحظيت هذه القضية بالكثير من الاهتمام في الانتخابات الرئاسية الأمريكية 2016 (ترامب – كلينتون)، وما زالت أصداؤها تتردد في الكثير من الدول الغربية وأهمها فرنسا وألمانيا التي تنتظرهما انتخابات عامة في 2017. وتدرس الحكومة الألمانية في هذا السياق تجريم الأخبار الزائفة المتداولة عبر وسائل التواصل الاجتماعي التي قد تؤثر سلبًا في مخرجات الانتخابات العامة 2017.

وعلى الرغم من هذا الجدل؛ فإن الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي تلعب دورًا مهمًّا في الاتصال السياسي؛ حيث تتيح هذه الأدوات التواصلية مصادر متعددة للمعلومات، وتوفر ساحات للنقاش العام حول القضايا السياسية، على أسس من الحرية والمساواة، مقارنة بوسائل الإعلام التقليدية. وتتزايد أهميتها بالانتشار الواسع لاستخداماتها وخصائصها التفاعلية وقدرتها على تمكين المستخدمين من أدوات جديدة للمشاركة المجتمعية والسياسية. هذه الأهمية المتزايدة لشبكات التواصل الاجتماعي وتأثيراتها في مخرجات العملية السياسية أصبحت مجالًا خصبًا للباحثين في مجال الاتصال السياسي.

ويتنامى الاهتمام بدراسات الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي بعد أن كشفت البيانات أن استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في مصر تتطور بشكل تصاعدي؛ حيث تشير الإحصائيات إلى أن معدلات استخدام الإنترنت في مصر حتى يونيو 2016 بلغت حوالي 35 مليون مستخدم أي ما يوازي 39% من عدد السكان تقريبًا، مقارنة بعدد 450 ألف مستخدم فقط عام 2000. وتبلغ حصة مصر من مستخدمي الإنترنت في إفريقيا 10.2%، حيث تحتل المرتبة الثانية في عدد المستخدمين بعد

نيجيريا التي تضم نسبة 28.5% من عدد المستخدمين على مستوى القارة[1]. كما تشير الإحصائيات إلى أن معدلات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي تتزايد أيضًا بشكل مطرد. فعلى سبيل المثال، تشير البيانات إلى أن عدد مستخدمي الفيس بوك في مصر وصل إلى 32 مليون مستخدم بنهاية يونيو 2016، مقارنة بـ 4.5 مليون مستخدم في 2010، وهي معدلات مرتفعة؛ إذ تساوي ضعف عدد المستخدمين في نيجيريا (16 مليون مستخدم فقط للفيس بوك)[2].

وعلى المستوى الدولي يمكن رصد ثلاثة اتجاهات أساسية في الدراسات الخاصة باستخدامات وتأثيرات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في المجال السياسي. الاتجاه الأول: يمثل مجموعة من الدراسات التي أثبتت دورًا مهمًا للإنترنت وتطبيقاته في الاتصال السياسي، من حيث زيادة المعرفة السياسية وخلق آليات للتفاعل بين المواطنين وبعضهم ببعض، وبينهم وبين السياسيين، وزيادة المشاركة المجتمعية والسياسية في سياقات معينة. كل ذلك دعا إلى الافتراض بأن الإنترنت أسهم في حدوث تغيير سياسي سيقود حتمًا إلى تحسين الممارسة الديمقراطية، وهو ما أطلق عليه موجة «التفاؤل التكنولوجي Technological optimism».

الاتجاه الثاني: وهو مجموعة الدراسات التي تقلل من أهمية الوسائل التكنولوجية ودورها الإيجابي في إحداث التغييرات السياسية؛ حيث يرى هؤلاء أن التكنولوجيا قد أثرت فقط فيمن لديهم القدرة والكفاءة على استخدامها والتواصل من خلالها، وأنها عززت قدرات أولئك الناشطين سياسيًا، بينما من ظلوا خارج نطاق الاستخدام والخاملين سياسيًا لم تتأثر أحوالهم الاجتماعية والسياسية نتيجة ظهور هذه التكنولوجيا. وتتمثل أهم الحجج التي تساق في هذا الإطار, في أن التغيير الاجتماعي لا يمكن أن يعزى فقط للتكنولوجيا، ولكنه يمكن أن ينسب إلى متغيرات وعوامل اجتماعية وسياسية وثقافية، وهذه التوجه البحثي لهذه الموجة يطلق عليه «التشاؤم التكنولوجي Technological pessimism».

الاتجاه الثالث: الذي يرى أن للتكنولوجيا دورًا باعتبارها متغيرًا ضمن المتغيرات المجتمعية الأخرى التي تتفاعل معها، وليس له تأثيرات إيجابية أو سلبية شأنها شأن كل وسائل الاتصال التي سبقتها. وأنها تحتاج إلى مزيد من الوقت ومزيد من الدراسات حتى يمكن تقدير معدلات استخدامها ومدى تأثيرها، وهو ما يطلق عليه «الحيادية التكنولوجية Technological neutral».

يناقش هذا الكتاب الاتجاهات الثلاثة ويقدم رؤية نقدية حول تطور الدراسات الدولية في هذا المجال، كما يطرح مسارات بحثية يمكن أن تساعد في تطور مجال الدراسات الخاصة باستخدامات التكنولوجيا ودورها في التغيير الاجتماعي.

ويأتي هذا الكتاب في خمسة فصول ومقدمة، يقدم الفصل الأول رؤية نقدية لتطور دراسات الإنترنت واستخداماته في المجال السياسي اعتمادًا على مجموعة واسعة من الدراسات والبحوث المعاصرة والتي اتسمت بتنوع الأطر النظرية والأدوات المنهجية واختلاف السياقات السياسية والاجتماعية والثقافية. ويناقش الفصل الثاني الاستخدامات السياسية لشبكات التواصل الاجتماعي في الانتخابات المصرية في ضوء نظرية المجال العام، اعتمادًا علي دراسة ميدانية.

ويقدم الفصل الثالث دراسة تتبعية لتطور استخدامات وتأثيرات الانترنت في أربعة انتخابات برلمانية ورئاسية في مصر (2010،2011، 2012، 2014)، وذلك في ضوء نظرية «الحتمية التكنولوجيةDigital Determinism». وأتمنى أن تكون هذه الدراسة محاولة جادة لسد النقص في الدراسات التتبعية في الدراسات والبحوث العربية. أما الفصل الرابع فقد سعى إلى اختبار فعالية استخدامات الإنترنت كوسيلة للتواصل السياسي في العمل المحلي بالمحافظات المصرية من منظور الديموقراطية الإلكترونية E-democracy. هذا وقد قدم الفصل الخامس دراسة كيفية حول مدى تأثير الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي على نظام التواصل السياسي في المحليات على مستوى القرى ما يضمن استكشاف الظاهرة في مستويات مجتمعية مختلفة تبدأ

بالعاصمة وتنتهي بالمحافظات والقرى؛ مما يساعد في تقديم رؤى محلية - قومية مقارنة بحالات دولية.

وفي النهاية أرجو أن يساهم هذا الكتاب في مجال دراسة علاقة التكنولوجيا بالتغير الاجتماعي بصفة عامة، ودراسات استخدامات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في المجال السياسي بصفة خاصة. كما أرجو أن يساهم هذا الكتاب وبشكل نقدي في تطوير النقاش العام حول هذه الظاهرة.

وما توفيقي إلا بالله.........

القاهرة

نوفمبر 2016

---

[1] Ministry of Communications and Information Technology. (2010-2014). Egypt ICT Indicators. Accessed December 2016, from http://www.egyptictindicators.gov.eg/en/Pages/default33.aspx

[2] Internet and World Stats. (2016).Internet Usage Statistics for Africa. Accessed, December 12, 2016, from http://www.internetworldstats.com/stats1.htm

الفصل الأول

التطورات في مجال دراسات الإنترنت والاتصال السياسي

رؤية نقدية

1.الاتجاهات الحديثة في البحوث والدراسات في مجال استخدامات وتأثيرات الإنترنت في المجال السياسي:

في ضوء البحوث التي يضمها هذا الكتاب، يهتم المؤلف برصد الاتجاهات الحديثة في مجال استخدامات وتأثيرات الإنترنت وتطبيقاتها في الاتصال السياسي. ولتقديم أحدث ما توصلت إليه الدراسات في هذا المجال، قام بمراجعة عدد من البحوث والدراسات الحديثة ذات الصلة بمجال الاستخدامات والتأثيرات السياسية للإنترنت وتطبيقاتها، لرصد أهم الاتجاهات الحديثة والمقتربات والنظريات التي تم الاعتماد عليها مع تحليل نقدي لأهم النتائج والمقترحات المستقبلية، بهدف إمكانية الاستفادة من ذلك في تطوير البحث الإعلامي على المستويين الوطني والإقليمي, ووضع أجندة مستقبلية تمثل خطة عامة للمحاور الرئيسية التي تأتي في ذات السياق. ومن هذه البحوث والدراسات:

دراسة (Marko M Skoric and Qinfeng Zhu, 2016) حيث اهتمت هذه الدراسة التحليلية من المستوى الثاني (التحليل البعدي) بمراجعة الدراسات الإمبريقية التي أجريت في الفترة من 2007 إلى 2013، التي درست العلاقة بين استخدامات وسائل التواصل الاجتماعي ومشاركة المواطنينCitizen Engagement؛ حيث تم تحليل 22 دراسة تناولت 116 علاقة وتأثيراً، وجاءت النتائج لتؤكد وجود علاقة بين استخدامات وسائل التواصل الاجتماعي ومشاركة المواطنين، بمكوناتها الثلاثة (فئاتها) وهي: رأس المال الاجتماعيSocial Capital ، والمشاركة المجتمعية Civic Engagement، والمشاركة السياسية Political Participation . وبشكل أكثر تحديدًا أوضحت الدراسات التي خضعت للتحليل وجود علاقة ما بين صغيرة ومتوسطة بين استقاء المعلومات والتعبير من خلال وسائل التواصل والتفاعل الاجتماعي من جهة ومعدلات ومستوى مشاركة المواطنين من جانب آخر. وعلى العكس من ذلك لم تظهر النتائج علاقة إيجابية بين الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي لأغراض التسلية أو الحفاظ على الهوية ومعدلات مشاركة المواطنين .

دراسة (Gadi Wolfsfeld, Moran Yarchi and Tal Samuel-Azran, 2016) التي أثبتت أن زيادة وتنوع مصادر المعرفة السياسية تصب في صالح أولئك الذين لديهم اهتمام بالشأن العام والعملية السياسية. ما يعني أن أولئك الذين يملكون معلومات يتوقع أن يكونوا أكثر إدراكًا وأكثر قدرة ومشاركين فاعلين في العملية السياسية. هذه الفرضية أكدتها نتائج هذه الدراسة التي أجريت على عينة متنوعة خلال الانتخابات الإسرائيلية 2013 .

دراسة (David M. Dozier*, Hongmei Shen, Kaye D. Sweetser, Valerie Barker, 2016) كانت حول خصائص الناشطين الإلكترونيين في المجال السياسي Online Political Activism, والتي أجريت على عينة احتمالية من البالغين مستخدمي الإنترنت في الولايات المتحدة الأمريكية، وانتهت إلى أن خصائص النشاط السياسي عبر الإنترنت مرتبطة بمتغيرات مثل الأكبر سنًا، والأكثر ثراءً، ومن يعتنقون أفكارًا ليبرالية. وكشفت الدراسة أن هناك ارتباطا ذا دلالة بين الخبرة في استخدام محركات البحث في الإنترنت ومن لديهم قدرة على استخدام التكنولوجيا من جهة والنشاط السياسي الإلكتروني من جهة أخرى. ودعمت الدراسات التي أجريت على الإنترنت ما انتهت إليه الدراسات التي أجريت على وسائل الإعلام التقليدية من أن التعرض المفرط للمحتوى الإعلامي يمكن أن يؤدي إلى تخدير المستخدمين narcotizing dysfunction of the media ، وتطبيقًا لنفس الفرضية التي صاغها (Lazarsfeld and Merton, 2004) فإن الدراسة تنبأت بأن الناشطين سياسيًّا في المجال الإلكتروني ربما يكونوا أقل نشاطًا في الواقع وتقل لديهم الرغبة في المشاركة المجتمعية الواقعية. وأوصت الدراسة باستمرار البحوث حول هذه الإشكالية .

ودراسة (Yannis Theocharis and Ellen Quintelier, 2016) حول استخدامات الفيس بوك وتأثيراتها على معدلات وانماط المشاركة المجتمعية لدى المراهقين في بلجيكا، التي اعتمدت على نتائج مسحين على جمهور المستخدمين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 16 عامًا، أثبتت أنه بالرغم من أن الدراسات السابقة لتأثير استخدام وسائل

التواصل الاجتماعي قد توصلت إلى وجود علاقة بين الاستخدامات وزيادة المشاركة المجتمعية والسياسية، حتى وإن كانت متوسطة أو ضعيفة، فإن نتائج هذه الدراسة قد توصلت إلى إنه لا توجد علاقة بين استخدامات الفيس بوك والمشاركة السياسية. بينما أثبتت الدراسة وجود علاقة بين استخدامات الفيس بوك وأنماط المشاركة غير السياسية أو ما تسمى بالمشاركة الترفيهية. وأكدت الدراسة أن الناشطين في المشاركة السياسية قد يكونوا أكثر نشاطًا في استخدامات الفيس بوك، بالمقارنة بالعلاقة بين استخدامات الفيس بوك وزيادة المشاركة السياسية.

ودراسة (Rodolfo Leyva, 2016) حول آليات تعرض البالغين في المملكة المتحدة لمحتوى سياسي على شبكات التواصل الاجتماعي, وما هي المضامين التي تحظى باهتمامهم وتؤثر في ممارساتهم السياسية. وقد اعتمدت الدراسة على قياس تعرض الطلاب الجامعيين لمضامين سياسية خلال الانتخابات العامة 2015 وحملة قيادات حزب العمال البريطاني وذلك من خلال استبيان إلكتروني يحاكي في شكله المضامين الخبرية المقدمة من خلال الفيس بوك وتويتر. وتوصلت الدراسة إلى أن الطلاب يتعرضون بصفة منتظمة لمضامين شبكات التواصل الاجتماعي وينجذبون أكثر إلى مضامين سياسية معينة, مثل: قضايا المصروفات الدراسية، لكنَّ ارتباط ذلك بمشاركتهم في نشاطات سياسية واقعية ذات صلة بالقضية يعد ضعيفًا. كما أكدت الدراسة أن السلوك يرتبط ارتباطًا وثيقًا بعدم فعالية في الأنشطة الإلكترونية أو المشاركة في أنشطة تتطلب جهدًا محدودًا أو ما يسمى بـ (الكسل الإلكتروني Slacktivism). وبالرغم من أن الدراسة أشارت إلى أن معدلات التعرض للمضامين المقدمة في شبكات التواصل الاجتماعي تعد مرتفعة بين معظم المبحوثين، فإن بعض المستخدمين المنتمين إلى طبقات اجتماعية أعلى أو الذين حصلوا على تنشئة سياسية مبكرة تزيد لديهم معدلات الاهتمام بالمضامين السياسية، كما أنهم أكثر مشاركة في الأنشطة الإلكترونية والفعاليات الواقعية off-line and Online Participation مقارنة بزملائهم. وانتهت الدراسة إلى أن المضامين السياسية المتاحة من خلال شبكات

التواصل الاجتماعي تأثيرها يعد محدودًا فيما يتعلق بالقدرة على التعبئة وتنمية المشاركة .

ودراسة (Brian D Loader, Ariadne Vromen, and Michael A Xenos, 2016) التي تبنت مقتربًا مغايرًا لما افترضته بعض الدراسات من الانعكاسات السلبية لأسلوب السياسة الاحتفالية Celebrity Politics ، حيث يتم توظيف تكنيكات فنية وثقافية شعبية والاستعانة بالنجوم والمشاهير لجذب الجمهور للاهتمام بالفعاليات السياسية، وهو ما اعتبره بعض الباحثين أنه يقود إلى تسطيح الثقافة السياسية من خلال شعبوية الحشد والاتجاهات وسلوكيات المشاركة. ويرى الباحثون في هذه الدراسة أن أنماط الاحتفاليات السياسية يمكن أن تكون أكثر ملائمة لجمهور الشباب، وبالتالي استخدامها من خلال وسائل التواصل الاجتماعي قد يحقق قدرًا من الجاذبية للشباب باعتبارهم الفئة الأكثر استهلاكًا للمضامين المتاحة عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وتوصلت الدراسة التي أجريت على عينة من الشباب المستخدمين لمضامين سياسية ترفيهية في المملكة المتحدة وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تأثيرها إيجابي في جذب عدد كبير منهم لمتابعة مثل هذه المضامين، ولكنهم أكدوا على حاجتهم لتعلم آليات فهمها والتعامل معها إذا كان الهدف منها إعادة بناء ثقتهم والمشاركة الفعلية في العملية السياسية .

دراسة (Michael J. Jensen, 2016) التي اهتمت بتحليل استخدامات تويتر Twitter خلال الانتخابات العامة في بريطانيا 2015. وقد سعت الدراسة إلى تحليل الدور الذي تعلبه وسيلة التواصل الاجتماعي تويتر في تمكين أطراف الحملة من المرشحين وفريق الحملة وجمهور الناخبين من خلال نشر المعلومات والتعبير عن الآراء والمناقشات والتفاعل فيما يخص قضايا الحملة الانتخابية. وتوصلت الدراسة إلى أن دور تويتر يعد هامشيًا في تمكين الأطراف المشاركة في الفعل التواصلي للحملة الانتخابية, وأن عنصر إعادة التغريد Retweeted هو الأبرز مقارنة بمتابعة تغريدات التي تخص الحملة الانتخابية .

أمـا دراسـة (Cristian Vaccari and Augusto Valeriani, 2016) التـي اهتمـت برصـد دور الإنترنـت ووسـائل التواصـل الاجتماعـي في دعـم علاقـة المواطنـين بالأحـزاب السياسـية، فقـد فنـدت الافتراضـات التـي تربـط بـين اسـتخدامات الإنترنـت ووسـائل التواصـل الاجتماعـي وإضعـاف الأحـزاب التقليديـة. وتوصلـت الدراسـة التـي أجريـت في ألمانيـا وإيطاليـا والمملكـة المتحـدة إلى أن تـداول المعلومات السياسـية عـبر هـذه الوسـائل يزيـد مـن تفاعـل أعضـاء الأحـزاب وغـير الأعضـاء, ويقلـل مـن الفجـوات المعرفيـة بـين الأعضـاء والمواطنـين غـير المنتمـين للأحـزاب السياسـية. وإن كانـت الدراسـة ألمحـت أيضًـا إلى أن مشـاركة أعضـاء الأحـزاب في النقاشـات وتفاعلاتهـم السياسـية عـبر الإنترنـت ووسـائل التواصـل الاجتماعيـة أكـبر مقارنـة بغـير الأعضـاء. كـما أكـدت الدراسـة أن تأثـير الإنترنـت عـلى التفاعـل مـع الأحـزاب السياسـية في ألمانيـا يعـد أقـل بالمقارنـة بإيطاليـا والمملكـة المتحـدة. وأرجعـت الدراسـة ذلـك إلى الإرث الحـزبي الراسـخ في النظـام السـياسي الألمـاني, والـذي يعتمـد فيـه الأعضـاء عـلى المشـاركة الواقعيـة في الأنشـطة الحزبيـة .

دراسـة (Andreas Jungherr, 2016) حـول توظيـف الوسـائل التكنولوجيـة في تأديـة وظائـف الحملـة الانتخابيـة في ألمانيـا، والتـي أجريـت باسـتخدام أداة مسـح كيفيـة وهـي المقابلـة المتعمقـة في أثنـاء الانتخابـات الفيدراليـة 2013. توصلـت الدراسـة إلى أنـه بمقارنـة اسـتخدامات وسـائل تكنولوجيـا الاتصـال الحديثـة في الحملـة الانتخابيـة الألمانيـة مقارنـة بالحمـلات الانتخابيـة في الولايـات المتحـدة التـي تمثـل مرجعًـا تكنيكيًـا تتـم المقارنـة بـه، فـإن الحملـة الانتخابيـة في ألمانيـا لم تسـتفد بشـكل كاف مـن توظيـف التكنولوجيـا لتحقيـق وظائـف الحملـة مثـل التواجـد المعلومـاتي، وإدارة الحملـة، وتعبئـة المـوارد والإنفـاق عـلى أنشـطة الحملـة، وتسـويق رمـوز الحملـة الانتخابيـة. وفـسرت الدراسـة هـذه النتائـج في إطـار اختـلاف الأدوات التكنولوجيـا المسـتخدمة في الولايـات المتحـدة عنهـا في ألمانيـا .

دراسـة (Rune Karlsen and Bernard Enjolras, 2016) حـول تأثـير اسـتخدامات وسـيلة التواصـل الاجتماعـي تويـتر Twitter عـلى تغيـير نمـط الحمـلات الانتخابيـة للمرشـحين الأفـراد المنتمـين للأحـزاب السياسـية وكذلـك عـلى فـرص حصولهـم عـلى

دعم وسائل التواصل الاجتماعي. وتوصلت الدراسة التي أجريت في النرويج في أثناء الحملة الانتخابية 2013 والتي اهتمت بتحليل استخدام المرشحين لتويتر، إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي تتيح فرصًا أكبر للمرشحين الحزبيين للقيام بأنشطة تواصلية بشكل لامركزي ومستقل عن الأحزاب ومنصاتها الإلكترونية. ولكن الدراسة أكدت أن تحقيق تأثير أكبر والحصول على دعم أكبر غير مؤكد لأن معظم المتابعين يكونون من الشباب الذكور, والذين لديهم ارتباطات حزبية مسبقة ووثيقة. وخلصت الدراسة إلى أن نجاح المرشحين في استخدام وسائل الإعلام التقليدية بشكل فعال هو الذي يضمن لهم الاستفادة من دعم شبكات التواصل الاجتماعي، خاصة أن النظام الإعلامي في النرويج يقوم على ثنائية التزاوج بين الإعلام التقليدي والجديد في نظام «هجيني Hybridization » ما يعني أن التوسع في استخدامات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لا يقلل من استخدامات الوسائل الإعلامية الأخرى المؤثرة في العملية السياسية .

دراسة (Delia Dumitrica, 2016) التي اهتمت بتقييم تجربة إحدى المدن الكندية في تشجيع 59 مشاركًا من طلاب جامعة Calgary الكندية في أثناء الانتخابات المحلية في 2010. هذه التجربة قائمة على رصد دور وسائل التواصل الاجتماعي في زيادة المشاركة السياسية في أثناء الانتخابات المحلية. وبالرغم من أن التجربة انتهت إلى أن المشاركين من الطلاب أظهروا اهتمامًا بالقضايا المطروحة في النقاش الافتراضي عبر الفيس بوك وتويتر, وكذلك التفاعل وتبادل المعلومات والآراء السياسية، ما يؤكد احتمالية أن ينطبق ذلك على مجموعات أخرى ما يزيد من المشاركة والتفاعل بين المواطنين والسياسيين، فإن الباحثة ترى أنه في هذه الحالة أن وسائل التواصل الاجتماعي هي التي خلقت الاهتمام بالشئون السياسية, وأنها يمكن أن تظل الساحة التي تمارس فيها هذه الفعاليات السياسية وتزدهر. كما أن الباحثة بشكل نقدي تتساءل حول حدود الإمكانيات السياسية التي أوجدتها هذه التجربة، وأيضًا الإمكانيات السياسية التي قضت عليها. وتنتهي الباحثة إلى نتيجة عامة وهي أن الطرح الخاص بدور

وسائل التواصل الاجتماعي في حل المشكلات التي تواجه الديموقراطية ما زال يواجه العديد من التحديات، وأنه من الأجدى البحث عن حلول للتعقيدات التي أصابت النظام الاجتماعي في الوقت المعاصر .

دراسة (Tanja Oblak Črnič and Jernej Amon Prodnik, 2015) حول النقاش والتفاعل الإلكتروني Online Deliberation وما يمثله من تأثير على المجال العام في التشيك؛ حيث اهتمت الدراسات بتحليل حالتين لاستخدام الإنترنت في نقاشات متعلقة بالشأن العام إحداهما أطلقتها الحكومة والأخرى أطلقتها منظمات مدنية. واهتمت الدراسة بتحليل بنية هاتين المنصتين من حيث العناصر التي تسهل النقاش العام وتحقق الأهداف المرجوة منها وهي تفعيل مشاركة المواطنين في صنع القرارات. ولم تتبنَ الدراسة المقتربين التقليديين في تحليل محتوى المشاركات الإلكترونية أو استبيان المستخدمين حول ممارساتهم عبر المواقع التي خضعت للدراسة. وانتهت الدراسة إلى أن المؤسسات السياسية ومنظمات المجتمع المدني تستفيدان من الفرص التي تتيحها الإنترنت لتحقيق أهداف الديمقراطية التداولية Deliberative ، وإن كان ذلك في حدودها الدنيا .

أما دراسة (Dennis K. K. Leung and Francis L. F. Lee, 2014) التي أجريت على عينة 1018 مفردة في هونج كونج لاختبار تأثير عدة عوامل على استخدامات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي كوسيلة بديلة للمعلومات ومدى تأثيرها على المشاركة السياسية. وتوصلت الدراسة إلى أن استخدامات الإعلام البديل قد تعزز الاتجاهات السياسية السلبية والنقدية القائمة نحو ما تقدمه وسائل الإعلام الرئيسية. كما أثبتت الدراسة احتمالية أن يوثر الاستخدام على من ليس لديهم اتجاهات مسبقة بما يعزز دورها في زيادة معدلات التبادل والتفاعل التواصلي الذي ربما يقود إلى مجالات عامة افتراضية أو إلكترونية أو رقمية معارضة Online Counter public، وأن وسائل التواصل الاجتماعي ربما تزيد من اتساع وتمدد هذه المجالات وهو ما ينعكس على المشاركة السياسية .

ودراسة (Brian D. Loader, Ariadne Vromen & Michael A. Xenos, 2014) التي تشير إلى أن الجدل الأكاديمي حول العلاقة بين شبكات التواصل الاجتماعي والديمقراطية سيستمر. ففي الوقت الذي يظهر فيه البعض التزامًا راسخًا لمسئولية المواطنة التي تقتضي المشاركة المجتمعية والسياسية، فإن عليهم أن يدركوا أن المواطنة التشبيكية Networked Young Citizenship هي الأكثر انسجامًا مع التطورات الحالية وثقافة الشباب التي تتشكل وتمارس عبر الشبكات الإلكترونية. هذا الإدراك ربما سيكون أكثر استيعابًا للواقع وربما يساعد على صياغة تصورات للحكم الديمقراطي .

أما دراسة (Homero Gil de Zúñiga ,Lauren Copeland and Bruce Bimber, 2014) حول الاستهلاكية السياسية Political Consumerism انتهت إلى أن مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي أكثر ميلًا للاستهلاك السياسي مقارنة بغير المستخدمين. وأثبت الدراسة التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية أن الاستهلاك السياسي أكثر ارتباطًا بالمشاركة المجتمعية أكثر من المشاركة السياسية، وأن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي يتوسط العلاقة بين استخدام الإنترنت بصفة عامة والاستهلاكية السياسية. كما أثبتت نتائج الدراسة أن الاستهلاكية السياسية أكثر ارتباطًا بالمشاركة المجتمعية Civic Engagement ، مثل التطوع للمشاركة مع جماعات غير سياسية، أو المشاركة في تجمعات لمناقشة مشكلات المجتمعات المحلية والمناطق المجاورة، أكثر من ارتباطها بأنماط المشاركة السياسية التقليدية. وتوصلت الدراسة أيضًا إلى أنه لا توجد علاقة بين استخدام الإنترنت عمومًا والأشكال التقليدية للمشاركة السياسية .

دراسة (يونجهير Jungherr, 2014) حول استخدامات الإنترنت في الحملات الانتخابية في ألمانيا، والتي انتهى فيها إلى أن استخدامات الإنترنت لم تفض إلى تغير جوهري في أساليب الحملة الانتخابية، على عكس ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية. وفسرت الدراسة محدودية دور الإنترنت في الواقع السياسي الألماني عنه في الولايات المتحدة الأمريكية بوجود اختلافات في بنية النظام السياسي والبيئة السياسية التي تؤثر في استخدامات وتأثيرات التكنولوجيا .

ودراسة (Homero Gil de Zuniga, Logan Molyneux, and Pei Zheng, 2014) حول تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على تعبير المستخدمين عن أنفسهم سياسيًا وتأثير ذلك على المشاركة السياسية الفعلية في الولايات المتحدة الأمريكية. وأكدت الدراسة التي اعتمدت على تحليل البيانات الخاصة بمسحين بلغ حجم العينة في الاستبيان الأول 1159 مفردة، والاستبيان الثاني 312 مفردة، وتم جمع البيانات 2009 - 2010، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين استخدامات وسائل التواصل الاجتماعي والقدرة على التعبير عن الآراء السياسية، وأيضًا الاهتمام بالمشاركة السياسية. كما أشارت الدراسة إلى أن المستخدمين لوسائل التواصل الاجتماعي الباحثين عن أخبار يحتمل استخدامهم أكثر لوسائل التواصل الاجتماعي للتعبير عن آرائهم السياسية وتزيد لديهم الاحتمالية للمشاركة السياسية الإلكترونية والفعلية، مقارنة بأولئك الذين يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي لأغراض التفاعل الاجتماعي .

أما دراسة (Bimber and Copeland, 2013) فتوصلت إلى أنه بالرغم من وجود دلائل تشير إلى إمكانية التنبؤ لنمط من المشاركة السياسية واستخدامات الإنترنت، فإن هذه العلاقة محدودة ومتغيرة وتختلف من وقت إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر .

دراسة (Bond RM, Fariss CJ, Jones JJ, et al., 2012) التجريبية حول تأثير التعرض لمحتوى سياسي تعبوي من خلال الفيس بوك حول الحث على التصويت في يوم الانتخابات والتي أجريت في أثناء انتخابات الكونجرس في الولايات المتحدة الأمريكية 2010 على عينة من مستخدمي الفيس بوك, بلغت 61 مليون فرد، أثبتت أنه من المحتمل أن يقود تعرض أحد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي لمثل هذا المحتوى إلى المشاركة الفعلية بالتصويت. وعزت الدراسة ذلك إلى أنه ربما تحت نحو من الضغط الاجتماعي من معرفة المستخدم بمشاركة أحد أقرانه في الشبكة الاجتماعية في التصويت، يمكن أن يشارك هو أيضًا وفقًا لذلك؛ حيث أثبتت النتائج أن الرسائل التي تم استهداف المستخدمين بها أثرت على مستوى المعرفة السياسية

والقـدرة عـلى التعبـير السـياسي والتصويـت في الانتخابـات، وليـس عـلى المسـتفيدين فقـط ولكـن عـلى أصدقائهـم الافتراضيـين أعضـاء شـبكات التواصـل الاجتماعـي .

دراسـة (W. Lance Bennett, 2012) التـي أثبتـت تنامـي المشـاركة السياسـية الفرديـة Personalized Politics في مقابـل ضعـف المشـاركة السياسـية المرتبطـة بالتجمعـات التقليديـة. أرجعـت الدراسـة هـذا الاتجـاه إلى تنامـي اسـتخدامات وسـائل التواصـل الاجتماعـي في التعبـير والمشـاركة السياسـية. وأشـارت الدراسـة إلى أن تأثـير هـذا الفعـل التواصـلي انعكـس عـلى شـكل الممارسـة في ميلهـا أكـثر نحـو الاسـتهلاكية Consumerist Styles، وأيضًـا ربطهـا بإطـار واسـع مـن الاهتمامـات الاجتماعيـة والبيئيـة ذات الصلـة باهتمامـات الأفـراد أكـثر مـن تعبيرهـا عـن جماعـات اجتماعيـة أو مؤسسـات سياسـية تقليديـة. وخلصـت الدراسـة إلى المشـاركات السياسـية الفرديـة المسـتفيدة مـن وسـائل التواصـل الاجتماعـي نجحـت في شـغل حيـز أكـبر مـن مجـال النقـاش السـياسي محليًـا وعالميًـا.

ودراسـة (B Brian D. Loader & Dan Mercea, 2011) النقديـة للمفاهيـم التـي ارتبطـت بظهـور الإنترنـت ووسـائل التواصـل الاجتماعـي ودورهـا في خلـق مجـال عـام افـتراضي يزيـد مـن الاهتـمام بالشـأن العـام ويرفـع معـدلات المشـاركة السياسـية. هـذا الاتجـاه المتفائـل الـذي ربـط بـين اسـتخدامات الإنترنـت ووسـائل التواصـل الاجتماعـي وبحـث الحيـاة للممارسـة الديمقراطيـة في اتجـاه عـرف بالديمقراطيـة الإلكترونيـة Digital. هـذه الدراسـة اسـتنادًا إلى التحليـل المبنـي عـلى نتائـج العديـد مـن الدراسـات انتهـت إلى أنـه عـلى العكـس مـن الاتجـاه المتفائـل، فإنـه يجـب أن ينظـر بحـذر للثـورة التكنولوجيـة وتأثيراتهـا عـلى العمليـة الديمقراطيـة وبخاصـة الديمقراطيـة التشـاركية Participative، إذ إنهـا ربمـا تقـود إلى تدمـير (تخريـب) المصالـح التقليديـة وتؤثـر سـلبًا عـلى أشـكال القـوة التواصليـة. فبنـاء شـبكات اجتماعيـة ومجموعـات تفاعليـة بفعـل قـوى سياسـية وإدارتهـا والتحكـم في الشـمول Inclusive والإقصـاء Exclusive لمسـتخدمين معينـين وفقًـا لحسـابات إيديولوجيـة قـد يقـوض تنافسـية القـوى السياسـية في المجـال العـام ويقـود إلى احتـكار الفضـاء الإلكـتروني أكـثر مـن مقرطتـه.

دراسة (Derrick L. Cogburn & Fatima K. Espinoza-Vasquez, 2011) التي اهتمت بدور الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي خلال الحملة الانتخابية الرئاسية الأمريكية 2008، وخلصت الدراسة إلى أن التطبيقات التكنولوجية مثل الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لعبت دورًا محوريًّا خلال الحملة الانتخابية مكنها من بناء شبكات من المشاركين والمتبرعين بلغت 3.1 مليون مستخدم على مستوى الولايات المتحدة، كما أنها قادت ما يزيد عن 5 مليون متطوع من الجماهير القاعدية Grass-roots للعمل في الحملة. وتشير هذه الدراسة الكيفية التي اهتمت برصد وتحليل الأدوات المستخدمة في الحملة إلى أن حملة أوباما استفادت من هذه التطبيقات التكنولوجية ليس فقط لتعليم وحشد متطوعين ومتبرعين للحملة، ولكن أيضًا لحثهم على الخروج للتصويت. كما أن إدارة أوباما بعد الانتخابات استخدمت هذه الشبكات الاجتماعية التي تشكلت خلال الانتخابات لإصلاح المشاركة السياسية والمشاركة المجتمعية .

2. رؤية نقدية للاتجاهات الحديثة في مجال دراسات الإنترنت والاتصال السياسي:

أ- يتضح من عرض الدراسات السابقة أنه يمكن التفريق بين ثلاثة أنواع من الدراسات التي أجريت على استخدامات وتأثيرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال وعلاقتها بالتغير الاجتماعي، كالتالي:

- دراسات متشائمة Techno-pessimistic research، وهي الدراسات التي تقر بوجود تأثير أحادي سلبي للتكنولوجيا على المجتمع.
- دراسات متفائلة Techno-optimistic research، وهي الدراسات التي تقر بوجود تأثير أحادي إيجابي للتكنولوجيا على المجتمع.
- دراسات نقدية Critical research ، وهي الدراسات التي تقر بوجود تأثير للتكنولوجيا على المجتمع يكون متعدد الاتجاهات ومتغير الاحتمالات سلبًا وإيجابًا بفعل تفاعل وتصارع ظروف إنتاج واستخدام التكنولوجيا، والظروف الاجتماعية التي تعمل فيها؛ حيث إن النظم التكنولوجية والاجتماعية هي

ديناميكيـة ومتشـابكة إنتاجًـا وتأثـيرًا وتأثـرًا. مـا يعنـي أنـه مـن الصعوبـة بمـكان التنبـؤ بتأثـير واحـد للتكنولوجيـا متشـابه عـلى كل المجتمعـات.

- إن التأثـير الإيجـابي الأكـثر رصـدًا للإنترنـت ووسـائل التواصـل الاجتماعـي يتعلـق إمـا بزيـادة المعرفـة السياسـية، وأحيانًـا التفاعـل والمشـاركة في أنشـطة إلكترونيـة، دونمـا تأثـير واضـح عـلى أنمـاط المشـاركة المجتمعيـة بمفهومهـا الواسـع وكذلـك أنمـاط المشـاركة السياسـية التقليديـة.

- إن هنـاك تخوفًـا مـن أن الإفـراط في تقديـم المضامـين السياسـية عـبر الإنترنـت ووسـائل التواصـل الاجتماعـي في أشـكال ترفيهيـة قـد يقـود إلى تسـطيح المعـارف السياسـية وتعزيـز الاتجاهـات الشـعبوية.

- إن هنـاك نتائـج متعـددة تؤكـد أن الإنترنـت ووسـائل التواصـل الاجتماعـي أتاحـت فرصًـا أكـبر للناشـطين مدنيًـا وسياسـيًا، أكـثر مـن تأثيرهـا عـلى أولئـك الذيـن لديهـم اهتـمام أقـل بالشـأن العـام.

- إن الجـدل مـا زال مطروحًـا حـول دور الإنترنـت بصفـة عامـة ووسـائل التواصـل الاجتماعـي بصفـة خاصـة في توفـير المجـال لمناقشـات تفاعليـة تقـود إلى المجـال العـام وهـو الغايـة التـي سـعت إليهـا بحـوث الموجـة الأولى مـن دراسـات العلاقـة بـين الوسـائل التكنولوجيـة الحديثـة والعمليـة السياسـية، وكذلـك مـا سـعت إليـه الموجـة الثانيـة مـن البحـوث, والتـي افترضـت وجـود تأثـير إيجـابي للإنترنـت ووسـائل التواصـل الاجتماعـي في تجديـد أو حتـى إنعـاش العمليـة الديمقراطيـة، مـن خـلال زيـادة معـدلات التصويـت في الانتخابـات وغيرهـا مـن أنمـاط المشـاركة السياسـية التقليديـة.

- إن اسـتخدامات الإنترنت ووسـائل التواصل الاجتماعي لأغراض سياسـية ترتبط أكثر بشريحة عمرية أصغـر، باعتبارهـم الفئـة الأكـثر اسـتهلاكًا للمضامـين المتداولـة مـن خـلال هـذه الوسـائل.

- إن العوامل الديموجرافية الأخرى مثل المستوى الاجتماعي والاقتصادي والتعليم، قد تلعب دورًا مؤثرًا في تحديد مدى وتأثير الاستخدام السياسي للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.
- إن هناك تبنِيًا لأطر نظرية ومناهج بحثية جديدة قد تساعد في فهم الظاهرة بشكل أفضل، بسبب الانتشار الواسع لاستخدام الوسائل والتطبيقات المتقدمة المتلاحقة التي تؤثر في آليات التعامل معها.
- إن معظم الدراسات التي اهتمت بدراسات علاقة وسائل الإعلام والاتصال الجديدة تتبنى مداخل تقليدية تدافع عن الأوضاع القائمة وتدعم فرضية وجود تأثير حتمي لتبني التكنولوجيا وعلاقة ذلك بالتغير المجتمعي.

ب- إن الدراسات التي اهتمت بدراسة العلاقة بين التكنولوجيا والمجتمع والتي تزامنت مع بداية الثورة التكنولوجية كانت أكثر حذرًا في التبشير بقدرة التكنولوجيا على إحداث تغير دراماتيكي في المجتمع، مقارنة بسلسلة الدراسات التي واكبت الانفجار المعلوماتي الذي صاحب تطور استخدامات وتطبيقات الإنترنت.

ج- إن هناك تباينًا في النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة، ما يعزز الأهمية التي يجب أن تولى لهذا النوع من الدراسات للوصول إلى فهم أكثر عمقًا لاستخدامات وتأثيرات التكنولوجيا.

د- إن هناك حاجة ملحة لاستمرار الدراسات في هذا المجال، وذلك لتباين النتائج المتوافرة حتى الآن حول حدود العلاقة والتأثير بين استخدامات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والعملية السياسية.

3.الأجندة المستقبلية والبحوث المقترحة في علاقة الإنترنت بالسياسة:

هناك مجموعة من المسارات المستقبلية التي يمكن أن تفتح للباحثين المهتمين بهذا المجال العديد من المجالات البحثية تشمل الآتي:

- توجه البحوث لرصد حدود تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على عملية صناعة واتخاذ القرارات السياسية، وتحليل مدى تأثير وسائل الاتصال الحديثة على المجال العام، وهل النقاش العام والتفاعل الإلكتروني Online Celebration يمثل المجال العام الضعيف Weak Public Sphere أم المجال العام القوي Strong Public Sphere.

- أهمية دراسة الفئات الاجتماعية الأكثر نشاطًا في ساحات النقاش عبر وسائل التواصل الاجتماعية، وتأثير ذلك على شمولية وتجانس المجال العام.

- إجراء دراسات حول مدى اعتماد المؤسسات السياسية على شبكات التواصل الاجتماعي كأدوات للاتصال السياسي.

- الاهتمام بدراسات تأثير نمو استخدامات وسائل التواصل الاجتماعي على مستقبل العلاقة بين الإعلام والسلطة السياسة.

- إجراء مزيد من الدراسات للإجابة عن السؤال الذي ما يزال بغير إجابة محددة، وهو: هل غيَّر ظهور الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي ميزان القوى في العمليات الاتصالية؟ وهل أصبح المواطنون أكثر قدرة على مساءلة الحكومات والمؤسسات السياسية والمشاركة في صنع القرارات بشكل أكبر من ذي قبل ظهور الوسائل التكنولوجية الحديثة؟

- الاهتمام بالدراسات التتبعية Longitudinal Studies لرصد استخدامات وتأثيرات وسائل الاتصال الحديثة في المجال السياسي.

- التوسع في الدراسات البعدية أو دراسات المستوى الثاني Meta-analysis لإجراء تقييم مرحلي للدراسات التي تجرى في هذا المجال من حيث السياقات الاجتماعية والمناهج المستخدمة والعينات ومجال الاهتمام والأطر النظرية بما يساعد في فهم أكثر للظاهرة وحدود التعامل معها، وأيضًا يوفر أطرًا نظرية ونتائج كمية تساعد في بلورة أفكار بحثية جديدة.

- تجريب أدوات بحثية جديدة لرصد استخدامات وتأثيرات الوسائل التكنولوجية الجديدة تستجيب للخصائص الكامنة في هذه الوسائل. فتحليل البنية التكنولوجية للمنصات الإلكترونية Online Platform Architecture ، قد تكون الأداة الأكثر ملاءمة لرصد مدى ديمقراطية هذه المنصة. هذه الأدوات يمكن أن تستخدم بشكل مستقل أو تتكامل مع الأدوات الكمية والكيفية المستخدمة في الدراسات الإعلامية, مثل: تحليل المضمون Content Analysis والاستبيان Survey.

- زيادة توجه البحوث نحو مزيد من التخصصية في الوسائل والتطبيقات التكنولوجية المستخدمة وذلك بالتركيز على وسيلة واحدة أو تطبيق واحد ضمن تطبيقات الوسيلة بما يسمح بفهم أكثر عمقًا للظواهر التي تتم دراساتها.

- ضرورة الاهتمام بالدراسات البينية Interdisciplines التي يشارك فيها باحثون من تخصصات مختلفة مثل التكنولوجيا، وعلم الاجتماع، وعلم السياسة، وعلم الإعلام وغيرها من التخصصات بما يوفر رؤية شاملة لعلاقة التكنولوجيا بالتغيير الاجتماعي.

- تشجيع البحوث العربية المتكاملة في مجال دراسات الاتصال السياسي بصفة عامة ودور وسائل التكنولوجيا الجديدة بصفة خاصة.

- الاهتمام بنمط الدراسات النقدية لاستخدامات وتأثيرات التكنولوجيا بصفة عامة واستخداماتها وتأثيراتها السياسية بصفة خاصة.

- الاهتمام ببناء مقررات دراسية في مرحلة البكالوريوس لدراسة الاستخدامات والتأثيرات السياسية لوسائل التواصل الحديثة تستند إلى الأطر النظرية والنتائج الإمبيريقية الحالية والمستقبلية سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي.

***

المراجع:

---

[1] Skoric, M. M., Zhu, Q., Goh, D. & Pang, N .(2016). Social media and citizen engagement: A meta-analytic review. new media & society, Vol. 18(9) 1817–1839

[2] Wolfsfeld, G., Yarchi, M. & Samuel-Azran, T. (2016). Political information repertoires and political participation. new media & society, Vol. 18(9) 2096–2115

[3] Lazarsfeld, P. F., & Merton, R. K. (2004). Mass communication, popular taste and organized social action. In P. Marris, & S. Thornham (Eds.), Media studies: areader (pp. 18–30). New York: New York University Press

[4] Dozier, M. D, Shen, H., Sweetser, D. K. & Barker, V. (2016). Demographics and Internet behaviors as predictors of active publics. Public Relations Review 42 (2016) 82–90

[5] Theochari, Y. & Quintelier, E. (2016). Stimulating citizenship or expanding entertainment? The effect of Facebook on adolescent participation. new media & society, Vol. 18(5) 817–836

[6] Leyva, R. (2016). Exploring UK Millennials' Social Media Consumption Patterns and Participation in Elections, Activism, and "Slacktivism". Social Science Computer Review 1-18

[7] Loader, D. B., Vromen, A., & Xenos, A. M. (2016). Performing for the young citizen? Celebrity politics, social networking and the political engagement of young people. Media, Culture & Society, Vol. 38(3) 400–419

[8] Jensen, J. M. (2016). Social Media and Political Campaigning: Changing Terms of Engagement?. The International Journal of Press/Politics 1–20

[9] Vaccari, C. & Valeriani, A. (2016). Party Campaigners or Citizen Campaigners? How Social Media Deepen and Broaden Party-Related Engagement. The International Journal of Press/Politics, Vol. 21(3) 294 –312

[10] Jungherr, A. (2016). Four Functions of Digital Tools in Election Campaigns: The German Case. The International Journal of Press/Politics, Vol. 21(3) 358–377

[11] Rune Karlsen and Bernard Enjolras. (2016). Styles of Social Media Campaigning and Influence in a Hybrid Political Communication System: Linking Candidate Survey Data with Twitter Data. The International Journal of Press/Politics, Vol. 21(3) 338 –357

[12] Delia Dumitrica. (2016). Imagining engagement: Youth, social media, and electoral processes. Convergence: The International Journal of Research into New Media Technologies, Vol. 22(1) 35–53

[13] Oblak Črnič , T. & Amon Prodnik, J. (2015). Online Deliberation between the Weak and Strong Public Sphere. JeDEM 7(1): 99-116, ISSN 2075-9517

[14] Leung, K. K. D. & Lee, L. F. F. (2014). Cultivating an Active Online Counterpublic: Examining Usage and Political Impact of Internet Alternative Media. The International Journal of Press/Politics, Vol. 19(3) 340–359

[15] Loader, D. B., Vromen, A. & Xenos, A. M. (2014) The networked young citizen: social media, political participation and civic engagement, Information, Communication & Society, 17:2, 143-150

[16] Gil de Zuniga, H., Copeland, L. & Bruce Bimber, B . (2014). Political consumerism: Civic engagement and the social media connection. new media & society, Vol. 16(3) 488–506

[17] Jungherr, A. (2014). The role of the Internet for political campaigns in Germany. German Politics. 4:4, 427-434, DOI: 10.1080/09644008.2014.989218. Accessed 0ctober 2015, from http://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/09644008.2014.989218?needAccess=true

[18] Gil de Zuniga, H., Logan Molyneux, L. & Zheng, P. (2014). Social Media, Political Expression, and Political Participation: Panel Analysis of Lagged and Concurrent Relationships. Journal of Communication. Volume 64, 612–634

[19] Bimber, B. & Copeland, L. (2013). Digital media and traditional political participation over time in the U.S. Journal of Information Technology & Politics. 10(2): 125–137

[20] Bond, R.M., Fariss, C, J., Jones. J.J., et al. (2012). A 61-million-person experiment in social influence and political mobilization. Nature 489: 295–298

[21] Bennett, L. W. (2012). The Personalization of Politics: Political Identity, Social Media, and Changing Patterns of Participation. The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science vol. 644 no. 1 20-39

[22] Loader, D. B. & Dan Mercea, D. (2011) NETWORKING DEMOCRACY?,Information, Communication & Society, 14:6, 757-769

[23] Cogburn, L. D. & Espinoza-Vasquez, K. F. (2011) From Networked Nominee to Networked Nation: Examining the Impact of Web 2.0 and Social Media on Political Participation and Civic Engagement in the 2008 Obama Campaign, Journal of Political Marketing, 10:1-2, 189-213

الفصل الثاني

الاستخدامات السياسية لشبكات التواصل الاجتماعي في ضوء نظرية المجال العام

دراسة ميدانية

---

[*] هذا البحث نوقشت المسودة الأولى له في مؤتمر أكاديمية «الدويتش فيليه» (DW – Akademie- Deutsche Welle) حول دور الإعلام فى مرحلة التحول فى العالم العربي- بون – ألمانيا، 15-17 مايو 2012.

مقدمة:

تقوم شبكات التواصل الاجتماعي بدور مهم في الاتصال السياسي؛ حيث تتيح هذه الأدوات التواصلية مصادر متعددة للمعلومات، وتوفر ساحات للنقاش العام حول القضايا السياسية، على أسس من الحرية والمساواة، مقارنة بوسائل الإعلام التقليدية. وتتزايد أهميتها بالانتشار الواسع لاستخداماتها وخصائصها التفاعلية وقدرتها على تمكين المستخدمين من أدوات جديدة للمشاركة المجتمعية والسياسية. هذه الأهمية المتزايدة لشبكات التواصل الاجتماعي وتأثيراتها في مخرجات العملية السياسية أصبحت مجالًا خصبًا للباحثين في مجال الاتصال السياسي.

وقد اهتمت أدبيات الاتصال السياسي بدور شبكات التواصل الاجتماعي خاصة Facebook, YouTube, Twitter في ثورات الربيع العربي، وبخاصة التونسية والمصرية. وغالبًا ما يتم الاستشهاد بالحالة المصرية للتدليل على الدور السياسي الذي تلعبه هذه الشبكات في دمقرطة المجال العام وزيادة المشاركة السياسية. ويدرك المتابع لتطور استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في مصر على المستويين العام والسياسي، الأهمية التي تحظى بها في المشهد السياسي المصري.

لقد كانت ثورة 25 يناير 2011 نقطة فارقة في بنية النظامين السياسي والإعلامي في مصر. ولعبت وسائل الاتصال الحديثة، وأهمها شبكات التواصل الاجتماعي Social Network Sites دورًا مهمًا في التوعية والنقاش والحشد، والمراقبة للعملية السياسية، في أثناء 25 يناير وبعدها، وأصبحت الموضوعات والقضايا المتداولة في شبكات التواصل الاجتماعي مكونًا أساسيًا في النقاش العام Public Discourse، إما من خلال تداولها بين أعضاء الساحات الافتراضية، أو من خلال نقلها وتداولها عبر وسائل الإعلام التقليدية.

وتشير الإحصائيات أيضًا إلى النمو المتواصل في استخدام موقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك»، حتى أن عدد مستخدميه بلغ 27 مليون شخص في نوفمبر

2015، وهو ما يمثل 77% من إجمالي مستخدمي شبكة الإنترنت في مصر، وما نسبته 31% من إجمالي عدد السكان . وأكدت دراسة لمركز Pew أن ارتفاع معدلات استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في مصر في فترة ثورة يناير يمثل حالة استثنائية مقارنة بمعدلات التغير التي حدثت على المستوى العالمي في ذلك الوقت؛ حيث أشارت الدراسة إلى زيادة في معدلات الاستخدام بين المصريين من 18% في عام 2010 إلى 28% في عام 2011. وأرجعت الدراسة ذلك إلى الاستخدامات المتنامية لوسائل التواصل الاجتماعي في المجال السياسي .

وقد بدأ الاهتمام باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي لأغراض سياسية في مصر منذ عام 2008 مع أحداث إضرابات عمال مدينة المحلة. وهذا يعنى أن الاستخدام السياسي لهذه الشبكات واكب زمنيًا تنامي الاستخدام السياسي لها في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2008؛ حيث بدأ الاستخدام السياسي لشبكات التواصل الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2006، وأصبحت أداة فعالة في المجال العام خلال الانتخابات الرئاسية الأمريكية 2008؛ حيث بدأ المرشح «باراك أوباما» التواصل مع الجمهور عبر صفحته على «فيس بوك» كأداة مهمة للتواصل السياسي . أما في السياق المصري، فقد تم استخدام شبكات التواصل الاجتماعي كأداة لخلق مجال عام معارض، ضد نظام سياسي سلطوي لم يتح فرصًا للمواطنين للتعبير الحر عن آرائهم وأفكارهم، مما دفعهم للعزوف عن المشاركة السياسية.

وتهتم الدراسة الحالية برصد وتحليل الاستخدامات السياسية لوسائل التواصل الاجتماعي وتأثيراتها، وذلك في إطار نظرية المجال العام Public Sphere، التي طرحها Juergen Habermas، كأحد المداخل التي تستخدم لدراسة تأثيرات شبكة الإنترنت وتطبيقاتها في المجال السياسي.

أهمية الدراسة:

تعد هذه الدراسة مهمة لما يلي:

1. الحاجة إلى رصد دور شبكة الإنترنت وتطبيقاتها في خلق المجال العام، كأحد المتطلبات للتحول الديمقراطي.
2. الجدل الذي تحظى به دراسة الاستخدامات والتأثيرات السياسية للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في السياقات الغربية، ومقارنتها بالواقع المصري.
3. الاعتماد على عينة من مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي من الجمهور العام وليس الناشطين السياسيين، وهو ما يساعد في تقييم الدور الحقيقي الذي تلعبه شبكات التواصل الاجتماعي في النقاش العام وتشجيع المشاركة السياسية بين المواطنين.
4. بحث الظاهرة الإعلامية في مستواها الأصغر (Micro)، ويعني استخدام وسيلة واحدة من وسائل التواصل الاجتماعي والاستخدامات السياسية لها.
5. أهمية رصد دور شبكات التواصل الاجتماعي، وبخاصة بين فئة الشباب، بوصفهم الأكثر استخدامًا للإنترنت والأقل مشاركة في العملية السياسية.
6. مواكبة الدراسات الغربية في رصد تأثيرات الإنترنت على مجال الاتصال السياسي.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على معدلات وأنماط الاستخدام السياسي لشبكات التواصل الاجتماعي في ضوء نظرية المجال العام.
2. تحديد مدى تأثيرات الاستخدام السياسي لشبكات التواصل على الفعالية السياسية للمستخدمين في ضوء نظرية المجال العام.

3. رصد تأثير الانتماء السياسي وكثافة الاستخدام، على استخدامات وتأثيرات شبكات التواصل الاجتماعي.

4. رصد تأثير الخصائص الديموجرافية على الاستخدام السياسي وتأثيرات شبكات التواصل الاجتماعي.

5. استشراف مستقبل استخدامات وتأثيرات الإنترنت السياسية في السياق المصري.

الدراسات السابقة:

7. توصلت أغلب الدراسات التي اهتمت بتحليل العلاقة بين الاستخدامات السياسية للإنترنت وتأثيراتها، إلى نتائج مختلطة Mixed-findings في سياقات سياسية واجتماعية وتكنولوجية مختلفة، وعبر مراحل زمنية متباينة. وعلى الرغم من ذلك فإن دراسة (Boulianne 2009) والتي اعتمدت على تحليل ثانوي Meta-Analysis قامت بتحديد عينة من 39 دراسة شملت 166 مجالًا من مجالات التأثير، تشير بوضوح إلى ارتباط إيجابي بين استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي وحجم المشاركة السياسية. ويزيد هذا التأثير كلما كان المستخدمون أكثر تعرضًا للمحتوى الإخباري السياسي عبر الإنترنت.

وتتشابه نتائج هذه الدراسة مع أخرى قام بها (Skoric et.al 2015) اعتمدت نفس منهج التحليل، وأجريت على عينة من الدراسات بلغت 22 دراسة، وتناولت 116 من علاقات التأثير والتأثر، وذلك في الفترة من 2007 إلى 2013، انتهت إلى أنه بشكل عام هناك تأثير إيجابي لاستخدامات وسائل التواصل الاجتماعي ومشاركة المواطنين بمستوياتها الثلاث، وتشمل: رأس المال الاجتماعي Social Capital، والمشاركة المجتمعية Civic Engagement ، والمشاركة السياسية Political Participation .

وتستعرض الدراسة الحالية البحوث ذات الصلة، حيث تم التعرض لها بالتحليل من خلال تصنيفها وفقًا للسياقات التنموية ذات الصلة بالأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، وهي كالتالي:

أولًا: دراسات اهتمت بالاستخدامات والتأثيرات السياسية لشبكات التواصل الاجتماعي، في سياق الدول النامية:

أكدت دراسة (أسامة حسانين 2014) أن الفيس بوك يأتي في مقدمة مصادر معرفة أفراد العينة، للحصول على المعلومات حول قضايا الفساد السياسي في مصر، عبر شبكة الإنترنت، وأثبتت دراسة (محمود حمدي وسلوى أحمد 2014) ارتفاع معدلات اعتماد الشباب المصري على الشبكات الاجتماعية، وتعدد أغراض استخدامها، سواء في متابعة الأحداث الجارية والتسلية والترفيه، أو تبادل الصور والفيديوهات والتعرف على الأصدقاء، وهو ما يؤكد جاذبية الشبكات الاجتماعية، في الوقت الذي يقل فيه إقبال الشباب على وسائل الإعلام التقليدية.

وأكدت دراسة (أحمد يونس 2013) أن جميع الشباب الفلسطيني يستخدمون الشبكات الاجتماعية بكثافة، وأشارت إلى أن الفيس بوك من أكثر شبكات التواصل الاجتماعي استخدامًا وتفاعلًا. وأوضحت دراسة (حمزة السيد 2013) أن هناك ارتفاعًا في معدلات استخدام شبكات التواصل الاجتماعي بشكل عام بين أفراد عينة الدراسة. وجاء الفيس بوك كأكثر المواقع استخدامًا بين الشباب الجامعي المصري للمشاركة الإلكترونية في أحداث الثورة، وكان من أكثر الأنشطة التي يقوم بها الشباب في مواقع التواصل الاطلاع على صفحات المستخدمين، والمشاركة في مناقشة القضايا التي يطرحها الآخرون، كنوع من المشاركة في الأحداث السياسية.

وتوصلت دراسة (عبد الكريم الدبيسي وزهير الطاهات 2013) عن انتشار استخدامات شبكات التواصل الاجتماعي بين الطلبة، إلى أن تلك الشبكات أصبحت تشكل مصدرًا من مصادر حصولهم على الأخبار والمعلومات، التي من شأنها التأثير

في تشكيل الرأي العام الأردني. وانتهت دراسة (انشراح الشال 2012) إلى أن مواقع التواصل الاجتماعي كانت من أهم الخدمات الإلكترونية على شبكة الإنترنت التي استخدمها أفراد العينة في التعرف على ثورة 25 يناير 2011، وعبرت نسبة 61.8% من العينة عن ثقتهم الشديدة بالفيس بوك خلال متابعتهم لأحداث الثورة المصرية.

أما دراسة (Gaffney, 2010) حول استخدامات موقع «تويتر» في الانتخابات الإيرانية 2009، من خلال متابعي الهاشتاج (Iran Election hashtag#)، أكدت نتائجها أنه بالرغم من أن «تويتر» ساعد في تعبئة الجهود الاحتجاجية للمعارضين في نظام يتسم بالشمولية، فإنه من الصعب التوصل بدقة إلى دور شبكات التواصل الاجتماعي في المجال السياسي.

وتوصلت دراسة (أحمد فاروق رضوان 2010) إلى ارتفاع نسبة الاعتماد على مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات الخاصة بالانتخابات، كما أشارت الدراسة إلى ارتفاع نسب مصداقية صفحات التواصل الاجتماعي الخاصة بالنشطاء السياسيين وحركات التغيير الاجتماعي والسياسي بالمجتمع المصري. أما دراسة (Presley 2010) التي اهتمت بتحليل تويتر (923 تغريدة) والبلوجز (245 تدوينة) في أثناء الانتخابات العامة في نيجيريا 2007 و2009، والتي اعتمدت على تحليل الخطاب، فقد توصلت إلى أن استخدام المواطنين لوسائل التواصل الاجتماعي ينمي المشاركة السياسية الفعالة. وانتهت الدراسة إلى أن التمكين الإلكتروني من خلال إتاحة الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي، يزيد من معدلات المشاركة في الانتخابات؛ حيث شجعت هذه الوسائل المزيد من المناقشات العامة حول القضايا السياسية، وجعلت العملية السياسية أكثر ديناميكية، مقارنة بالفترة التي سبقت ظهور وسائل التواصل الاجتماعي. وتؤكد نتائج الدراسة العلاقة الطردية بين المداولات عبر وسائل التواصل الاجتماعي وعملية التمكين السياسي.

وأثبتت دراسة (محمود حمدي 2009) وجود علاقة ارتباطية بين استخدام الشباب للفيس بوك لأغراض سياسية واتجاه الشباب نحو المشاركة السياسية، حيث تتعدد المجموعات السياسية على الفيس بوك. كما أوضحت الدراسة أن تعددية الآراء ومناقشة القضايا السياسية، كانت بدرجة كبيرة من الحرية على الفيس بوك، وأن إتاحة الفرصة للتعليق وإبداء الرأي في القضايا المثارة، ساعد في جذب انتباه الشباب المصري نحو المضامين السياسية المطروحة على الفيس بوك، دون وجود فروق إحصائية بين الذكور والإناث.

ثانيا: دراسات اهتمت بالاستخدامات والتأثيرات السياسية لوسائل التواصل الاجتماعي، في سياق الدول المتقدمة:

توصلت دراسة (Johnson & Kaye 2015) التي أجريت على عدد 464. 3 من المستخدمين للانترنت إلى أن الاعتماد على شبكات التواصل الاجتماعي، وتحديدًا الفيس بوك، يزيد من الثقة في المؤسسات السياسية، مثل الرئاسة والحكومة وأيضًا وسائل الإعلام، في الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى العكس من ذلك فإن الاعتماد على البلوجز ويوتيوب ربما يقلل الثقة في هذه المؤسسات الثلاث. وعلل الباحث هذه النتائج بزيادة التفاعلية في الفيس بوك وتويتر، من خلال التواصل مع أصدقاء وأشخاص لديهم توجهات متقاربة، عنه في البلوجز واليوتيوب. أما دراسة Yamamoto, Kushin, & Dalisay2015) فقد طرحت سؤالًا حول تأثير الاستخدامات السياسية لوسائل التواصل الاجتماعي على الاستخدامات السياسية لوسائل الإعلام التقليدية، وانعكاسات ذلك على المشاركة السياسية، وأجريت الدراسة على عينة بلغت 600 من طلاب الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية، وأكدت وجود علاقة إيجابية بين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لأغراض التواصل السياسي والمشاركة السياسية.

وتتفق مع ذلك دراسة (Yang & DeHart 2015) التي أجريت على 4556 طالبًا جامعيًا عقب الانتخابات الرئاسية الأمريكية 2012 مباشرة، وتوصلت إلى أن

اتساع حجم شبكات التواصل الاجتماعي للمبحوثين، والكفاءة السياسية، والمشاركة في مجموعات التواصل الاجتماعي عبر الفيس بوك، كانت مؤشرات ايجابية على زيادة المشاركة السياسية الإلكترونية عبر الفيس بوك، بينما لا يلعب متغير الثقة في المجموعات التي ينتمي إليها المبحوثون دورًا في التواصل السياسي الإلكتروني. وأكدت نتائج الدراسة أن -بصفة عامة- استخدام وسائل التواصل الاجتماعي يزيد من المشاركة السياسية عبر الإنترنت، في حين أن كثافة الاستخدام لم ترتبط إيجابيًّا باحتمالات زيادة المشاركة السياسية عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

أما دراسة (Kruikemeier et al., 2014) التي أجريت على عينة بلغت 985 مفردة ممثلة للمجتمع الهولندي، حول استخدامات الانترنت وتأثيراتها على المشاركة السياسية، فأوضحت أن هناك علاقة إيجابية بين استخدامات الإنترنت بمستوييها الخامل Passive Use والنشط Active Use والمشاركة السياسية. حيث أوضحت نتائج الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين أنماط محددة من الاستخدامات السياسية للإنترنت، وبين الإقبال على التصويت في الانتخابات من جانب، والاهتمام بالشأن السياسي من جانب آخر. ودراسة (Tang & Lee 2013)حول استخدامات الفيس بوك وتأثيرها على المشاركة السياسية، وأجريت على عينة مكونة من 774 من الطلاب الجامعيين في هونج كونج، أثبتت أن هناك عاملين لهما تأثير إيجابي على المشاركة السياسية وهما: ارتباط المستخدمين بمؤسسات سياسية فاعلة، أو زيادة مستوى التعرض للمعلومات السياسية بصفة عامة. وأن هذين المتغيرين يؤثران أيضًا في دور الفيس بوك في المشاركة السياسية.

وفي دراسة (Tumasjan et al. 2011) والتي اهتمت بتحليل محتوى 100 ألف تغريدة متصلة بالأحزاب السياسية أو السياسيين خلال الانتخابات الألمانية الفيدرالية 2009، انتهت الدراسة إلى أن تويتر استُخدم بكثافة لتبادل معلومات سياسية مرتبطة بتوقعات حول نتائج الانتخابات، وهو ما جعل الباحثين يستنتجون أن تويتر عبَّر بدقة عن الخريطة السياسية في الواقع، وأنه يمكن الاعتماد على التوقعات الخاصة بنتائج

الانتخابات كما طرحت في التغريدات التي تناولتها الدراسة بالتحليل إلى درجة ما. وتتفق مع الدراسة السابقة النتائج التي توصلت إليها دراسة (Larsson & Moe 2011) حول استخدامات تويتر في الانتخابات العامة في السويد 2010، والتي أشارت إلى أن تويتر تم الاعتماد عليه كآلية لتبادل المعلومات السياسية أكثر من الاعتماد عليه كمنتدى للنقاش.

أما دراسة (Vitak et al. 2011) فتشير إلى أن طلاب المرحلة الجامعية في الولايات المتحدة الأمريكية يهتمون بالمشاركة السياسية الهامشية، إما من خلال الفيس بوك أو حتى في الحياة السياسية الفعلية. وتشير نتائج الدراسة إلى أن النشاط السياسي لصغار الناخبين سطحي إلى حد ما. وأن مشاركتهم السياسية تنحصر في إلمامهم بمعلومات سياسية أكثر من اهتمامهم بالأنشطة الكثيفة ذات الصلة بتعبئة الموارد السياسية، حيث إن الأفعال السياسية تعتمد بدرجة كبيرة على الموارد، منها على سبيل المثال التطوع، وهو نادرًا ما تقبل عليه هذه الفئة من الناخبين. هذه النتائج تعزز مصداقية ما انتهت إليه دراسات أخرى من أن الشباب ينحوا إلى المشاركة السياسية السهلة أو ما يعرف بـ «أنا جيد Feel-good»، وهو فعل المشاركة المريح، ذو التأثير المحدود، وعديم الأثر في حركة التغيير السياسي. يعزز أيضًا ذلك ما يتم تداوله من ميل هذه الفئة من الناخبين الشباب إلى أن يصبحوا متكاسلين أكثر من أن يكونوا نشطين ''slacktivists vs. Activists''.

دراسة (Baumgartner & Morris 2010) التي أجريت على 3500 شاب من سن 18 حتى 24 سنة للتعرف على استخدامات البالغين السياسية لوسائل التواصل الاجتماعي في الانتخابات التمهيدية لانتخابات الرئاسة الأمريكية 2008، توصلت إلى أنه بالرغم من أن وسائل التواصل الاجتماعي تعتبر مصدرًا لهم للحصول على معلومات حول الانتخابات، فإن تأثيرها في إضافة معلومات جديدة، أو تعميق اتجاهات ديمقراطية في النقاش، يعد محدودًا. أيضًا لا تشير النتائج إلى دور مؤثر لشبكات التواصل الاجتماعي في زيادة مشاركة مستخدميها مقارنة بمستخدمي وسائل الإعلام الأخرى.

أما دراسة (Robertson et al. 2010) التحليلية للرسائل Posts لمدة عامين، فقد تتبعت صفحة الفيس بوك للمرشحين الأوفر حظًا في الانتخابات التمهيدية الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية (باراك أوباما، هيلاري كلينتون، جون ماكين) عام 2008، وتم استخلاص النتائج من تحليل المشاركات من حيث حجمها (عدد الكلمات أو حجم المحتوى) وتكرارها (عدد مرات المشاركة للمستخدم)، وتفسير ذلك في إطار مفهوم المجال العام Public Sphere ، وتوصلت النتائج إلى أن شبكات التواصل الاجتماعي تعد الآن البيئة الاجتماعية التكنولوجية التي تُمكِّن روادها من المشاركة في خطاب المجال العام، باعتبارهم مشاركين في الصالون الافتراضي «Online Salons» للمرشحين.

ولكن الدراسة أشارت إلى أنه من منظور آخر لم تتم الإجابة عن السؤال المطروح من ترجمة هذه المشاركات الافتراضية في المجال العام إلى سلوك سياسي فعلي، من خلال عملية التصويت، التي بدورها تلعب دورًا في تقرير المصير السياسي. وتتشابه نتائج دراسة (Zhang et al. 2010) مع الدراسة السابقة، حيث توصلت أيضًا إلى أن استخدامات شبكات التواصل الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية قد يكون لها تأثير إيجابي على المشاركة المجتمعية Civic Participation، دون أن يكون لها نفس التأثير على مستوى المشاركة السياسية Political Participation، ولكن المناقشات المباشرة لها تأثير إيجابي على كل من المشاركة المجتمعية والمشاركة السياسية.

وحول استخدام الفيس بوك خلال الانتخابات الهولندية 2006، توصلت دراسة (Utz 2009) إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي أتاحت للسياسيين الفرصة للوصول إلى مواطنين من ذوي الاهتمامات المحدودة بالسياسة. كما أشارت النتائج إلى أن الاعتماد على المعلومات التي تتاح من خلال السياسيين، تعزز الاتجاهات القائمة لدى الناخبين، وأن السياسيين الذين اهتموا بالتعليق على الرسائل المتداولة عبر الفيس بوك كانوا أكثر تفضيلًا. أما دراسة (Kushin & Kitchener 2009) التي اهتمت بتحليل النقاشات السياسية عبر الإنترنت فتوصلت إلى أن الفيس بوك هو إحدى

الساحات التي يتم فيها التداول السياسي حول القضايا المطروحة في المجال العام، وأن تطور النقاش يشير إلى التغلب إلى حد ما على حالة الاستقطاب التي عمَّت النقاشات عبر وسائل التواصل الاجتماعي في الماضي. بينما لا تشير النتائج إلى دور مؤثر لشبكات التواصل الاجتماعي في زيادة مشاركة مستخدميها، مقارنة بمستخدمي وسائل الإعلام الأخرى في الولايات المتحدة الأمريكية.

التعليق على الدراسات السابقة:

يمكن رصد العديد من الملامح العامة من استقراء الدراسات السابقة ومنها:

1. أهمية تأثير السياقات الاجتماعية والسياسية والتكنولوجية وطبيعة النظام السياسي والإعلامي على توظيف وسائل التواصل الاجتماعي في العملية السياسية؛ حيث تهتم الدراسات التي أجريت في المجتمعات المستقرة ديمقراطيًا بتأثيرات وسائل التواصل الاجتماعي على جودة العملية الديمقراطية Quality of، في مقابل اهتمام الدراسات التي أجريت في المجتمعات التي تمر بمرحلة التحول الديمقراطي بتأثيرات وسائل التواصل الاجتماعي على المساهمة في ترسيخ الممارسة الديمقراطية، إما من خلال فتح المجال العام لوسائط معلوماتية متعددة، أو من خلال دورها في تشجيع المواطنين على المشاركة الفاعلة.

2. هناك اتجاه متزايد لاستخدامات وسائل التواصل الاجتماعي في العملية السياسية، وبخاصة بين فئة الشباب، ارتبط في السنوات الأخيرة بتقديم تطبيقات تفاعلية، تزيد من معدلات الاستفادة من هذه التطبيقات التكنولوجية.

3. هناك رؤى متباينة حول التأثيرات السياسية لشبكات التواصل الاجتماعي، في مقابل اتفاق على النمو المتزايد للاستخدامات السياسية لهذه الشبكات؛ فنتائج الدراسات السابقة تختلف إلى حد التناقض بين مَن يرى تأثيرًا كبيرًا لوسائل التواصل الاجتماعي، باعتبارها أدوات سوف تغير الفعل السياسي

والممارسة وأشكالها، ومن يرى تأثيرًا محدودًا، وتنتهي بدراسات لا ترى أي تأثير سياسي لوسائل التواصل الاجتماعي. وربما يفسر ذلك، بجانب السياقات المختلفة لمثل هذه الدراسات، الأدوات البحثية المستخدمة والمفاهيم النظرية والإجرائية التي تتبناها.

4. إن هناك حاجة ملحة لدراسات حول علاقة الإنترنت وتطبيقاته في المجالات السياسية، تأخذ في الاعتبار طبيعة الأدوات المطبقة، ومجالات أكثر تحديدًا للتأثيرات السياسية.

5. إن معظم الدراسات تتعامل مع الإنترنت والعملية السياسية باعتبار أن الإنترنت أداة واحدة، وأن العملية السياسية تضم فقط الأطر التقليدية للممارسة السياسية.

6. يوجد انقسام في الآراء حول استخدامات وتأثيرات الإنترنت وتطبيقاته في مجال الاتصال السياسي. فالمتحمسون يرون أن استخدامات الإنترنت تؤدى إلى زيادة المشاركة والديمقراطية التواصلية والفرص المتساوية في الممارسة السياسية على مستوى المجتمع. والمتشككون يرون أن الإنترنت قد يخضع لسيطرة الشركات الكبرى التي سوف تتحكم في اقتصادياتها، مما يحولها إلى وسيلة عادية لا تختلف عن الوسائل الإعلامية الأخرى، إضافة إلى دور الإنترنت في تشتيت المجال العام، من خلال تعزيز الانقسامات السياسية والتناحر السياسي بين المجتمعات الافتراضية بأشكالها المتعددة.

7. تؤكد الدراسات أن التأثيرات السياسية للإنترنت وتطبيقاته يتوقف على عوامل مختلفة، لعل أهمها متغيرات الدراسة التي تشمل أدوات الإنترنت والتي يتم قياس تأثيرها، وكذلك المفاهيم التي يتم وفقا لها تحليل مجالات تأثير الإنترنت السياسية، وهل هي المجالات التقليدية المتعلقة بالمؤسسات مثل التصويت في الانتخابات، أو أن التأثيرات التي يتم قياسها ذات صلة بمجالات

سياسية أوسع تشمل المشاركة المجتمعية والاهتمام بالقضايا السياسية الحياتية.

8. هناك وفرة في الدراسات التي تناولت السياق الغربي للدول المستقرة ديمقراطيًا واقتصاديًا، والتي تتمتع ببنية تكنولوجية تضمن استخدامًا أوسع لهذه الوسائل، يقابله ندرة في الدراسات التفصيلية لاستخدامات وتأثيرات وسائل التواصل الاجتماعي السياسية في الدول النامية، بالرغم من الأهمية التي تمثلها هذه الوسائل من المنظور الاتصالي والسياسي.

المشكلة البحثية:

يُنظر إلى وسائل الإعلام الجديدة، وبخاصة الإنترنت وتطبيقاته، على أنها آلية ملائمة لتحقيق نظرية Habermas في المجال العام Public sphere؛ حيث تضمن هذه الوسائل فرصًا متساوية للأفراد في الوصول إليها، وتضمن كذلك نمطًا من التواصل الأفقي والشبكي، بعيدًا عن الأنماط الرأسية غير الديمقراطية. كما توفر هذه الوسائل الفرصة لتبادل الأفكار والآراء، وتوفر كذلك الفرصة لأنماط عديدة من المشاركة السياسية، مثل الحشد والتعبئة والتنسيق والتنظيم والدعوة لقضايا وفعاليات سياسية. وتزيد معدلات استخدام هذه الوسائل كلما تراجعت الفرص الديمقراطية للتواصل في الواقع، أو كلما تراجعت ديمقراطية وسائل الإعلام التقليدية.

وتشير الملاحظات إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي تلعب دورًا مهمًا في التحولات السياسية التي تمر بها مصر. فهناك معدلات متزايدة لاستخدامات هذه الشبكات مرتبطة بثورة 25 يناير 2011، وهناك اهتمام من السياسيين والأحزاب السياسية والناشطين بالتواجد عبر هذه الشبكات. ولكن وبالرغم من هذه الأهمية التي تحظى بها شبكات التواصل بين النشطاء من السياسيين وجمهور النخبة، فإنه لا توجد مؤشرات علمية تحدد مدى انتشار الاستخدام السياسي من قِبل الجمهور العام لهذه الشبكات. أيضًا يغيب التقييم العلمي لحدود تأثير هذه الشبكات على جمهور

المستخدمين. وتحاول هذه الدراسة الإجابة عن سؤال له صلة بهذا الواقع وهو: إلى أي مدى تستخدم شبكات التواصل الاجتماعي في الاتصال السياسي بين الجمهور العام، وما حدود تأثيرها في التمكين السياسي للمواطنين؟

الإطار النظري للدراسة:

نظرية المجال العام Public Sphere لدراسة التأثير السياسي للإنترنت:

تعد نظرية Habermas للمجال العام Public Sphere أحد المداخل المهمة لدراسة التأثيرات المتبادلة بين الفعل التواصلي Communicative action والممارسات السياسية؛ حيث إن هناك من يرى أن الشكل المثالي للمجال العام وفقًا لـ Habermas يمكن أن يتحقق من خلال الإنترنت وتطبيقاته، التي توفر للمواطنين الفرصة للتعبير عن آرائهم، والتواصل مع بعضهم البعض ومع قادتهم السياسيين دون ترك منازلهم؛ حيث يمكن للنقاشات عبر الفيس بوك أن تصل وتؤثر في عملية صنع القرار. وقد أضفى هذا النمط من الحضور العام، الذي يتركز على المشاركة الواسعة، مزيدًا من القوة للرأي العام باعتباره الأكثر تعبيرًا عن شريحة عريضة من المواطنين، وهو ما يزيد من تأثيره في عملية صنع القرار .

ويرى (Hebermas 1989) أن المجال العام هو عبارة عن منتدى؛ حيث يشارك المواطنون من خلاله في التواصل والنقاش، ويشكلون الرأي العام دون سلطة رسمية. وقد طرح Habermas مفهومه للمجال العام من خلال بُعدين أساسيين, أولهما: بُعد أمبيريقي Empirical definition يقوم على أن المجال العام Public sphere هو منظومة مؤسسية قائمة على التواصل التفاعلي المنطوق أو المكتوب. والثاني: بُعد معياري Normative definition يفترض أن المجال العام هو منتدى يتيح الفرصة للمواطنين الذين لا يتمتعون بأي سلطات رسمية بأن يتلاقوا معًا، وأن يكونوا مستعدين لإجبار السلطات العامة على أن تبرهن على مشروعية أعمالها أمام الرأي العام. ومحددات الوصول إلى Ideal public sphere أو الديمقراطية التبادلية

Communicative كما طرحها Habermas هي: الفرص المتساوية للتعبير عن الرأي (الحرية والمساواة) بصرف النظر عن الوضع أو الطبقة الاجتماعية، وأن يكون ما يُطرح فيه من قضايا مجالًا للاهتمام العام Common concern ، والشمولية Inclusivity ، وهو ما يعنى أنه ليس هناك مجال لاستبعاد أي فرد أو جماعة من المشاركة في المجال العام.

ويقدم (Dahberg & Siapera 2001) ثلاثة نماذج لفهم العلاقة بين وسائل الاتصال الحديثة والمجال العام Public Sphere. النموذج الأول هو: «التحررية الإلكترونية Cyber-libertarianism » ويقوم على تغيير كامل في أنماط الممارسات السياسية التقليدية، ويركز على استخدامات وسائل الاتصال الجديدة في استطلاعات الرأي العام والاستفتاءات وكذلك التصويت عن بعد. أما النموذج الثاني فهو (مجتمعي Communitarian)، ويفترض أن أهم التأثيرات الإيجابية لوسائل الاتصال الحديثة سوف تأتى من تعظيم مشاركة الجماهير القاعدية Grass-roots، وكذلك تمكين المجتمعات المحلية من المشاركة الفاعلة. والنموذج الثالث: يقوم على تأثير إيجابي لوسائل الاتصال الجديدة في تحقيق «الديمقراطية التواصلية أو التبادلية Deliberative » وذلك من خلال تطوير آليات التفاعل وكذلك تبادل الأفكار في المجال العام.

وليس هناك من شك في أن ظهور وسائل الاتصال الحديثة ICTs وأهمها الكمبيوتر والإنترنت، وانتشار استخداماتها بشكل كبير، وتنوع أنماط وأسباب الاستخدام وتأثيراتها الاجتماعية والسياسية، ارتبط بالحديث عن ملامح ديمقراطية للإعلام ووسائل التواصل قد تحقق مفهوم Habermas للمجال العام Public Sphere ؛ حيث إن انتشار الإنترنت وتطبيقاته، وأهمها شبكات التواصل الاجتماعي، قد دعمت تمثيل الجمهور من خلال ضمان مشاركة الأطراف المعنية في عملية إنتاج واستقبال وتبادل والتفاعل مع المواد الإعلامية؛ حيث إن مفهوم الجمهور Public هو عبارة عن مجموعات أكثر منها جمهور لوسائل الإعلام. بل وأبعد من ذلك فإن المفهوم ارتبط

بكونـه عبـارة عـن تفاعـل خطابـات أو أحاديـث الأفـراد الذيـن يشـاركون في عمليـة نقـاش جماعـي. وتتكـون عمليـة التفاعـل مـن جانبـين، الجانـب الأول: هـو تفاعـل المواطنـين مـع وسـائل الإعـلام، وينظـر إلى هـذا الجانـب عـلى أنـه عمليـة تواصـل لبنـاء حـس عـام لتفسـير واسـتخدام مـا تقدمـه وسـائل الإعـلام. والنمـط الثـاني للتفاعـل هـو تفاعـل المواطنـين مـع بعضهـم ببعـض، وهـذا يختلـف عـن حـوار شـخصين مـع بعضهـما البعـض، ويتجـاوز ذلـك إلى حـوار جمعـي. وهـذا البعـد متحقـق في وسـائل التواصـل الاجتماعـي وخاصـة الفيـس بـوك؛ حيـث يتبـادل المسـتخدمون المعلومـات، كـما أن عمليـة التفاعـل تتـم بـين مجموعـات صغـيرة وتنتقـل لتشـمل مجموعـات واسـعة مـن المسـتخدمين .

ويـرى (van Dijk 1996) أن التحـول الـذي أوجدتـه وسـائل الإعـلام الجديـدة، مـن «وسـائل الإعـلام مـن أجـل المعلومـات» «Journalism of information» إلى «وسـائل الإعـلام مـن أجـل النقـاش والحـوار» «Journalism of conversation» قـد سـاعد في اندمـاج فئـات مـن المهمشـين وغـير المهتمـين في الحـوار والمناقشـات المرتبطـة بالشـأن العـام. كل هـذا يشـير إلى أن وسـائل الإعـلام الجديـدة يمكـن أن تسـاعد في تحسـين المشـاركة السياسـية، مـن خـلال تمكـين المواطنـين مـن التعبـير عـن وجهـات نظرهـم والتواصـل مـع بعضهـم ببعـض وكذلـك التواصـل مـع القـادة السياسـيين، وبخاصـة شـبكات التواصـل الاجتماعـي التـي هـي بمثابـة منتـدى تتـم مـن خلالـه عمليـة التواصـل. فهـي تتيـح الفرصـة للمواطنـين للمشـاركة السياسـية سـواء في فعاليـات ذات صلـة بالحمـلات الانتخابيـة أو بعيـدة عنهـا .

ويقول (Smith et al 2009) : إن المشـاركة السياسـية عبر الإنترنت تشـير إلى المشـاركة السياسـية أو التعبـير السـياسي عـبر شـبكات التواصـل الاجتماعـي, وتشـمل المشـاركة السياسـية الحصـول عـلى معلومات عـن مرشـح أو حملـة مـا، وكذلك الالتحاق أو المشـاركة في مجموعة سياسـية أو فعالية سياسـية، والتسـجيل أو التوقيـع للتعـارف أو كصديـق أو كمعجـب أو متحمـس أو داعـم أو مؤيـد أو صديـق لمرشـح أو حملـة مـا. ويشـمل التعبـير السـياسي التعليـق في أحـد المواقـع أو الصفحـات الاجتماعيـة أو التدويـن في أحـد

المدونات، ورفع مقاطع فيديو أو صور فوتوغرافية حول الأحداث والفعاليات السياسية والاجتماعية عبر الإنترنت. وأيضًا كتابة نص معلوماتي ونشره عبر البلوجز Blogs أو موقع إلكتروني، أو تحميل أي محتوى أو نصوص ذات صلة بالأمور السياسية أو الاجتماعية عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

وهناك مجموعة من المعايير التي تم التوافق عليها من قبل الباحثين من أجل الوصول إلى مجال عام مؤثر من خلال الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، وهي:

1. مشاركة عدد كبير من المواطنين في نقاش عقلاني عبر وسائل التواصل الاجتماعي؛ حيث إن الفجوة الرقمية Digital Divide بمستوييها (الوصول ومهارات الاستخدام)، قد تمثل عائقًا أمام تنامي الدور السياسي للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. ويشير البعض إلى أنه بالرغم من أن الإنترنت وفر المساحات للبعض للمناقشات السياسية، فإن أقلية هي التي ربما استفادت من ذلك، مما يعني أن تضييق فجوة الوصول لا يقابله تضييق فجوة الاستخدامات لأسباب مختلفة. هذا الطرح لا يمكن تجاهله؛ حيث إن أحد أهم الإشكاليات التي تواجه تنامي دور الإنترنت في بناء مجال عام أكثر ديمقراطية في الدول النامية ومنها مصر تتعلق بالوصول إلى وسائل الاتصال الحديثة. فالفجوة بين من يملكون Havesومن لا يملكون Haves-nots قد تبعد نسبة كبيرة من المواطنين من المشاركة في المجال العام الإلكتروني. ولا تقتصر الفجوة على المنظور الضيق القائم على استبعاد بعض المواطنين لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، ولكن الفجوة التي يمكن أن تنتج عن ضعف المهارات وعدم الحصول على التقنيات المتقدمة وعدم ملائمة النصوص لظروف المستخدمين وغيرها من العوامل التي قد تجعل مشكلة الفجوة مركبة.

2. قـدرة المناقشـات التـي تـدور في المجـال العـام الافـتراضي عـلى طـرح الشـئون العامـة الواقعيـة. فهنـاك مـن يـرى أنـه بالرغـم مـن قـدرة القائمـين عـلى إدارة المناقشـات العامـة في المجـالات الافتراضيـة عـلى إثـارة قضايـا، فـإن مـدى أهميـة هـذه القضايـا للمجـال العـام الواقعـي ربمـا تكـون محـل شـك. فهنـاك احتماليـة لسـيطرة القضايـا التـي يراهـا قـادة المناقشـات عـبر المنتديـات الإلكترونيـة دون وجـود نفـس الأولويـة مـن القضايـا عـلى أجنـدة اهتـمام الجمهـور العـام.

3. قـدرة القائمـين عـلى إدارة الحـوار والنقـاش الافـتراضي ليـس فقـط عـلى إدمـاج القضايـا ذات الاهتمامـات العامـة، ولكـن أيضًـا قدرتهـم عـلى إدارة نقـاش عقـلاني للقضايـا المطروحـة، يسـاعد عـلى بلورتهـا بشـكل جيـد، يأخـذ في الاعتبـار الجوانـب المختلفـة للقضيـة، وشـمول الآراء المختلفـة التـي شـاركت في النقـاش. هـذه الخصائـص تعـبر عـن تصميـم آليـات التواصـل والتفاعـل عـبر الإنترنـت وإرادة وتصـورات القائمـين عليهـا، أكـثر بكثـير مـن أن يتـم التعامـل معهـا عـلى أنهـا خصائـص تكنولوجيـة مطلقـة مقيـدة أو تتيـح الديمقراطيـة التواصليـة أو التبادليـة.

4. إتاحـة الفـرص المتسـاوية للمشـاركة في النقاشـات العامـة في إطـار مـن الاحـترام المتبـادل، وأن يكـون الـرأي الجمعـي حـول القضيـة هـو المبنـي عـلى الإقنـاع، وليـس عـلى الأوضـاع الاجتماعية أو الاقتصاديـة أو الوظيفـة للمشـاركين، وهـو مـا يمكـن تسـميته بجـودة الخطـاب.

5. غيـاب الرقابـة الخارجيـة على التبـادل والنقاش عبر الإنترنـت. فبالرغم من أن بعـض الدول تضمن في دسـاتيرها وقوانينها حرية التعبير عن الرأي، بما في ذلك التعبير عنه في المجالات الافتراضية، فإن هنـاك دولًا تمـارس رقابـة أيضًـا عـلى المـداولات عبر الإنترنـت، وحتى في بعـض الـدول الديمقراطية هنـاك قوانـين مثـل الإرهـاب وحقـوق الملكيـة الفكريـة ومنـع الإباحيـة، جميعهـا قـد تحـد

مـن حريـة التـداول عـبر الإنترنـت، وهـذا قـد يمنـع الأقليـات التـي ربمـا تسـتهدفها أي مـن القوانـين المشـار إليهـا مـن التعبـير عـن وجهـات نظرهـا عـبر النقاشـات الافتراضيـة.

6. ألا تتحـول اسـتخدامات الإنترنـت ووسـائل التواصـل الاجتماعـي في المجـال السـياسي إلى أداوت للترفيـه السـياسي، مـن خـلال التركيـز عـلى القضايـا الهامشـية وثيقـة الصلـة بالجوانـب الشـخصية Personalization، أو التنـاول الترفيهـي للقضايـا السياسـية Infotainment of politics، وهـو مـا قـد يـصرف النظـر أو يحـول الانتبـاه عـن المناقشـات السياسـية للقضايـا الجـادة .

ويطـرح (Neuman, Bimber & Hindman 2010) ثلاثـة مبـادئ يجـب وضعهـا في الاعتبـار، في إطـار تفسـير علاقـة الإنترنـت بالمجـال العـام بصفـة خاصـة، والسياسـة بصفـة عامـة. أولى هـذه المبـادئ هـي قاعـدة الانتشـار التكنولوجـي Diffusion Principle والأنمـاط المختلفـة لتبنيهـا. وثانيهـا أنـه يجـب الأخـذ في الاعتبـار التأثـيرات المختلفـة المحتملـة لاسـتخدام التكنولوجيـا Differential Effects ، فليـس هنـاك وصـول عـادل واسـتخدامات موحـدة للتكنولوجيـا في البيئـات الاجتماعيـة والاقتصاديـة والثقافيـة المختلفـة. أمـا المبـدأ الثالـث فيجـب أن يوضـع في الاعتبـار في تحليـل هـذه العلاقـة، وهـو التأثـيرات المشروطـة Conditional Effects للتكنولوجيـا، فالمحتـوى المُقـدم والخصائـص المرتبطـة بالتعامـل مـع التكنولوجيـا والتنـوع، يتيـح فرصًـا أكـبر لـدور فاعـل للإنترنـت وتطبيقاتـه في التحـولات السياسـية والتغيـير الاجتماعـي. هـذه المبـادئ التحليليـة الثلاثـة يجـب أن تُدمـج في الأطـر التحليليـة لبحـث التأثـيرات المحتملـة لاسـتخدام التكنولوجيـا، وهـو مـا يُجنِّـب الباحثـين الربـط المُبسَّـط بـين وجـود واسـتخدام التكنولوجيـا وتأثيراتهـا، أو مـا يسـمى Technological Determinism .

وبالرغـم مـن أن Habermas يـرى أن تأثـير الإنترنـت عـلى المجـال العـام يمكـن أن يحقـق مـا كان يصبـو إليـه مـن خـلال التواصـل الشـبكي كبديـل عـن التواصـل الشـخصي

المباشر، فإنه عبَّر في بعض الأحيان عن تشاؤمه من أن الإنترنت فتح المجال لملايين الجزر المنعزلة، تمثلها غرف دردشة متشرذمة Fragmented Chat rooms ، تقود إلى تفتت الجمهور Audience Fragmentation حول قضايا معينة، دونما اندماج في المجال العام؛ حيث يرى البعض أن الاستقطاب المجموعاتي أكثر شيوعًا وتطرفًا في الإنترنت من أي مجال آخر. وهذه الممارسات تضر بالديمقراطية، لأن التفاهم المتبادل يصبح أكثر صعوبة عندما لا يستمع الناس إلى آراء مختلفة أو معارضة لهم. أضف إلى ذلك ضعف الجوانب المعرفية لدى بعض القائمين على إدارة النقاشات عبر الإنترنت .

ويتفق (2008Rasmussen) مع ذلك، حيث يرى أن الإنترنت يطرح تحديات خطيرة، بسبب زيادة الانقسامات السياسية في المجال العام, ويرى أنه عندما يدرس أحد الافتراضات المعيارية الأساسية لفكرة المجال العام، يصبح من الواضح أن التغييرات التي أوجدتها شبكة الإنترنت والوسائط الشخصية بالتزامن مع التحولات الأخرى في المجتمع، تثير مشكلات جديدة للديمقراطية؛ حيث إن وسائل الإعلام الرقمية يمكن أن تزيد المشاركة وتفتح المجال لعرض وجهات نظر وحلول جديدة، ولكن من الصعب أن نرى كيف أنها تساعد على التماسك المجتمعي، وعليه فإن شبكة الإنترنت تساهم بدرجة أكبر في تفتت المجال العام أكثر من تقاربه. كما طرح البعض مصطلحات تحمل هذه الدلالات مثل التفرقة الإلكترونية (Cyber-apartheid) والبلقنة الالكترونية (-Cyber balkanization) .

إن الفرضية التي يمكن استخلاصها بالاعتماد على أطروحات Habermas تدعو إلى التساؤل عن احتمالية أن يُغيِّر الإنترنت الممارسة السياسية من خلال دورها في بناء مجال عام أكثر ديمقراطية؟ ويرتبط بذلك أيضًا تحديد مدى قوة المجال العام الذي يتشكل في الفضاء الإلكتروني، وعلاقته بالمجال العام الذي تُتَخذ فيه القرارات، أو تنتقل منه القرارات إلى المؤسسات السياسية، حيث إنه مع تطور الإنترنت كوسيلة اتصال جماهيرية، فإن كثيرًا من الباحثين يرى أن الإنترنت، وبخاصة

مرحلة التطبيقات التفاعلية أو ما يطلق عليه (2.0Web)، يمكن أن يُمثِّل بيئة أكثر ملائمة لبناء المجال العام Public sphere ؛ حيث إن هناك احتمالًا لأن تلعب شبكات التواصل الاجتماعي دورًا من خلال نقل المداولات السياسية للمجال العام.

الإطار المنهجي للدراسة:

تساؤلات الدراسة:

تطرح الدراسة مجموعة من التساؤلات تبنى على الفرضيات التي ارتبطت بنظرية المجال العام وأهمها: مدى إتاحة شبكات التواصل الاجتماعي لساحات حرة للتدول حول قضايا ذات صلة بالشأن العام على أسس من الحرية والمساواة، ومدى تفاعلية المتداولين في المجال العام مع القضايا المتداولة ومع بعضهم؛ كما تغطي أسئلة الدراسة جوانب تتعلق بالنشاط السياسي للمتداولين عبر شبكات التواصل الاجتماعي وانعكاسات النشاط والمشاركة السياسية في المجال العام الافتراضي على المشاركة السياسية الواقعية. وجاءت تساؤلات الدراسة كالتالي:

1. ما أنماط ودوافع استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في مصر؟
2. ما معدلات الاستخدامات السياسية لشبكات التواصل الاجتماعي؟
3. ما الأسباب التي تقود إلى الاستخدامات السياسية لشبكات التواصل الاجتماعي؟
4. ما أشكال الاستخدامات السياسية لشبكات التواصل الاجتماعي؟
5. كيف يُقيِّم مستخدمو شبكات التواصل الاجتماعي التأثيرات السياسية لهذه الشبكات؟
6. ما رؤية مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي لمستقبلها في المجال السياسي؟
7. هل يوجد ارتباط بين كثافة الاستخدام لشبكات التواصل الاجتماعي واستخداماتها وتأثيراتها السياسية؟

8. هل يوجد ارتباط بين وجود انتماء سياسي للمستخدمين ودرجة استخداماتهم لشبكات التواصل الاجتماعي لأغراض سياسية؟

9. هل يوجد ارتباط بين الفئة العمرية ودرجة استخدام شبكات التواصل الاجتماعي لأغراض سياسية؟

10. هل هناك فروق بين الذكور والإناث في معدلات استخداماتهم لشبكات التواصل الاجتماعي لأغراض سياسية؟

11. هل يوجد ارتباط بين حالة العمل للمستخدمين ومعدلات استخدامهم لشبكات التواصل الاجتماعي لأغراض سياسية؟

نوع البحث ومنهجه:

يعد هذا البحث من البحوث الوصفية التي تركز على وصف طبيعة وسمات وخصائص مجتمع معين، وتكرار حدوث الظاهرات المختلفة فيه؛ الأمر الذي يساعد على القياس الكمي وخضوع البيانات للتحليل الكيفي مما يساعد على التعميم والتنبؤ, واستخلاص البيانات والدلالات المترتبة على أثر استخدامات عينة الدراسة لشبكات التواصل الاجتماعي لأغراض سياسية على تفاعلهم في المجال العام, وتغيير أنماط مشاركتهم السياسية. وقد اعتمدت الدراسة على المناهج التالية:

منهج المسح: حيث تم تبني المسح Survey لعينة من مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي، وذلك لجمع معلومات تفصيلية حول دوافع وأنماط الاستخدام السياسي لشبكات التواصل الاجتماعي وانعكاسات ذلك على الفاعلية السياسية للمستخدمين في المجال العام الافتراضي والمجال العام الواقعي. واعتمدت الدراسة على أسلوب المسح بالعينة، وذلك لصعوبة إجراء الحصر الشامل لمجتمع الدراسة.

المنهج المقارن: تم استخدام هذا المنهج باعتباره من المناهج المساعدة في إجراء مقارنات كمية وكيفية بين مجتمع الدراسة من مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي

مـن حيـث دوافـع وأنمـاط الاسـتخدام السـياسي والتأثـيرات الناتجـة عـن هـذه الاسـتخدام؛ حيـث سـعت الدراسـة للمقارنـة بـين المبحوثـين في ضـوء متغـيرات تشـمل: كثافـة الاسـتخدام لشـبكات التواصـل والانتـماء السياسـية والنـوع الاجتماعـي والسـن ومسـتوى التعليـم وحالـة العمـل.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتحـدد مجتمـع الدراسـة في مسـتخدمي شـبكات التواصـل الاجتماعـي في مـصر. وبلـغ حجـم عينـة هـذه الدراسـة 200 مـن مسـتخدمي وسـائل التواصـل الاجتماعـي، تـم إجـراء المقابـلات معهـم بطريقـة المقابلـة المبـاشرة خـلال الفـترة مـن 13 إلى 19 ينايـر 2012. وتـم اختيـار العينـة بأسـلوب الكـرة الثلجيـة Snowball لسرعـة الوصـول إلى مسـتخدمي شـبكات التواصـل الاجتماعـي مـن بـين الجمهـور العـام. تـم تطبيـق الاسـتبيان في منطقـة القاهـرة الكـبرى، وتوزعـت العينـة عـلى مناطـق شـعبية ومناطـق متوسـطة ومناطـق راقيـة. وكانـت مواصفـات العينـة كالتـالي:

جدول رقم (1): يوضح البيانات الديموجرافية والانتماءات السياسية للمبحوثين

البيانات الديمواجرافية	ك	٪
النوع		
ذكر	١٢٥	٦٢,٥٪
أنثى	٧٥	٣٧,٥٪
العمر		
١٨-٣٠	١١١	٥٥,٥٪
٣١-٥٠	٨٤	٤٢٪
أكبر من ٥٠	٥	٢,٥٪
مستوى التعليم		
متوسط وفوق المتوسط	٤٥	٢٢,٥٪
جامعي	١٣٤	٦٧٪
دراسات عليا	٢١	١٠,٥٪
منطقة السكن		
منطقة شعبية	٤٨	٢٤٪

منطقة متوسطة	٩٥	٤٧,٥٪
منطقة راقية	٥٧	٢٨,٥٪
حالة العمل		
عمل دائم	١٠٠	٥٠٪
عمل مؤقت	٣٩	١٩,٥٪
عمل متقطع	١٢	٦٪
لا يعمل	٤٩	٢٤,٥٪
الإجمالي	٢٠٠	١٠٠٪
الانتماء السياسى		
إسلامى	١٠١	٥٠,٥٪
ليبرالى	٥١	٢٥,٥٪
يسارى	٠	٠
غير منتمٍ لتيار سياسى	٤٨	٢٤٪
إجمالى	٢٠٠	١٠٠٪

وبتحليل عينة الدراسة يتضح أن نسبة تمثيل الذكور (62.5%)، بينما الإناث (37.5%). وبالنسبة للفئات العمرية جاء تمثيل الفئة (18-30) بنسبة (55.5%)، والفئة العمرية (31-50) بنسبة (42%)، والفئة (< من 50) بنسبة (2.5%). وفيما يتعلق بمستوى التعليم جاء تمثيل الحاصلين على درجة جامعية بنسبة (67%)، والحاصلين على درجات بعد الجامعية (10.5%)، في حين جاء تمثيل الحاصلين على مؤهلات متوسطة وفوق المتوسطة بنسبة (22.5%). وبالنسبة لمنطقة السكن جاء تمثيل سكان المناطق المتوسطة بنسبة (47.5%) والمناطق الراقية (28.8%)، والمناطق الفقيرة أو الشعبية بنسبة (24%). وكانت نسبة (50%) من عينة الدراسة ممن لديهم عمل دائم، في حين كانت نسبة (19.5%) يعملون بشكل مؤقت، ونسبة (6%) يعملون بشكل متقطع، في حين جاءت نسبة من ليس لديهم عمل (24.5%).

مؤشرات هذه العينة ربما تؤكد فرضيات نظرية الفجوة الرقمية في المجتمع المصري، حيث تزيد معدلات استخدام الإنترنت وتطبيقاته بين الذكور مقارنة بالإناث، وصغار السن مقارنة بالكبار، والحاصلين على مستويات تعليمية أعلى مقارنة

بالمستويات التعليمية الأقل، وسكان المناطق الغنية والمتوسطة مقارنة بسكان المناطق الفقيرة أو الشعبية.

وكما يتضح من الجدول السابق فإن نصف العينة تقريبًا (50.5%) صنفوا أنفسهم على أنهم تيار إسلامي (الحرية والعدالة - الأحزاب السلفية - الجماعة الإسلامية). في حين ذكرت نسبة (25.5%) أنهم ليبراليون، واختفت الاتجاهات اليسارية من التمثيل في العينة. ومما يثير الاهتمام أن نسبة (24%) من المبحوثين قالوا إنهم غير منتمين لأي تيار سياسي، حتى بالرغم من محاولة تقصى اتجاهات تصويتهم في الانتخابات.

أداة جمع البيانات:

تتبنى الدراسة الإجابة عن التساؤلات التي طرحتها مجموعة من الأبعاد المتعلقة بمفهوم الوعي السياسي والمشاركة السياسية، ومنها البحث عن معلومات سياسية، والثقة بالمعلومات السياسية المتاحة عبر شبكات التواصل الاجتماعي، والمشاركة السياسية والمجتمعية، وكذلك العلاقة بين استخدامات شبكات التواصل الاجتماعي، والمشاركة السياسية الافتراضية (الحشد والتعبئة والدعوة والتنسيق والمشاركة حول المضامين السياسية المتبادلة بين الأفراد والشبكات)، والمشاركة الواقعية كالمشاركة في فعاليات سياسية, مثل: الاحتجاجات، والندوات والمؤتمرات، المشاركة بالترشيح والتصويت).

وتم تصميم أداة الاستبيان لتشمل أربعة محاور أساسية، وهي: أولًا: أنماط ودوافع استخدامات شبكات التواصل الاجتماعي وعلاقة الاستخدام بثورة يناير 2011، ويشمل هذا المحور أسئلة تتعلق بتاريخ استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، وعلاقة الاستخدام بثورة 25 يناير، والأشخاص الفاعلين في قرار استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، وتفضيلات المبحوثين لشبكات التواصل الاجتماعي، وأسباب ودوافع الاستخدام، ومعدلات استخدام المبحوثين لشبكات التواصل الاجتماعي.

ثانيًا: استخدامات شبكات التواصل الاجتماعي في المجال السياسي، ويشمل هذا المحور أسئلة تتعلق بمدى استخدام المبحوثين لشبكات التواصل الاجتماعي في المجال السياسي ومعدلات ذلك، والأسباب التي تقودهم إلى ذلك ومجالات استخدامهم، وتقييم المبحوثين لأهمية شبكات التواصل الاجتماعي كمصادر للمعلومات السياسية، ومدى ثقة المبحوثين في المعلومات السياسية المتبادلة عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وكذلك معدلات الاعتماد على شبكات التواصل الاجتماعي في أثناء الانتخابات، وأنماط المشاركة التي يقومون بها من خلال هذه الشبكات، وعضوية المبحوثين في الشبكات السياسية، ومجالات اهتمام هذه المجموعات. كما يشمل هذا الجزء أيضًا، أسئلة تتعلق بمدى متابعة المبحوثين للسياسيين والأحزاب السياسية عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وتقييم المبحوثين للدور السياسي لشبكات التواصل الاجتماعي وأسباب ذلك، وتقييم المبحوثين لتأثير استخدام شبكات التواصل على مستوى مشاركتهم السياسية.

ثالثًا: مستقبل الاستخدام السياسي لشبكات التواصل الاجتماعي، ويشمل هذا المحور أسئلة تتعلق بالمخاوف التي يرى المبحوثون أنها تهدد الاستخدامات السياسية لشبكات التواصل الاجتماعي، وكذلك الأسباب التي يرون أنها تزيد الطلب على الاستخدام السياسي لشبكات التواصل الاجتماعي، ورؤية المبحوثين للعلاقة بين الاستخدام السياسي لشبكات التواصل الاجتماعي وحرية الإعلام.

رابعًا: البيانات الديموجرافية والانتماء السياسي للمبحوثين، واشتمل هذا المحور على أسئلة تتعلق بالانتماء السياسي للمبحوثين، وبيانات تتعلق بالنوع والعمر ومستوى التعليم وحالة العمل ومنطقة السكن.

الصدق والثبات:

1. الصدق:

يعرف الصدق بأنه قدرة أداة القياس على أن تقيس ما وضعت لقياسه، ولتحقيق

هذا الغرض تم عرض استمارة الاستبيان في شكلها الأولي على عدد 3 من المحكمين، للتأكد من ملائمة الأسئلة المطروحة في الاستبيان، لتحقيق أهداف الدراسة، وتم إجراء بعض التغييرات التي أوصوا بها :

2. الثبات:

يقصد بالثبات الحصول على نتائج متطابقة إذا تكرر استخدام أداة جمع البيانات أكثر من مرة في جمع نفس البيانات أو في قياس نفس الظاهرة. وتم الاعتماد على استخدام أسلوب الاختبار وإعادة الاختبار Test- Retest لقياس ثبات إجابات المبحوثين، حيث تمت إعادة ملء 20 استمارة على نفس المبحوثين ومطابقة إجاباتهم في كلتا الحالتين، وكانت درجة الثبات 95%، وهي درجة ثبات مرتفعة .

المعالجة الإحصائية للبيانات:

بعد الانتهاء من عملية جمع بيانات الدراسة الميدانية، تم ترميز البيانات واستخدام الحاسب الآلي لعملية التحليل، اعتمادًا على برنامج حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية «SPSS»، وتم الاعتماد على عدد من الأساليب الإحصائية وأهمها: التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (Chi Square Test) ومعامل التوافق (Contingency Coefficient) ومعامل ارتباط بيرسون واختبار(T-Test) واختبار تحليل التباين الثنائي (ANOVA).

نتائج الدراسة:

أولًا: أنماط ودوافع استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في مصر:

ارتفاع معدلات استخدام شبكات التواصل الاجتماعي سابق لثورة 25 يناير :

هناك اتفاق بين أغلب المتابعين لاستخدامات وسائل التواصل الاجتماعي في مصر على أن انتشار استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ارتبط بالحراك السياسي الذي شهدته الساحة السياسية في مصر قبل ثورة 25 يناير 2011، وذلك لقدرة هذه

الوسائل على إتاحة منصات بديلة لتبادل المعلومات وتوافر خصائص التفاعلية في تطبيقاتها، مما مكّن الكثير من الجمهور العام من الاعتماد عليها بعد فقدان الثقة نسبيًا فيما يتم تداوله في وسائل الإعلام التقليدية.

هذا ما أكدته نتائج هذه الدراسة، حيث توضح نتائج الجدول التالي أن (81.5%) ممن شاركوا في الاستبيان قالوا إنهم بدأوا التواصل عبر هذه الشبكات قبل ثورة 25 يناير، فيما قال (9.5%) من المستخدمين إنهم استخدموا شبكات التواصل الاجتماعي حديثًا. وقال (6.5%) إنهم استخدموا شبكات التواصل الاجتماعي في أثناء الثورة، وأشارت نسبة (2.5%) إلى أنهم بدأوا التواصل عبر الشبكات الاجتماعية بعد نجاح ثورة 25 يناير.

وتوضح هذه النتائج أن نسبة (18.5%) بدأت استخدام شبكات التواصل الاجتماعي مع بداية الثورة أو بعد نجاحها أو حديثًا مع تطور الأحداث السياسية كنتيجة للثورة. هذه النسبة يحتمل أن يكون استخدامها كان بفعل الاهتمام السياسي الذي حظيت به شبكات التواصل الاجتماعي بعد دورها الملحوظ في ثورة يناير 2011؛ حيث أدرك كثير من المواطنين الأهمية التي تلعبها شبكات التواصل الاجتماعي في تداول المعلومات والأفكار السياسية والفعاليات الخاصة بالثورة، وهو ما دفعهم للتواصل من خلالها.

جدول رقم (2): يوضح تاريخ بدء استخدام شبكات التواصل الاجتماعي

تاريخ استخدام شبكات التواصل الاجتماعى	ك	٪
منذ معرفتى بها	١٦٣	٪٨١,٥
في أثناء ثورة ٢٥ يناير	١٣	٪٦,٥
بعد نجاح ثورة ٢٥ يناير	٥	٪٢,٥
حديثًا جدًا	١٩	٪٩,٥
إجمالى	٢٠٠	٪١٠٠

وبتحليل الفروق بين المجموعات يتضح أنه لا توجد فروق دالة بين المجموعات وفقًا لمتغيري النوع والعمر، حيث إن مستوى المعنوية (< من 05.). ولكن ما يثير

الانتبـاه أن النتائـج تشـير إلى فـروق بـين مسـتخدمي شـبكات التواصـل الاجتماعـي فيـما يتعلـق بعلاقـة قـرار الاسـتخدام بثـورة 25 ينايـر وفقًـا لمتغـير مسـتوى التعليـم. حيـث إن الثـورة كانـت حافـزًا للحاصلـين عـلى مؤهـلات متوسـطة لاسـتخدام شـبكات التواصـل الاجتماعـي مقارنـة بالحاصلـين عـلى مؤهـلات جامعيـة، وذلـك عنـد مسـتوى معنويـة (.016) وقيمـة معامـل التوافـق (.269). هـذه النتيجـة تثـير الاهتـمام وتؤكـد دور شـبكات التواصـل الاجتماعـي في إثـارة اهتـمام فئـات جديـدة بالعمليـة السياسـية. إن الـدور الـذي لعبتـه شـبكات التواصـل الاجتماعـي في تنسـيق فعاليـات الثـورة والحشـد والتعبئـة وخلـق قنـوات للإعـلام البديـل، أثـارت اهتـمام فئـات قـد تكـون غـير مهتمـة بتبنـي اسـتخدام الوسـائل التكنولوجيـة الحديثـة عنـد البـدء في اسـتخدامها أو لحظـة ظهورهـا.

الفيس بوك هو الأكثر استخدامًا مقارنة بشبكات التواصل الاجتماعي الأخرى:

يحظـى الفيـس بـوك باهتـمام مسـتخدمي شـبكات التواصـل الاجتماعـي، حيـث تشـير النتائـج وكـما يوضـح الشـكل التـالي، إلى أن أغلبيـة مسـتخدمي شـبكات التواصـل الاجتماعـي هـم مـن مسـتخدمي فيـس بـوك Facebook بنسـبة (60.7%). ويـأتي اليوتيـوب YouTube في المرتبـة الثانيـة بنسـبة (21.7%)، وحـلَّ تويـترTwitter ثالثًـا بنسـبة (17.6%).

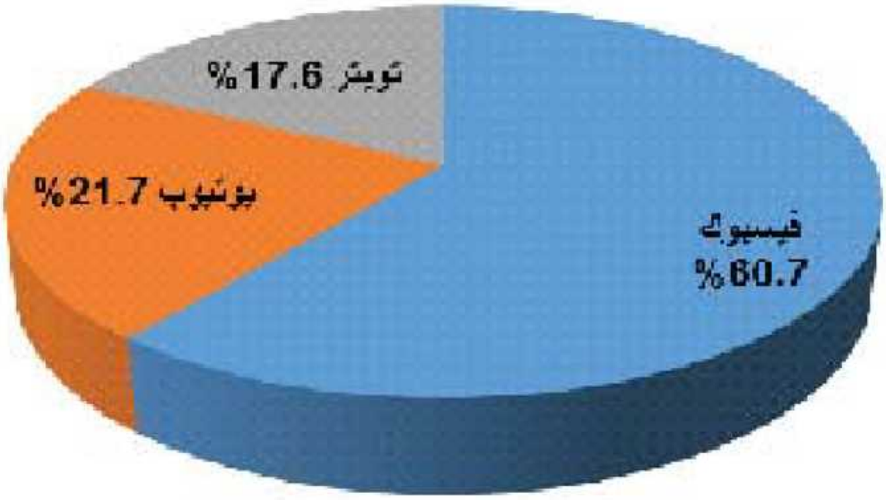

شكل رقم (1): يوضح استخدامات وسائل التواصل الاجتماعي

ويرتبط استخدام التكنولوجيا بعوامل متعددة، منها الإتاحة والتكلفة والمعرفة باستخداماتها والاقتناع أو وجود دوافع أو إشباعات متحققة منها. ولكن في حال تفضيل وسيلة عن أخرى، بالرغم من تشابه هذه الظروف بالنسبة لكل شبكات التواصل الاجتماعي، تصبح معرفة الأسباب وراء ذلك مفيدة للباحثين. ويتضح من النتائج أن هناك أبعادًا أخرى مثل «الموضة» «الجاذبية» «السهولة» «التفاعلية» يمكن أن تفسر أسباب الإقبال على تطبيقات تكنولوجية دون الأخرى.

جدول رقم (3): يوضح أسباب تفضيل الفيس بوك إحدى شبكات التواصل الاجتماعي (أكثر من بديل)

أسباب استخدام شبكة التواصل الاجتماعي	ك	٪
لأن ناس كتير بتستخدمها	٦٩	٪١٧,٩
ما اعرفش غيرها	١٩	٪٤,٩
استخداماتها سهلة	٧٠	٪١٨,٢
فيها إمكانيات تفاعل أكثر	٦٤	٪١٦,٧
أسرع في الوصول إلى الناس	٩١	٪٢٣,٦
استخداماتها أوسع	٢٤	٪٦,٢
تطبيقاتها أكثر جاذبية	٤٨	٪١٢,٥
إجمالى	٣٨٥	٪١٠٠

تكشف النتائج أن تفضيل المبحوثين إحدى شبكات التواصل الاجتماعي مرتبط بخصائص حددها الجمهور مثل: «أسرع في الوصول إلى الناس» بنسبة (23.6%)، ولأن «استخداماتها سهلة» بنسبة (18.2%)، ولأن «ناس كثير بتستخدمها» بنسبة (17.9%). كما أرجع (16.7%) من المبحوثين تفضيلهم لإحدى شبكات التواصل الاجتماعي دون الأخرى لتفاعلية الوسيلة «فيها إمكانيات تفاعل أكثر»، بينما قالت نسبة (12.5%) إن «تطبيقاتها أكثر جاذبية». بينما قال (6.2%) إن الاستخدامات المتعددة للشبكة هي سبب للتفضيل، وأرجعت نسبة (4.9%) السبب لعدم معرفتهم بشبكات أخرى «ما أعرفش غيرها».

كثافة استخدام شبكات التواصل الاجتماعية تعد مرتفعة:

وتشير النتائج إلى أن غالبية المبحوثين يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي بشكل يومي، حيث قالت نسبة (83%) إنهم يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي بصفة يومية، وأوضحت نسبة (12%) أنهم يستخدمونها بشكل أسبوعي، بينما أقرت نسبة محدودة (5%) أنهم يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي على فترات متباعدة. وهذا يشير إلى الكثافة المرتفعة لاستخدام شبكات التواصل بين الجمهور المصري.

وبالنسبة لمستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي بشكل يومي قال نصف المبحوثين: إن كثافة استخدامهم تتراوح بين 1-3 ساعات، بينما أكدت نسبة (30.7%) أن استخدامهم يزيد عن 3 ساعات يوميًا. فيما أشارت نسبة (19.3%) إلى أن استخدامهم لشبكات التواصل الاجتماعي يقل عن ساعة واحدة يوميًا. وهذا يشير إلى أن أكثر من 80% من المستخدمين يتراوح استخدامهم بين 1-3 ساعات يوميًا.

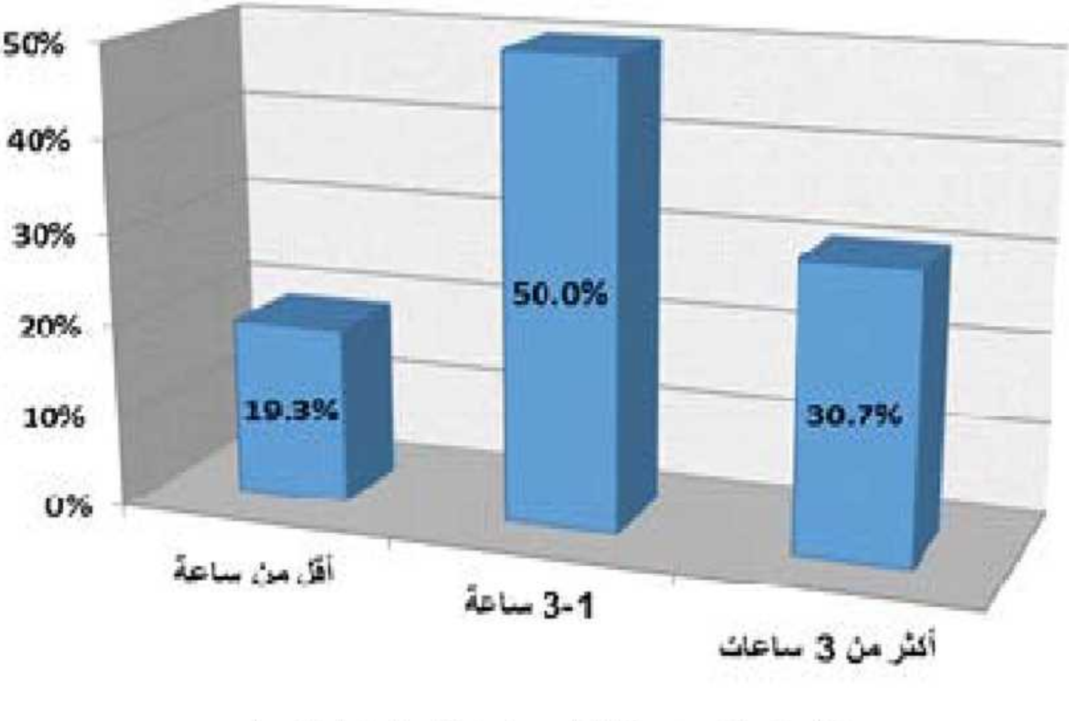

شكل رقم (2): يوضح كثافة استخدام شبكات التواصل الاجتماعي

تزايد في دافعية الاستخدام السياسي لشبكات التواصل الاجتماعي بين مستويات التعليم المرتفعة:

بالرغم من أن شبكات التواصل الاجتماعي تحقق في الأساس إشباعات اجتماعية أو ترفيهية، فإن نتائج هذه الدراسة تشير إلى أن (1 من بين كل 3 مستخدمين) كان دافعه هو الاستخدام السياسي، وأن الدوافع السياسية لاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي جاءت متقدمة على الدوافع الترفيهية، وغير بعيدة عن الدوافع الاجتماعية. وهذا يشير إلى أن نسبة كبيرة من المستخدمين قررت من البداية أن تستخدم هذه الشبكات لأغراض سياسية، وهو ما يعزز النتائج التي تشير إلى الدور الكبير الذي تلعبه هذه الشبكات في المجال السياسي بمصر.

جدول رقم (4): يوضح دوافع استخدام شبكات التواصل الاجتماعي

(أكثر من بديل)

دوافع استخدام شبكات التواصل الاجتماعي	ك	٪
دافع سياسى	١٠٠	٪٢٩,٨
دافع اجتماعى	١٤٠	٪٤١,٧
دافع ترفيهى	٩٦	٪٢٨,٥
إجمالى	٣٣٦	٪١٠٠

وبتحليل الفروق بين مجموعات المستخدمين وفقًا لانتماءاتهم السياسية (إسلامي- ليبرالي- يساري- غير منتمٍ) يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المستخدمين لدوافع سياسية أو ترفيهية، حيث إن مستوى المعنوية < من 05. لكل منهما. ولكن توجد فروق دالة إحصائيًا بين المستخدمين فيما يتعلق بالدوافع الاجتماعية للاستخدام؛ حيث يميل المنتمون للتيارات الإسلامية وغير المنتمين سياسيًا إلى الاستخدامات الاجتماعية لهذه الشبكات بشكل يفوق الذين قالوا إنهم ينتمون إلى تيارات ليبرالية. وهذه النتائج دالة عند مستوى معنوية (029.)، وقيمة معامل التوافق (186.).

وبدراسة الفروق بين مجموعات المستخدمين الذين قالوا إن الدوافع السياسية تأتي في مقدمة دوافعهم لاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي، يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في ذلك، أيضًا لا توجد فروق ذات دلالة وفقًا لمتغير العمر (18-30) و (31-50) (<50 سنة). وكذلك لا توجد فروق بين مستخدمي الشبكات الاجتماعية وفقًا لحالة العمل. ولكن تشير النتائج إلى فروق دالة إحصائيًا بين مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي ممن يستخدمونها لدوافع سياسية وفقًا لمتغير التعليم؛ حيث إن الحاصلين على درجات جامعية وفوق الجامعية أكثر استخدامًا للشبكات الاجتماعية لدوافع سياسية مقارنة بالحاصلين على مؤهلات متوسطة وفوق المتوسطة، وذلك عند مستوى معنوية (.001) وقيمة معامل التوافق (.266).

تنامي استخدامات شبكات التواصل الاجتماعي في مرحلة ما بعد ثورة 25 يناير:

توضح النتائج في الجدول التالي أن (1من بين 3 مستخدمين) أشاروا إلى أن كثافة استخدام شبكات التواصل الاجتماعي زادت بعد الثورة.

جدول رقم (5): يوضح استخدامات شبكات التواصل الاجتماعي بعد ثورة يناير

معدلات استخدام شبكات التواصل مقارنة بوقت ثورة ٢٥يناير	ك	٪
نفس الاستخدام	١٠٣	٪٥١,٥
أقل من وقت الثورة	٢٨	٪١٤
أكثر من وقت الثورة	٦٩	٪٣٤,٥
إجمالى	٢٠٠	٪١٠٠

وتؤكد النتائج استمرار اهتمام مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي بالتواصل السياسي بعد الثورة بنفس معدلات الاستخدام وقت الثورة، وبنسبة أكبر من وقت الثورة لبعض المستخدمين؛ حيث تشير النتائج إلى أن (51.5%) قالوا إن كثافة استخدامهم لشبكات التواصل الاجتماعي ما زالت بنفس المعدلات. في حين أكدت نسبة (34.5%) أن معدلات استخدامهم زادت بعد الثورة، وقالت نسبة (14%) إن

معدلات استخدامهم لوسائل التواصل الاجتماعي انخفضت عن وقت الثورة. وهذا يدعم فكرة أن الإنترنت قد يساعد في إعادة تمكين المواطنين ليصبحوا قوى فاعلة في المجال العام، بعد أن تقلص دورهم في مراحل تاريخية سابقة، لأسباب ربما ترتبط بطبيعة النظام السياسي أو الاجتماعي أو الإعلامي.

ثانيًا: الاستخدامات السياسية لشبكات التواصل الاجتماعي ودورها في المجال العام:

أحد المداخل لفهم علاقة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي بالسياسة، هو من خلال معرفة تأثيراتها على معدلات استهلاك المعلومات أو الأخبار السياسية والتفاعل معها، وعلى التفاعل بين مستخدمي هذه الشبكات ومستخدمين آخرين في المجال العام الافتراضي؛ حيث يتيح الإنترنت وتطبيقاته، على عكس وسائل الإعلام التقليدية، فرصة للمواطنين للتعليق على الموضوعات السياسية, كما أنه يوفر فرصة للمواطنين للتعرض لمصادر مختلفة أو بديلة للأخبار السياسية. أيضًا أحد التأثيرات الإيجابية للإنترنت وهو إتاحة الفرصة للمواطنين للتعرض إلى مناقشات وحجج متباينة ووجهات نظر مختلفة حول القضية الواحدة، وهو ما يساعد في تشكيل رأى أكثر نضجًا حول القضايا المطروحة. إضافة إلى ذلك فإن وسائل التواصل الاجتماعي تتيح للمستخدمين الفرصة للمشاركة السياسية، من خلال التعليق والتفاعل مع مواطنين آخرين أو سياسيين، وكذلك المشاركة في أنشطة سياسية إلكترونية أو أنشطة سياسية واقعية .

أغلب أفراد العينة يستخدمون الشبكات الاجتماعية لأغراض سياسية:

تشير النتائج إلى أن أغلبية مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي سبق لهم استخدامها في التواصل السياسي، مثل البحث عن معلومات عن الوضع الراهن، ومتابعة الأحداث، والتعليق على الأحداث، ودعوة أصدقاء للمشاركة في مظاهرات، أو التواصل مع سياسيين؛ حيث أكدت نسبة (67%) أنها مارست هذا النوع من الاستخدام، بينما قالت نسبة (32.5%) من المبحوثين إنها لم تستخدم شبكات التواصل الاجتماعي كأداة للتواصل السياسي، ورفض (5.%) الإجابة.

وبتحليل الفروق بين مجموعات المستخدمين وفقًا لخبرتهم في استخدام شبكات التواصل الاجتماعي واستخدامها لأغراض سياسية، يتضح أنه ليست هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المستخدمين وفقًا لتاريخ بدء الاستخدام والتواصل السياسي عبر هذه الشبكات، حيث إن مستوى المعنوية (>05.).

بينما تشير النتائج إلى أن كثافة الاستخدام لشبكات التواصل الاجتماعي لها علاقة باستخدامها في التواصل السياسي، حيث إن الذين قالوا إنهم يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي بشكل يومي ترتفع بينهم معدلات الاستخدامات السياسية، مقارنة بمجموعات المستخدمين الذين قالوا إنهم يستخدمون شبكات التواصل أسبوعيًا أو على فترات متباعدة. وهذه النتائج دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (021.) وقيمة معامل التوافق (23.).

وتوضح النتائج أن الانتماء السياسي للمستخدمين له علاقة بالتواصل السياسي عبر الشبكات الاجتماعية، حيث يميل الليبراليون وغير المنتمين إلى تيارات سياسية محددة، إلى التواصل السياسي بشكل أكبر من المنتمين للتيارات الإسلامية. هذه الفروق دالة عند مستوى معنوية (029.)، وقيمة معامل التوافق (226.). بينما لا تشير النتائج إلى فروق دالة إحصائيًا بين الذكور والإناث، وأيضًا بين الفئات العمرية المختلفة، ولا وفقًا للحالة الوظيفية، في استخدامات الشبكات الاجتماعية في التواصل السياسي (مستوى المعنوية < من 05.). ولكن تشير النتائج إلى فروق دالة بين المستخدمين وفقًا لمتغير الحالة التعليمية؛ حيث يميل الحاصلون على درجات جامعية إلى التواصل السياسي عبر الشبكات الاجتماعية، بمعدلات أعلى من الحاصلين على مؤهلات متوسطة وفوق متوسطة، وذلك عند مستوى معنوية (019.) وقيمة معامل التوافق (236.).

الحرية والتأثير السياسي أهم أسباب إقبال المستخدمين على استخدام شبكات التواصل الاجتماعي:

تكشف نتائج الجدول التالي أن الحرية التي يشعر بها مستخدمو شبكات التواصل الاجتماعي بمتوسط (2.56)، وتأثير شبكات التواصل في العملية السياسية بنفس المتوسط، هي أهم الأسباب التي ذكرها المبحوثون في تبرير استخدامهم السياسي لشبكات التواصل الاجتماعي. وهذه النتائج تؤكد الدور المهم الذي تلعبه شبكات التواصل الاجتماعي في المجال العام في مصر؛ حيث إن شعور المستخدمين بوجود ساحة افتراضية للتعليق والتعبير بحرية عن أفكارهم السياسية، وتأثير ذلك على العملية السياسية بصفة عامة، جعلت من المجال العام لشبكات التواصل الاجتماعيSocial Networks Sphere قوة ربما تزيد عن المجال العام التقليدي، بسبب فعالية المستخدمين لشبكات التواصل الاجتماعي، في مقابل ضعف القوى السياسية التقليدية في المجال العام التقليدي، وأيضًا تَراجُع دور وسائل الإعلام التقليدية في التأثير في المجال العام. وتتفق هذه النتائج مع دراسة (محمود حمدي 2009) التي انتهت إلى أن تعددية الآراء ومناقشة القضايا السياسية كانت بدرجة كبيرة من الحرية على الفيس بوك، وأن إتاحة الفرصة للتعليق وإبداء الرأي في القضايا المثارة، ساعد في جذب انتباه الشباب المصري نحو المضامين السياسية المطروحة على الفيس بوك.

جدول رقم (6): يوضح أسباب اعتماد عينة الدراسة على شبكات التواصل

الاجتماعي في القضايا السياسية

أسباب استخدام شبكات التواصل الاجتماعى فى المجال السياسى	MEAN	MEDIAN	STD. DEVIATION
الحرية المتاحة لى من خلال هذه الشبكات	٢,٥٦	٣	.٦٦٦
كثير من أصدقائى بيستخدموها	٢,٤٣	٣	.٧٧٩
أصبحت هذه الوسائل مؤثرة فى العملية السياسية	٢,٥٦	٣	.٧٢٠
كثير من السياسيين بيتابعوا هذه الوسائل	٢,٢٦	٢	.٨١٣
أسهل فى استخدامها من الوسائل التقليدية	٢,٤٣	٣	.٨٠٨
بتوفر لى تواصل مباشر مع أى حد	٢,٣٢	٣	.٨٣٧

البحث عن المعلومات والتعليق عليها وتبادلها أهم أنماط الاستخدام السياسي لشبكات التواصل الاجتماعي:

كما يتضح من الجدول التالي، فإن البحث عن المعلومات السياسية المتعلقة بالشأن العام، هو أهم الاستخدامات التي يمارسها مستخدمو شبكات التواصل الاجتماعي بمتوسط (2.39). يلي ذلك في المرتبة الثانية التعليق على الأحداث الجارية بمتوسط (2.36)، ثم تبادل مواد سياسية حول الشأن العام مع أعضاء وأصدقاء في المرتبة التالية بمتوسط (2.13). وتتفق نتائج هذه الدراسة مع (Presley 2010) حول استخدامات شبكات التواصل الاجتماعي في الانتخابات النيجيرية، حيث شجعت هذه الوسائل المزيد من المناقشات العامة حول القضايا السياسية وجعلت العملية السياسية أكثر ديناميكية، مقارنة بالفترة التي سبقت ظهور وسائل التواصل الاجتماعي.

وتؤكد النتائج العلاقة الطردية بين المداولات عبر وسائل التواصل الاجتماعي وعملية التمكين السياسي. وكذلك دراسة (Kushin & Kitchener 2009) التي

توصلت إلى أن الفيس بوك هو إحدى الساحات التي يتم فيها التداول السياسي حول القضايا المطروحة في المجال العام وأن تطور النقاش يشير إلى التغلب إلى حد ما على حالة الاستقطاب التي عمت النقاشات عبر وسائل التواصل الاجتماعي في الماضي. وهذه النتائج تدعم فرضية أن تصبح شبكات التواصل الاجتماعي مكونًا أساسيًا في المجال العام، إما من خلال تحول ساحات المجال العام التقليدي لتصبح داخل الشبكات الاجتماعية، أو من خلال انتقال ساحات المجال العام الافتراضية للمجال العام التقليدي.

جدول رقم (7): يوضح أنماط الاستخدام السياسي لشبكات التواصل الاجتماعي

تقييم درجات الاستخدامات السياسية لشبكات التواصل الاجتماعي	MEAN	MEDIAN	STD. DEVIATION
البحث عن معلومات سياسية لمتابعة الشأن العام	٢,٣٩	٣	.٧٢٥
التعليق على الأحداث الجارية	٢,٣٦	٣	.٨١٧
تبادل مواد سياسية حول الشأن العام مع أعضاء وأصدقاء	٢,١٣	٢	.٨٩٦
الحشد والتعبئة (حث الأصدقاء على تبني مواقف سياسية محددة)	١,٦٠	١	.٨٠٥
تنسيق فعاليات سياسية فى الواقع مثل (مظاهرات، ندوات، زيارات، الخ....	١,٦٨	١	.٨٥٥

معدلات الاعتماد على شبكات التواصل الاجتماعي كمصادر للحصول على المعلومات السياسية مرتفعة مقارنة بوسائل الإعلام التقليدية:

وفقًا للمقياس الذي تم استخدامه يمكن تصنيف معدلات الاعتماد إلى ثلاثة مستويات: مستوى منخفض (1-3) وجاءت نسبة التقييم لهذه الفئة (17%)، ومستوى متوسط (4-7) وكانت نسبة التقييم لهذه الفئة (40%)، ومستوى مرتفع (8-10) وجاءت نسبة التقييم (43%). وهذه النتائج تؤكد ارتفاع نسبة تقييم المبحوثين لشبكات التواصل الاجتماعي كمصادر للمعلومات السياسية مقارنة بالوسائل الأخرى التقليدية.

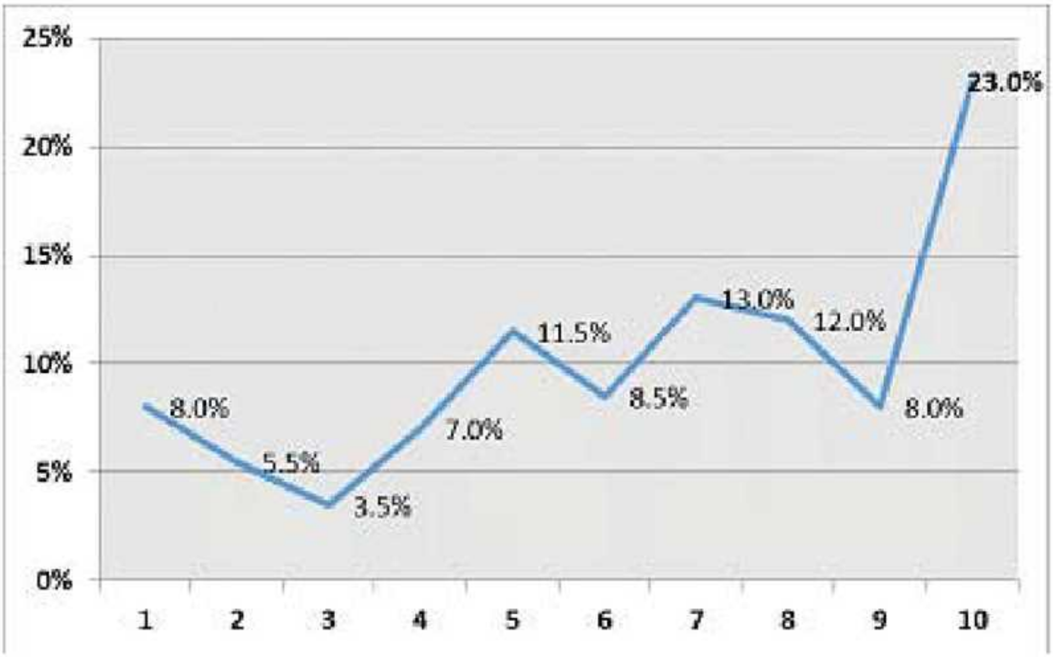

شكل رقم (3): يوضح تقييم المبحوثين لشبكات التواصل الاجتماعي كمصادر للمعلومات السياسية

(1 تعني ضعيف جدًا، 10 تعني كبير جدًا)

بتحليل الفروق بين المجموعات باستخدام اختباري T-Test و ANOVAلتحليل الفروق بين المتوسطات الخاصة بتقييم شبكات التواصل الاجتماعي مقارنة بوسائل الإعلام الأخرى كمصادر للمعلومات السياسية، يتضح أن هناك فروقًا دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (.018) بين من يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي بصفة يومية، ومن يستخدمونها بصفة أسبوعية أو على فترات متباعدة؛ حيث يزيد متوسط تقدير المستخدمين يوميًا عن الفئة الأخرى بمعدل (1.45) درجة. بينما لا توجد فروق بين متوسطات درجات الذكور والإناث في تقييم الشبكات الاجتماعية كوسيلة للمعلومات السياسية، حيث إن مستوى المعنوية < من (.05).

وبتحليل الفروق بين مجموعات المستخدمين وفقًا للانتماء السياسي يتضح أنه لا توجد فروق دالة بين متوسطات المستخدمين، بينما تشير النتائج إلى فروق دالة وفقًا لمتغير العمر عند مستوى معنوية (.011) بين المجموعات بصفة عامة. وبالمقارنة بين الفئات العمرية الثلاثة توضح النتائج أن هناك فروقًا دالة بين متوسطات تقييم الفئة (18-30) للشبكات الاجتماعية كمصادر للمعلومات السياسية والفئة العمرية (31-50) بزيادة (1.14) درجة لصالح الفئة العمرية الأصغر، وذلك عند مستوى معنوية (.006). بينما المقارنة بين متوسطات الفئتين (31-50) و(< 50) لا تظهر فروقًا دالة. كما لا تظهر فروق دالة في المقارنة بين متوسطات الفئتين (18-30) و (<50). وبالمقارنة بين متوسطات مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي وفقًا لمتغيري التعليم وحالة العمل لا تشير نتائج تحليل ANOVA إلى فروق ذات دلالة، حيث إن مستوى المعنوية (< من .05).

هناك ثقة في المعلومات السياسية المتداولة عبر شبكات التواصل الاجتماعي:

ترتبط الثقة في المعلومات المتداولة عبر شبكات التواصل الاجتماعي ارتباطًا وثيقًا بمدى تأثيرها في المجال السياسي؛ حيث أشار بعض الباحثين إلى أن عدم الثقة في الممارسات الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت قد يضعف من تأثيرها ؛ إذ يُفتَرض أنه كلما زادت الثقة في هذه المعلومات زادت دوائر المنضمين لهذه الشبكات، وزاد تأثيرها في تشكيل الآراء، وانعكس ذلك على فعالية المشاركة السياسية للمستخدمين .

جدول رقم (8): يوضح مدى ثقة عينة الدراسة في المعلومات السياسية المتداولة عبر شبكات التواصل الاجتماعي

مدى الثقة فى المعلومات السياسية المتداولة عبر شبكات التواصل الاجتماعى	ك	٪
أثق فيها بشكل كبير	٥٨	٪٢٩
أثق فيها إلى حد ما	٨٦	٪٤٣
ثقتى فيها محدودة	٥١	٪٢٥٫٥
لا أثق فيها على الاطلاق	٠	٠
لا أعرف / رفض الاجابة	٥	٪٢٫٥
إجمالى	٢٠٠	٪١٠٠

وتظهر نتائج الجدول السابق أن معدلات الثقة في المعلومات السياسية المتداولة عبر شبكات التواصل الاجتماعي عالية؛ إذ أشارت نسبة (43%) من المبحوثين إلى أنهم يثقون «إلى حد ما» في المعلومات السياسية التي يتبادلونها عبر شبكات التواصل، وقالت نسبة (29%) إنهم يثقون في هذه المعلومات «بشكل كبير». في حين أشارت نسبة (25.5%) إلى أن ثقتهم محدودة في المعلومات السياسية المتداولة عبر شبكات التواصل الاجتماعي. بينما لم يُشر أي من المستخدمين إلى عدم ثقة مطلقة في هذه المعلومات، ورفضت نسبة (2.5%) الإجابة. وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة (أحمد فاروق رضوان 2010) التي أكدت ارتفاع نسبة مصداقية صفحات التواصل الاجتماعي الخاصة بالنشطاء السياسيين وحركات التغيير الاجتماعي والسياسي بالمجتمع المصري.

الشباب الأكثر اعتمادًا على وسائل التواصل الاجتماعي في المجال السياسي:

يمكن اختبار أحد أوجه دراسة استخدامات شبكات التواصل الاجتماعي في الاتصال السياسي في أثناء الحملات الانتخابية بمستوياتها المختلفة. وتوضح نتائج الدراسة، كما تظهر في الجدول التالي، أن ما يزيد عن نصف عينة الدراسة اعتمدت (بشكل كبير) أو (أحيانًا) على شبكات التواصل الاجتماعي في أثناء الانتخابات، في مقابل عدم اعتماد ثلث العينة تقريبًا عليها.

جدول رقم (9): مدى اعتماد المستخدمين على شبكات التواصل الاجتماعي في أثناء الانتخابات

الاعتماد على شبكات التواصل الاجتماعي في أثناء الانتخابات	ك	٪
بشكل كبير	٦٠	٣٠٪
أحيانًا	٥٠	٢٥٪
نادرًا	٢٧	١٣,٥٪
لم أعتمد على الإطلاق	٦٣	٣١,٥٪
إجمالي	٢٠٠	١٠٠٪

حيث قال (30%) إنهم اعتمدوا على شبكات التواصل الاجتماعي خلال الانتخابات «بشكل كبير». وأكدت نسبة (25%) أنهم «أحيانًا» اعتمدوا عليها في أثناء الانتخابات، في حين ذكرت نسبة (13.5%) أنهم اعتمدوا عليها ولكن «نادرًا» على شبكات التواصل الاجتماعي خلال الانتخابات البرلمانية الأخيرة. بينما ذكرت نسبة (31.5%) أنهم لم يعتمدوا على الإطلاق على شبكات التواصل الاجتماعي خلال الانتخابات.

وبتحليل الفروق الإحصائية بين مجموعات الناخبين يتضح أنه لا توجد فروق بين المستخدمين في اعتمادهم على شبكات التواصل الاجتماعي على اختلاف اتجاهاتهم السياسية. كما لا توجد فروق دالة وفقًا لمتغيري النوع ومستوى التعليم. بينما تشير النتائج إلى وجود فروق دالة بين مجموعات المستخدمين في اعتمادهم على شبكات التواصل الاجتماعي في أثناء الانتخابات وفقًا لمتغير العمر؛ حيث كان الشباب (18-30) هم الأكثر اعتمادًا على الشبكات الاجتماعية في الانتخابات مقارنة بالفئات العمرية الأخرى، وذلك عند مستوى معنوية (.05)، وقيمة معامل التوافق (.242). وهذه النتائج تتفق مع دراسة (عبد الكريم الدبيسي وزهير الطاهات 2013) عن انتشار استخدامات شبكات التواصل الاجتماعي بين الطلبة، وأن تلك الشبكات أصبحت تشكل مصدرًا من مصادر حصولهم على الأخبار والمعلومات التي من شأنها التأثير في تشكيل الرأي العام.

جدول رقم (10): يوضح الإشباعات المتحققة من الاستخدامات السياسية لشبكات التواصل الاجتماعي

انماط استخدام شبكات التواصل الاجتماعى فى الانتخابات	ك	٪
معرفة معلومات عن الأحزاب والمرشحين	٠	٠
معرفة البيانات الانتخابية الخاصة بى	٧٦	٥٠٪
مشاركة أصدقائى وزملائى فى مضامين لها علاقة بالانتخابات	٤٠	٢٦,٣٪
الدعوة لدعم مرشحين أو أحزاب	٩	٥,٩٪
الدعوة ضد مرشحين أو أحزاب	٨	٥,٣٪
تنسيق فعاليات سياسية لتوعية المواطنين بالانتخابات	١٩	١٢,٥٪
إجمالى	١٥٢	١٠٠٪

وكما تشير نتائج الجدول السابق، تتعدد أوجه الاستفادة من استخدامات شبكات التواصل الاجتماعي في أثناء الانتخابات، حيث أكد (50%) أن شبكات التواصل الاجتماعي ساعدتهم في معرفة البيانات الانتخابية الخاصة بهم، مثل أماكن التصويت، وكيفية الوصول إليها، وغيرها من المعلومات الخاصة بعملية التصويت في الانتخابات. وقالت نسبة (26.3%) إنهم استخدموا شبكات التواصل الاجتماعي خلال الانتخابات في تبادل مضامين سياسية عن العملية الانتخابية والمرشحين والنتائج. في حين قال (12.5%) إنهم استفادوا من شبكات التواصل الاجتماعي في تنسيق فعاليات لتوعية المواطنين بالعملية الانتخابية في الأماكن التي يقيمون فيها، ونسبة (5.9%) من المبحوثين قالوا إنهم استخدموا شبكات التواصل الاجتماعي في الدعوة لدعم مرشحين وأحزاب سياسية، فيما قالت نسبة (5.3%) إنهم اعتمدوا عليها في الحشد ضد مرشحين أو أحزاب.

هناك زيادة في معدلات انتماء مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي لمجموعات سياسية:

أحد المؤشرات التي يمكن أن تُستخدم لقياس مستوى تفاعل مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي في المجال العام هو عضويتهم في المجموعات السياسية المتاحة عبر هذه الشبكات. إضافة إلى أن المبادرات الخاصة بتدشين مجموعات مهتمة بالشئون السياسية تعد مؤشرًا مهمًّا في قياس الفعالية السياسية للمستخدمين؛ حيث يرى (Yang & DeHart 2015) أن اتساع حجم شبكات التواصل الاجتماعي للمبحوثين، والكفاءة السياسية، والمشاركة في مجموعات للتواصل الاجتماعي عبر الفيس بوك، كانت مؤشرات إيجابية على زيادة المشاركة السياسية الإلكترونية عبر الفيس بوك.

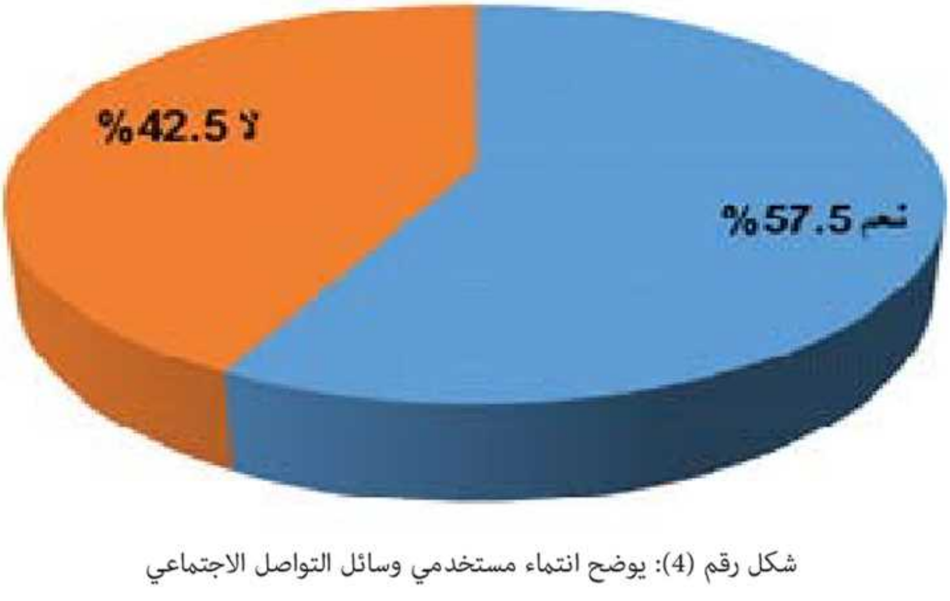

شكل رقم (4): يوضح انتماء مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي

لمجموعات سياسية

وكما تشير نتائج الشكل السابق، فإن نسبة (57.5%) من مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي لديهم عضوية في مجموعات سياسية أو مهتمة بالشئون السياسية، في حين وضحت نسبة (42.5%) أنها ليست لها عضوية في مجموعات سياسية. وبتحليل الفروق بين مجموعات المستخدمين يتضح أن هناك اختلافات وفقًا لمتغيري العمر والتعليم؛ حيث إن الفئة العمرية (18-30) أكثر عضوية في المجموعات السياسية عبر شبكات التواصل الاجتماعي من الفئات العمرية الأكبر، وذلك عند مستوى المعنوية (.011)، وقيمة معامل التوافق (.25). كذلك هناك فروق دالة بين المستخدمين من ذوى المؤهلات التعليمية الأعلى مقارنة بالمستويات التعليمية الأقل، وذلك عند مستوى معنوية (.04)، وقيمة معامل التوافق (.214), في حين توضح النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المستخدمين وفقًا لمتغير النوع.

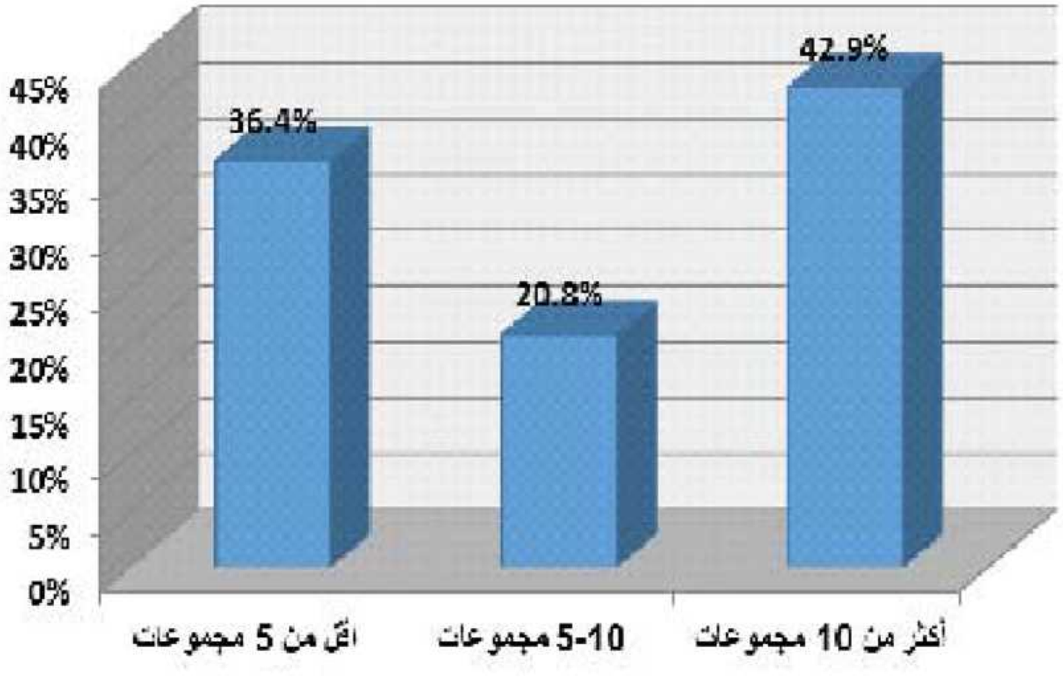

شكل رقم (5): يوضح عدد المجموعات السياسية التي ينضم إليها المبحوثون عبر شبكات التواصل الاجتماعي

ويوضح الشكل السابق أن النسبة الأكبر (42.9%) من الناشطين في مجموعات التواصل الاجتماعي التي تناقش قضايا سياسية، يرتبطون بأكثر من 10 مجموعات. وفي المرتبة الثانية > من 5 مجموعات (36.4%)، وأشارت نسبة (20.8%) إلى أنهم أعضاء في مجموعات سياسية تتراوح بين (10-5) مجموعات. وهذه النتائج تشير إلى أن معظم من لديهم عضويات في مجموعات سياسية هم نشطاء إلكترونيًا، حيث إن النسبة الأكبر (63.7%) من الناشطين لديهم عضوية في مجموعات سياسية تزيد عن5.

جدول رقم (12): يوضح مجال الاهتمام السياسي لمجموعات التواصل الاجتماعي

مجال اهتمام المجموعات السياسية	ك	٪
المجموعات التى تهتم بالشأن العام المصرى	٦٩	٪٧١,٩
المجموعات التى تهتم بالشأن الإقليمى (العربى والإفريقى)	٩	٪٩,٤
المجموعات التى تهتم بالشئون الدولية	١٨	٪١٨,٧
إجمالى	٩٦	٪١٠٠

وكما تكشف النتائج السابقة، فإن مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي يهتمون بالانتماء لمجموعات تتناول الشأن المصري وذلك بنسبة (71.9%)، بينما يأتي الاهتمام بالانتماء للمجموعات السياسية التي تتناول الشئون الدولية في المرتبة الثانية بنسبة (18.7%)، في حين ينخفض الاهتمام بالانتماء للمجموعات السياسية التي تركز على الشئون الإقليمية (العربية والإفريقية)؛ حيث جاءت في المرتبة الثالثة بنسبة (9.45%). هذا يشير إلى أن الشأن العام الداخلي يحظى باهتمام مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي.

معدلات التفاعل مع الصفحات الخاصة بالأحزاب والسياسيين تعد منخفضة:

تكشف النتائج، كما هو موضح في الشكل التالي، أن هناك تفاعلًا محدودًا مع الصفحات الخاصة بالسياسيين وكذلك الأحزاب السياسية. وقد تعود الأسباب وراء العزوف النسبي عن متابعة هذه الصفحات إلى حداثة معظم الأحزاب على

الساحة، بعد التغيير الذي أحدثته ثورة 25 يناير 2011. أيضًا هناك شريحة كبيرة من المواطنين، معظمهم من مستخدمي شبكة الإنترنت، قد لا يكون لديهم ثقة في الشخصيات المطروحة على الساحة السياسية. ولكن ما يمكن الخروج به من هذه النتائج أن مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي ربما يشعرون بأهمية التواصل مع نظرائهم في هذه المرحلة، كأفضل طريقة لتشكيل المجال العام. إن هذه النتيجة تؤكد أن مركز الاهتمام السياسي قد تحول من الأحزاب والسياسيين والمؤسسات الرسمية الأخرى ليستقر بين المواطنين أنفسهم ومنظمات ومجموعات تعبر عنهم.

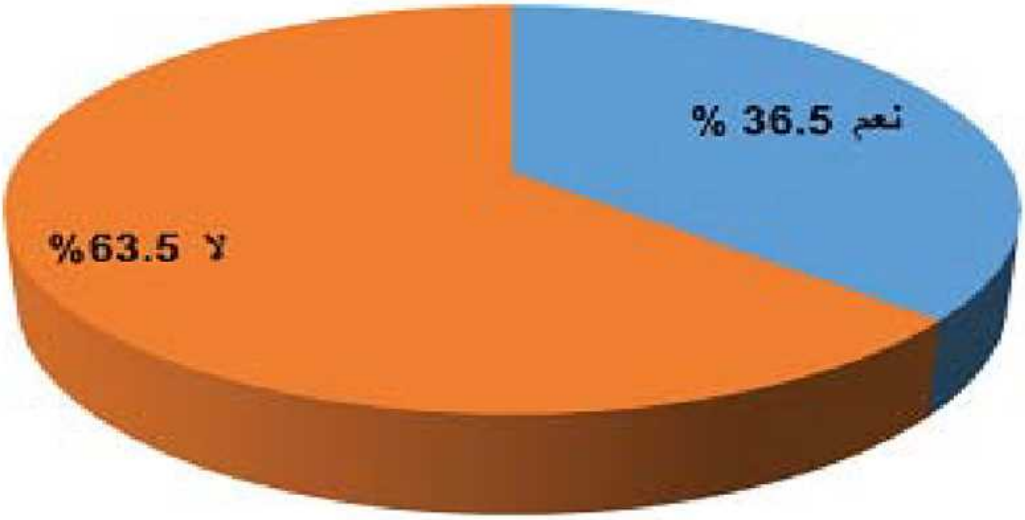

شكل رقم (6): يوضح مدى متابعة المبحوثين لصفحات السياسيين والأحزاب على شبكات التواصل الاجتماعي

وكما توضح هذه النتائج فإن نسبة (63.5%) من المستخدمين لشبكات التواصل الاجتماعي لأغراض سياسية لا يتواصلون مع الأحزاب والسياسيين. بينما قالت نسبة (36.5%) من هؤلاء المستخدمين إنهم يتواصلون عبر شبكات التواصل الاجتماعي مع السياسيين والأحزاب. وهذه النتيجة تعد منطقية في ظل حداثة الظهور السياسي النشط للأحزاب والسياسيين عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وكذلك اهتمام المستخدمين بالبحث عن معلومات يعتقدون أنها أكثر حيادية وشفافية، ربما بعيدًا عن

الأحـزاب والمرشـحين. وتختلـف هـذه النتائـج مـع دراسـة (Robertson et al. 2010)التحليليـة للرسـائل Posts عـلى صفحـة الفيـس بـوك الخاصـة بالمرشـحين الأوفـر حظًـا في الانتخابـات التمهيديـة الرئاسـية الأمريكيـة (بـاراك أوبامـا، وهيـلاري كلينتـون، وجـون ماكـين)، في إطـار مفهـوم المجـال العـام Public Sphere ، والتـي أثبتـت أن شـبكات التواصـل الاجتماعـي تعـد الآن هـي البيئـة التـي تُمكّـن روادهـا مـن المشـاركة في خطـاب المجـال العـام، باعتبارهـم مشـاركين في الصالـون الافـتراضي «Online Salons» للمرشـحين.

وبتحليـل الفـروق بـين مجموعـة المسـتخدمين في متابعتهـم للصفحات الخاصـة بالسياسـيين والأحزاب وفقًـا لمتغـير الانتـماء السـياسي، يتضـح أن هنـاك فروقًـا دالـة إحصائيًـا، حيـث تؤكـد النتائـج أن التيـارات الليبراليـة أكـثر تواصـلًا مـع السياسـيين والأحـزاب مقارنـة بغـير المنتمـين سياسـيًا والمنتمـين للتيـارات الإسـلامية، وذلـك عنـد مسـتوى معنويـة (.006)، وقيمـة معامـل التوافـق (.221). كـما توجـد أيضًـا فـروق دالـة بـين مجموعـات المسـتخدمين وفقًـا لمتغـير مسـتوى التعليـم؛ حيـث يميـل الحاصلـون عـلى درجـات جامعيـة إلى التواصـل مـع السياسـيين عـبر الشـبكات الاجتماعيـة بمعـدلات أعـلى مـن الحاصلـين عـلى مؤهـلات متوسـطة، وذلـك عنـد مسـتوى معنويـة (.001)، وقيمـة معامـل التوافـق (.262). بينـما تشـير النتائـج إلى عـدم وجـود فـروق دالـة وفقًـا لمتغـيري النـوع والعمـر.

ثالثًا: تقييم المستخدمين للتأثير السياسي لشبكات التواصل الاجتماعي:

هناك اتجاهات ايجابية نحو الدور السياسي لشبكات التواصل الاجتماعي:

افـترض Dahlgren أن دور الإنترنـت مهـم؛ لأنـه يمهـد الطريق للمشـاركة المجتمعيـة باعتبارها خطوة أساسـية نحـو تعزيـز الديمقراطية . وهذا ما تؤكده نتائج هذه الدراسـة، حيث إن هنـاك تقييمًا إيجابيًا لدور شـبكات التواصـل الاجتماعـي في المجـال السـياسي. وعبرت عن ذلك نسـبة (89.5%) من المسـتخدمين، حيث قالـوا إن تقييمهـم لـدور هـذه الشـبكات في المجال السـياسي إمـا «كبير جـدًا» أو «كبير». في حين ترى نسـبة

(9%) فقط أن دورها «محدود»، ولم يختر أي من المبحوثين فئة «محدود جدًا». بينما رفضت نسبة (1.5%) الإجابة.

وبتحليل نتائج الفروق بين مجموعات المستخدمين يتضح أن الذكور يرون أن دور شبكات التواصل الاجتماعي كبير جدًا في المجال السياسي مقارنة بالإناث، وذلك عند مستوى معنوية (.044)، وقيمة معامل التوافق (.197). كما أن هناك فروقًا في تقييم هذا الدور بين الفئات العمرية؛ حيث يميل الشباب (18-30) إلى إعطاء دور أكبر للشبكات الاجتماعية مقارنة بالفئات العمرية الأكبر، وذلك عند مستوى معنوية (004)، وقيمة معامل التوافق (.297). بينما لا توجد فروق دالة بين المستخدمين وفقًا لمتغير مستوى التعليم.

جدول رقم (13): يوضح تقييم عينة الدراسة للدور السياسي

لشبكات التواصل الاجتماعي

تقييم دور شبكات التواصل فى المجال السياسى	ك	٪
كبير جدًا	٩٥	٤٧,٥٪
كبير	٨٤	٤٢٪
محدود	١٨	٩٪
محدود جدًا	٠	٠
لا أعرف / رفض الإجابة	٣	١,٥٪
إجمالى	٢٠٠	١٠٠٪

وتتعدد الأسباب التي تبرهن على تقييم المبحوثين للدور الايجابي لشبكات التواصل الاجتماعي في المجال السياسي. وتشير نتائج الجدول التالي إلى نسبة (35.1%) ترى أن هذه الشبكات «ساعدت في إحداث تغيير في سياسة الدولة بصفة عامة». وقال (23.8%) إن شبكات التواصل الاجتماعي «المفجر الأساسي لثورة 25 يناير»، في حين ترى نسبة (21.6%) أن تأثير شبكات التواصل في المجال السياسي يعود إلى كونها «أداة لحشد الجماهير ونشر الوعي». وترى نسبة (10.8%) أن تأثير شبكات التواصل يرجع إلى كونها «تستخدم للضغط على الأوساط السياسية أحيانًا، مما يؤثر في عملية اتخاذ القرارات»، بينما يرى (3.2%) أن تأثيرها يعود إلى أنها

«وسيلة سهلة للحصول على المعلومات»، وأكدت نسبة (.5%) أن الفرص التي توفرها شبكات التواصل الاجتماعي «لطرح الآراء المختلفة» تجعل تأثيرها السياسي أقوى.

في حين لم تستطع نسبة (4.9%) أن تبدى أسبابًا تبرهن بها على تقييمها الإيجابي لشبكات التواصل الاجتماعي في المجال السياسي. هذه الآراء توضح حالة الوعي لدى مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي، وإدراكهم لدورها كأداة لتبادل المعلومات والأفكار المختلفة، والحشد والتعبئة والضغط على صانعي القرار. وتؤكد هذه النتائج أن هذه الشبكات يمكنها أن تلعب دورًا فعالًا في خلق مجال عام **Public Sphere** أكثر ديمقراطية. ولعل الشواهد الأخيرة على الساحة السياسية من دور شبكات التواصل الاجتماعي في إحداث تغيرات سياسية تتعلق بإدارة شئون الحكم في مصر يؤكد ما ذهب إليه مستخدمو هذه الشبكات من تأثيرها في اتخاذ القرارات السياسية.

جدول رقم (14): يوضح أسباب اعتقاد المبحوثين بوجود تأثير لشبكات التواصل في المجال السياسي

أسباب اعتقاد المبحوثين بوجود تأثير لشبكات التواصل الاجتماعى فى المجال السياسى	ك	٪
أحدثت تغييرات فى سياسة الدولة	٦٥	٪٣٥,١
الضغط على الأوساط السياسية أحيانًا مما يؤثر فى بعض القرارات	٢٠	٪١٠,٨
أصبحت أداة لحشد الجماهير ونشر الوعى	٤٠	٪٢١,٦
المفجر الأساسى لثورة ٢٥ يناير	٤٤	٪٢٣,٨
وسيلة سهلة للحصول على المعلومات	٦	٪٣,٢
طرح الآراء المختلفة	١	٪.٥
لا أعرف/ لا شيء / لا يوجد	٩	٪٤,٩
إجمالى	١٨٥	٪١٠٠

هناك علاقة بين استخدامات شبكة التواصل الاجتماعي والمشاركة في أنشطة سياسية واقعية:

افترض Chadwick أن التفاعل المجتمعي عبر الإنترنت، حتى وإن كان لأغراض مدنية، ربما يتبعه اهتمام ومشاركة سياسية واقعية . وتشير نتائج هذه الدراسة إلى وجود احتمال لمثل هذا التأثير؛ حيث إن هناك نسبة كبيرة من المبحوثين ترى وجود تأثير لشبكات التواصل الاجتماعي على مشاركتهم في أنشطة سياسية فعلية. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل كان التأثير على أولئك الناشطين سياسيًا فعلًا، أم أن هناك فئات جديدة أصبحت نشطة سياسيًا في الواقع متأثرة باستخدامها لشبكات التواصل الاجتماعي؟

جدول رقم (15): يوضح تأثير استخدامات شبكات التواصل

على المشاركة السياسية

استخدامات شبكات التواصل والمشاركة السياسية فى الواقع	ك	٪
بشكل كبير جدًا	٥٨	٢٩٪
إلى حد ما	٤٥	٢٢,٥٪
لا	٦٦	٣٣٪
لا على الإطلاق	٢٦	١٣٪
لا أعرف/ رفض الإجابة	٥	٢,٥٪
إجمالى	٢٠٠	١٠٠٪

وبالنسبة لتأثيرات شبكات التواصل الاجتماعي، تؤكد النتائج أن النسبة الأكبر من مستخدمي هذه الشبكات يرون أن هناك دورًا لهذه الشبكات «كبير» أو «إلى حد ما» فيما يتعلق بمشاركتهم في فعاليات سياسية خارج نطاق الإنترنت، وذلك بنسبة (51.5%)، في حين ترى نسبة (46%) أن هذه الشبكات لم يكن لها دور «لا أو لا على الإطلاق» في مشاركتها السياسية، بينما رفضت نسبة (2.5%) الإجابة. وهذه النتائج المختلطة تتطابق مع النتائج الأخرى التي ترى تأثيرًا إيجابيًا لشبكات التواصل

الاجتماعي، والنتائج الأخرى التي لا ترى تأثيرًا؛ حيث إن ما يزيد عن نصف العينة بقليل هو الذي يرى التأثير الإيجابي، بينما أقل من نصف العينة بقليل لا يرى ذلك.

وتتفق هذه النتائج مع دراسة (Yamamoto, Kushin, & Dalisay 2015) والتي توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لأغراض التواصل السياسي والمشاركة السياسية. بينما تختلف مع نتائج دراسة (Zhang et al. 2010) والتي أثبتت أن استخدامات شبكات التواصل الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية قد يكون لها تأثير إيجابي على المشاركة المجتمعية Civic Participation دون أن يكون لها نفس التأثير على مستوى المشاركة السياسية Political Participation.

وبتحليل العلاقات الارتباطية بين تاريخ استخدام شبكات التواصل الاجتماعي وتأثيرها على مستوى المشاركة السياسية للمستخدمين، يتضح أن هناك فروقًا دالة إحصائيًا بين المجموعات؛ حيث تشير النتائج إلى أن المواطنين الذين بدأوا استخدامهم لشبكات التواصل الاجتماعي في أثناء ثورة 25 يناير أو بعد نجاحها، هم الأكثر تأثرًا بشبكات التواصل الاجتماعي، مقارنة بالمستخدمين الذين بدأوا استخدامهم لهذه الشبكات منذ معرفتهم بها أو حديثًا. وهذه النتائج دالة عند مستوى معنوية (.016) وقيمة معامل التوافق (Contingency-Coefficient32.). وتؤكد هذه النتائج أن شبكات التواصل الاجتماعي اكتسبت بُعدًا جديدًا في الممارسة، وزاد تأثيرها على المشاركة السياسية بفعل ثورة يناير.

كما تشير النتائج أيضًا إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات المستخدمين وفقًا لكثافة الاستخدام، ومدى تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على مستوى المشاركة السياسية؛ إذ إن مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي بصفة يومية قالوا إن هناك تأثيرًا كبيرًا تلعبه هذه الشبكات على مستوى مشاركتهم السياسية، بشكل يفوق أولئك الذين يتواصلون عبر هذه الشبكات بشكل أسبوعي أو على فترات

متباعدة. وهذه النتائج دالة عند مستوى معنوية (044.)، وقيمة معامل التوافق (27.). وتختلف هذه النتائج مع دراسة (Yang & DeHart 2015) التي كشفت أن كثافة الاستخدام لم ترتبط إيجابيًا باحتمالات زيادة المشاركة السياسية عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

وبتحليل الفروق بين مجموعات المستخدمين وفقًا لانتمائهم السياسي، يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بينهم فيما يتعلق بتأثير شبكات التواصل الاجتماعي على مستوى مشاركتهم السياسية، حيث إن مستوى المعنوية (< 05.). وتشير النتائج أيضًا إلى عدم وجود فروق دالة بين المستخدمين وفقًا لمتغيرات النوع ومستوى التعليم وحالة العمل، (مستوى المعنوية < 05.). لكنَّ النتائج تشير إلى فروق دالة بين المستخدمين وفقًا لمتغير العمر؛ حيث إن تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على مستوى المشاركة السياسية للشباب (18-30) أكبر من الفئات العمرية (31-50) و (< 50). وهذه النتائج تؤكد الفرضيات الخاصة باحتمالية أن يساعد الإنترنت وتطبيقاته، وبخاصة شبكات التواصل الاجتماعي، في زيادة إدماج الشباب في المجال العام، وبالتي تمكينهم من القيام بدور أكثر فعالية في العملية السياسية.

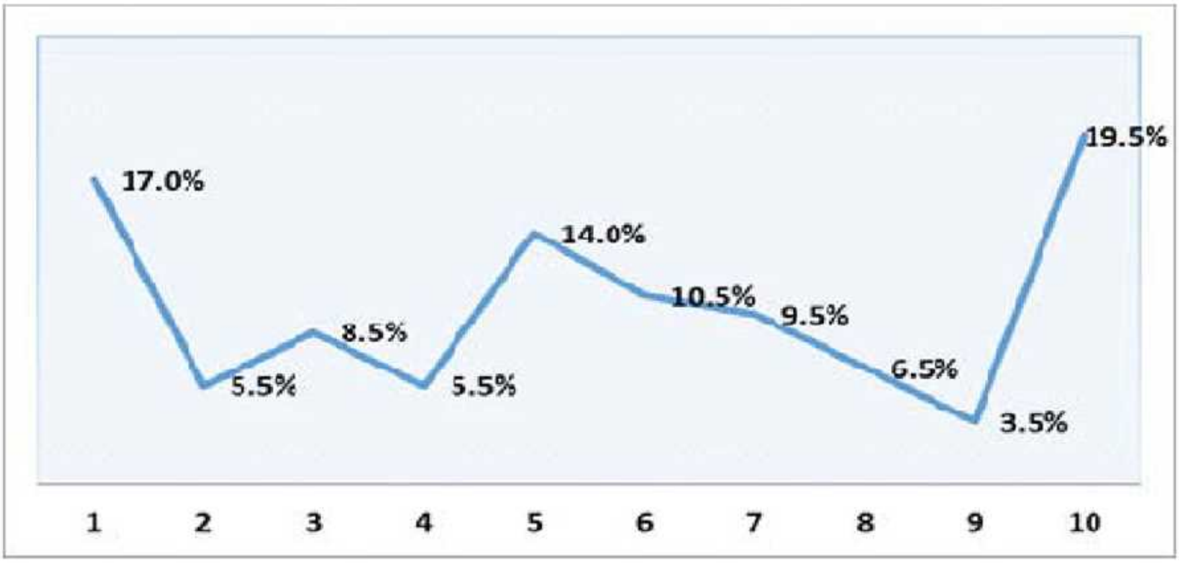

شكل رقم(7): يوضح تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على المشاركة السياسية

(1 يعنى ضعيف جدًا، 10 يعنى كبير جدًا)

وفى تقييم مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي لتأثيرها على مستوى مشاركتهم السياسية، قالت نسبة (39.5%) إن تأثيرها متوسط، في حين قالت نسبة (31%) إن تأثيرها منخفض، بينما ترى نسبة (29.5%) أن تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على مستوى مشاركتهم السياسية مرتفع.

وكما تشير النتائج فإن هناك فروقًا بين متوسطات تقييم مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي لمدى تأثيرها على مستوى المشاركة السياسية وفقًا لكثافة الاستخدام؛ إذ يرتفع متوسط تقييم المستخدمين للشبكات الاجتماعية يوميًا عنه بين الذين يستخدمونها بصفة أسبوعية، وذلك بمقدار (2.14)، وعند مستوى معنوية (.001). بينما لا توجد فروق دالة بين متوسطات المستخدمين وفقًا لمتغير النوع.

أيضًا لا توجد فروق بين المتوسطات فيما يتعلق بمتغيرات الانتماء السياسي والتعليم وحالة العمل. بينما توجد فروق دالة بين متوسطات المبحوثين وفقًا لمتغير العمر، وذلك عند مستوى معنوية (.001). وبالمقارنة بين المجموعات العمرية المختلفة يتضح أن هناك فروقًا بين متوسطات الفئة العمرية (18-30) مقارنة بالفئة العمرية (31-51) وذلك عند مستوى معنوية (.000)؛ حيث إن متوسط تقييم الفئة العمرية الأصغر لتأثير الشبكات الاجتماعية على مستوى المشاركة السياسية أكبر بالمقارنة بالفئة العمرية الأكبر، ويبلغ متوسط الاختلاف (1.64). بينما لا توجد فروق بين متوسطات المجموعتين (31-51) و (< 50)، ولا بين متوسطات المجموعتين (18-30) و (< 50).

هذه النتائج تتطابق مع نتائج سابقة، وتؤكد العلاقة المحتملة لتأثير استخدامات وسائل التواصل الاجتماعي على زيادة المشاركة السياسية للشباب, وتتفق هذه النتائج مع دراسة (Kruikemeier et al., 2014) التي أكدت وجود ارتباط إيجابي بين استخدامات الإنترنت بمستوييه الخامل Passive Use والنشط Active Use، والمشاركة السياسية للشباب، وتَمَثَّل هذا الارتباط في زيادة الإقبال على التصويت في الانتخابات من جانب، والاهتمام بالشأن السياسي من جانب آخر.

رابعًا: مستقبل الاستخدام السياسي لشبكات التواصل الاجتماعي:

لا شك أن استمرار التوسع في الاستخدامات السياسية لشبكات التواصل الاجتماعي يرتبط بعوامل مختلفة. وترتبط هذه العوامل بهذه الشبكات ذاتها، من حيث السياسات التي تحكمها، وآليات الوصول إليها، وتطورها التقني. كما ترتبط هذه العوامل بالبيئة السياسية والإعلامية التي تُستخدَم فيها هذه الشبكات. كما يرتبط بعض هذه العوامل بالمستخدمين أنفسهم، من حيث زيادة الإقبال وعادات وأخلاقيات الاستخدام؛ إذ إن زيادة معدلات الاستخدام، والوعي المجتمعي بأهمية هذه الشبكات، والاتفاق على قواعد ممارسة مهنية تمثل إطارًا مرجعيًّا للاستخدام يتحول إلى حس عام Common Sense ، قد يؤثر ذلك بشكل إيجابي على استخدام شبكات التواصل الاجتماعي ومدى تأثيرها. وكما سبق الإشارة فإن زيادة تأثير شبكات التواصل في المجال السياسي ترتبط بالثقة في المعلومات والثقة في العلاقات التي تتكون في الفضاء الإلكتروني.

أكثر ما يقلق مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي على مستقبلها السياسي هو غياب المصداقية ونشر الشائعات:

يكشف تحليل استجابات المبحوثين عن أن أكثر التأثيرات السلبية على استخدامات شبكات التواصل الاجتماعي في المجال السياسي, هي: (الشائعات - الأكاذيب - غياب المصداقية)، وعَبَّر عن ذلك نسبة (71%). بينما ترى نسبة (6%) أن تدخل الدولة يؤثر سلبيًّا في استخدامات شبكات التواصل الاجتماعي، في حين ترى نسبة (5%) أن عدم انتظام خدمات شبكات التواصل الاجتماعي وشبكة الإنترنت بصفة عامة قد يكون له تأثير سلبي. وذكرت نسبة (2.5%) أن «التعليقات المستفزة» قد تؤثر سلبًا على استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، بينما لم تستطع نسبة (15.5%) من المبحوثين تحديد أي تأثيرات سلبية.

جدول رقم (16): يوضح التأثيرات السلبية على مستقبل استخدامات شبكات التواصل الاجتماعي في المجال السياسي

أكثر التأثيرات السلبية على استخدامات شبكات التواصل الاجتماعى فى المجال السياسى	ك	٪
التعليقات المستفزة	٥	٪٢,٥
الشائعات - غياب المصداقية	١٤٢	٪٧١
انقطاع خدمات الانترنت	١٠	٪٥
تدخل الدولة	١٢	٪٦
لا أعرف	٣١	٪١٥,٥
إجمالى	٢٠٠	٪١٠٠

وتوضح النتائج التالية رؤية المبحوثين للأسباب التي تؤدى إلى زيادة التأثير السياسي لشبكات التواصل الاجتماعي؛ حيث قالت نسبة (29%) إن (المصداقية - الشفافية - الحرية في التعبير عن الرأي) قد تزيد من تأثير هذه الشبكات في المجال السياسي. وقالت نسبة (21%) إن سهولة الحصول على المعلومات وسهولة التواصل سوف تؤدى إلى زيادة تأثير شبكات التواصل الاجتماعي. بينما ترى نسبة (2.5%) أن زيادة التأثير السياسي لشبكات التواصل الاجتماعي مرتبط بزيادة الوعي المجتمعي والتفاعل بين الفئات المختلفة. وترى نسبة (4%) أن ذلك مرتبط بكثرة الأحداث والتغيرات المتلاحقة، في حين تربط نسبة (3.5%) بين زيادة التأثير السياسي لشبكات التواصل الاجتماعي واهتمام السياسيين بالتواصل عبر هذه الشبكات. وقال (2.5%) إن ذلك مرتبط بغياب سلطة الحكومة عن شبكات التواصل الاجتماعي، فيما ذكرت نسبة (1.5%) أن انخفاض تكاليف هذه الخدمات قد يزيد من تأثير شبكات التواصل الاجتماعي. نفس النسبة تقريبا قالت إن انتشار معدلات الفساد قد تقود إلى اهتمام الجمهور العام بفضح هذه الممارسات من خلال شبكات التواصل الاجتماعي.

هذه النتائج تدعم ما توصلت إليه دراسة (أسامة حسانين 2014) من أن الفيس بوك يأتي في مقدمة مصادر معرفة أفراد العينة للحصول على المعلومات حول قضايا الفساد السياسي في مصر عبر شبكة الانترنت، وهو ما يؤكد أن فساد المؤسسات السياسية، والذي يكون مرتبطًا في الأغلب الأعم بفساد المؤسسات الإعلامية التقليدية، قد يدفع المواطن إلى البحث عن حقائق من خلال التعرض للمعلومات والتفاعل معها في المجال العام لشبكات التواصل الاجتماعي.

جدول رقم (17): يوضح الأسباب التي تقود إلى زيادة التأثير السياسي لشبكات التواصل الاجتماعي

الأسباب التى تقود إلى زيادة التأثير السياسي لشبكات التواصل الاجتماعي	ك	٪
زيادة الوعي المجتمعي والتفاعل بين الفئات المختلفة	٤١	٢٠,٥٪
المصداقية – الشفافية – الحرية فى التعبير عن الرأى	٥٨	٢٩٪
سهولة الحصول على المعلومات وسهولة التواصل	٤٢	٢١٪
اهتمام السياسيين بشبكات التواصل الاجتماعي	٧	٣,٥٪
غياب سلطة الحكومة عن شبكات التواصل	٥	٢,٥٪
انخفاض التكاليف	٣	١,٥٪
كثرة الأحداث والتغيرات المتلاحقة	٨	٤٪
انتشار الفساد	٣	١,٥٪
لا أعرف	٣٣	١٦,٥٪
إجمالى	٢٠٠	١٠٠٪

ليس هناك علاقة بين حرية وسائل الإعلام التقليدية ومعدلات الاستخدام السياسي لشبكات التواصل الاجتماعي:

مما لاشك فيه أن زيادة الإقبال على استخدام شبكات التواصل الاجتماعي لأغراض سياسية، ربما يكون أحد أسبابه مرتبط بغياب الحرية المتاحة لوسائل

الإعلام التقليدية، وهذا الاعتقاد ربما يكون صحيحًا، خاصة إذا علمنا أن غياب الحرية التي كانت ممنوحة لوسائل الإعلام في مصر قبل انهيار نظام مبارك، كان أهم الأسباب التي دفعت المعارضة السياسية والناشطين والمهمشين سياسيًّا لاستخدام الإنترنت وتطبيقاته كوسيلة للتعبير عن وجهات نظرهم، والدعوة وحشد التأييد للتحول الديمقراطي .

في هذا السياق فإن هناك فرضية قد تبدو منطقية، وهي الفرضية التي تقوم على أنه «مع تحرير وسائل الإعلام من السيطرة الحكومية، يكون من المنطقي حدوث تراجع في استخدامات الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي في مجال الاتصال السياسي». لكن النتائج تشير إلى غير ذلك، حيث إن هناك 5 من بين كل 10 مستخدمين يرون أن حرية الإعلام لن تقلل الطلب على الاستخدامات السياسية للإنترنت. ويقود ذلك إلى استنتاج أن نسبة كبيرة ممن يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي لأسباب سياسية قد يستمرون لفترات طويلة، وهو ما يعزز الاعتقاد بأن دور الإنترنت كوسيلة للاتصال السياسي سوف يتعزز حتى في ظل ديمقراطية وسائل الإعلام التقليدية.

وتوضح نتائج الجدول التالي انقسام مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي حول العلاقة بين حرية الإعلام والطلب على شبكات التواصل الاجتماعي. ففي حين ترى نسبة (51%) أن حرية وسائل الإعلام لن تؤدى إلى تراجع في معدلات التواصل السياسي عبر شبكات التواصل الاجتماعي، ترى نسبة (44.5%) أن حرية وسائل الإعلام ربما تقلل معدلات الاستخدامات السياسية لهذه الشبكات. ولم تتمكن نسبة (4.5%) من إبداء رأى تجاه هذه القضية. وهذه النتائج ربما لا تحسم الجدل حول العلاقة بين حرية الإعلام والتدفق الحر للمعلومات وتبنى وسائل الاتصال الحديثة، كبديل أكثر ديمقراطية لنقل وتبادل المعلومات.

وقد تطرح هذه النتائج أسئلة بحثية تتعلق بالأسباب التي ستقود الجمهور العام لاستمرار الاعتماد على الوسائل الجديدة في التواصل السياسي. بمعنى آخر، فإنه

من المحتمل أن وجود أنماط من وسائل الإعلام التقليدية تكفل حرية تبادل المعلومات، لن يمنع المواطنين من استمرار استخدامهم للإنترنت وتطبيقاته. وهذا يعني أن قرار الاستخدام السياسي للوسائل الجديدة، قد لا يعود إلى إشكاليات في وسائل الإعلام التقليدية، بقدر ما يعود إلى خصائص مختلفة لهذه الوسائل، وفتح آفاق جديدة لممارسات سياسية غير تقليدية.

جدول رقم (18): يوضح العلاقة بين حرية الإعلام والطلب السياسي على شبكات التواصل الاجتماعي

علاقة حرية الإعلام بالطلب على شبكات التواصل الاجتماعي	ك	٪
نعم	٨٩	٤٤,٥٪
لا	١٠٢	٥١ ٪
لا أعرف / رفض الاجابة	٩	٤,٥٪
إجمالى	٢٠٠	١٠٠٪

مناقشة النتائج

سعت الدراسة للإجابة عن التساؤل التالي من واقع الاستخدامات السياسية لشبكات التواصل الاجتماعي في مصر: هل وسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن تزيد من وعى المواطنين وتؤثر في مستوى تفاعلهم ومشاركتهم في المجال العام، وبالتالي تزيد من فعاليتهم السياسية؟ وتؤكد النتائج العامة للدراسة أن هذه الشبكات تلعب دورًا مهمًا في الواقع السياسي المصري، ويتضح ذلك من خلال مناقشة سبعة أبعاد مرتبطة بأسئلة الدراسة، وهي:

البعد الأول: يرتبط بقياس مدى ارتباط استخدامات شبكات التواصل الاجتماعي بثورة يناير، ودوافع الاستخدام لهذه الشبكات، وكثافة الاستخدام، وأهم الشبكات التي يتم استخدامها؛ حيث تشير النتائج إلى أن النسبة الأكبر بدأت الاستخدام قبل الثورة، وهو ما يعزز الاستنتاجات التي ربطت بين التوسع في استخدامات هذه الشبكات لأغراض سياسية قبل الثورة، ودورها في التمهيد والحشد والتعبئة لفعل الثورة.

تؤكـد النتائـج أيضًـا أن ثلـث المبحوثـين تقريبًـا قالـوا إن الدافـع الأول لتواصلهـم عـبر الشـبكات الاجتماعيـة كان الاهتـمام بالشـئون السياسـية العامـة، وأن تواصلهـم عـبر شـبكات التواصـل الاجتماعـي مـا زال مرتفعًـا، بـل وشـهدت زيـادة بعـد الثـورة. وتشـير النتائـج إلى أن الفيـس بـوك هـو مـن أكـثر شـبكات التواصـل الاجتماعـي اسـتخدامًا بـين عينـة الدراسـة، وربمـا يعـود ذلـك إلى شـيوع اسـتخدامه بـين مسـتخدمي الإنترنـت في مـصر، وأيضًـا وفـرة المعلومـات المتاحـة مـن خلالـه، وإتاحتـه لفـرص التفاعـل بالتعليـق والتشـاركية مـع الأصدقـاء. كـما تؤكـد النتائـج زيـادة كثافـة الاسـتخدام لشـبكات التواصـل يوميًـا.

البعـد الثـاني: يرتبـط بمـدى الاسـتخدام السـياسي لشـبكات التواصـل الاجتماعـي، والأسـباب التـي تقـف وراء ذلـك، حيـث تؤكـد نتائـج هـذه الدراسـة أن 7 مـن بـين كل 10 مسـتخدمين سـبق لهـم التواصـل السـياسي عـبر هـذه الشـبكات. وهـذه النتيجـة تدلـل عـلى الأهميـة التـي تحظـى بهـا شـبكات التواصـل الاجتماعـي في المجـال العـام Public Sphere في مـصر، بعـد أن تحولـت هـذه الشـبكات إلى قنـاة يوميـة لمناقشـة القضايـا السياسـية، ويرتبـط ذلـك، كـما توضـح النتائـج العامـة، بالحريـة التـي يشـعر بهـا المواطنـون خـلال مداولاتهـم عـبر الشـبكات الاجتماعيـة، وقناعتهـم بقدرتهـا عـلى التأثـير في مجريـات القـرارات السياسـية.

البعـد الثالـث: يتعلـق بمـدى الاعتـماد عـلى هـذه الشـبكات كمصـادر للمعلومـات السياسـية ومعـدلات الثقـة في هـذه المعلومـات؛ حيـث تشـير النتائـج إلى أن 8 مـن كل 10 مسـتخدمين يعتمـدون عليهـا كمصـادر للمعلومـات السياسـية، و7 مـن بـين كل 10 مسـتخدمين مـن عينـة المبحوثـين يثقـون بالمعلومـات السياسـية المتداولـة عـبر شـبكات التواصـل الاجتماعـي، مـا يؤكـد أن هـذه الشـبكات قـد أصبحـت مصـدرًا مهـمًا للمعلومـات السياسـية, كـما أن الثقـة في هـذه المعلومـات قـد تكـون مـؤشرًا عـلى مـدى تأثـر المسـتخدمين بهـذه المعلومـات واسـتجابتهم لهـا. وهـذه النتيجـة تدعـم دور شـبكات التواصـل الاجتماعـي في زيـادة وعـى المواطنـين مـن خـلال إتاحـة فـرص التعـرض لمصـادر معلومـات متعـددة

ومتنوعة من حيث الأفكار والاتجاهات، وهو ما قد يصب في خلق ما يعرف بـ Well-informed people كمتطلب لعقلانية المجال العام.

البعد الرابع: يقيس معدلات الاستخدامات السياسية للشبكات الاجتماعية ومدى استخدامها في التواصل السياسي في فترات الانتخابات. وتؤكد النتائج أن أهم الاستخدامات هي: البحث عن معلومات سياسية لمتابعة الشأن العام، التعليق على الأحداث الجارية، وتبادل مواد سياسية مع أعضاء وأصدقاء بمتوسطات مرتفعة؛ مما يشير إلى أن الاستخدامات الأكثر شيوعًا بين مستخدمي الشبكات الاجتماعية تصب في إطار المعرفة السياسية والتفاعل والمشاركة السياسة.

كما تبين النتائج أن التفاعل مع صفحات التواصل الاجتماعي للسياسيين والأحزاب السياسية محدود، مما يشير إلى وجود اختلاف في أولويات الاستخدامات السياسية للإنترنت وشبكات التواصل وفقًا للبيئة السياسية التي تستخدم فيها. ففي دولة تمر بمرحلة تحول مثل مصر، ربما كانت الأولوية للتواصل بين المواطنين وبعضهم البعض، أو بين المواطنين ومصادر المعلومات، مقارنة بالتواصل مع السياسيين والأحزاب. ويدلل ذلك على الدور الكبير للإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي في مثل هذه المراحل من التطور الديمقراطي، والتي ربما ترتبط بشكل أكبر بالمجال العام. وقد يتحول هذا الاهتمام في مرحلة تالية، بعد بناء ديمقراطية مستقرة، إلى تواصل مع السياسيين والمؤسسات السياسية.

البعد الخامس: يقيس معدلات الانتماء إلى مجموعات سياسية عبر شبكات التواصل الاجتماعي، حيث تؤكد النتائج أن أغلبية المستخدمين نشطين سياسيًا من خلال عضويتهم الحالية في مجموعات، ما يزيد من احتمالية تكاثر الأفكار المتبادلة في المجال العام الإلكتروني، وتوسيع قاعدة المشاركين فيه. هذا التكاثر يحتمل أن يكون بفعل الانضمام إلى مجموعات قائمة، أو الخروج بأفكار من هذه المجموعات لإنشاء مجموعات جديدة، وهذا يصب في صالح دعم ديمقراطية المجال العام. ولكن

على الجانب الآخر هناك تخوف من أن يقود ذلك إلى الانقسامات في المجال العام، استنادًا إلى أن المجموعات تتمحور حول اتجاه سياسي واحد يعبر عنه مجموعة من الأصدقاء الإلكترونيين، وأن الانشطار الشبكي لهذه المجموعات يعزز المخاوف من «التمييز الإلكتروني»، ويزيد من «لا تمثيلية» و«لا شمولية» المجال العام.

البعد السادس: يرصد تقييم المستخدمين لمدى تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على مشاركتهم السياسية. حيث تشير النتائج إلى أن جمهور الإنترنت من مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي يرون أن دور الشبكات السياسي فاعل بدرجة كبيرة. ويتأكد ذلك من خلال أن 5 من بين كل 10 مستخدمين ذكروا أن الإنترنت جعلهم أكثر مشاركة في العملية السياسية على أرض الواقع، كما جاء تقييم (60.5%) لتأثير الإنترنت على مستوى مشاركتهم السياسية ما بين مرتفع ومتوسط.

البعد السابع: يرتبط بتقييم المستخدمين لمستقبل شبكات التواصل الاجتماعي في المجال السياسي في ضوء تغير البيئة السياسية والإعلامية في مصر. وتبرهن النتائج المرتبطة بهذا البعد على أن الإنترنت بات يلعب دورًا مهمًا في المجال السياسي، وحتى في حالة منح الحرية لوسائل الإعلام التقليدية فإن 5 من بين كل 10 مستخدمين يرون أن شبكات التواصل الاجتماعي سوف تستمر كأداة مهمة في الاتصال السياسي. وبالرغم من ذلك، فإن القلق المتزايد من فقدان الثقة في المعلومات السياسية المتداولة على شبكات التواصل الاجتماعي، يهدد مستقبلها كساحة للتداول والنقاش والتفاعل في المجال العام الإلكتروني.

وفيما يتعلق بالمتغيرات التي قد تؤثر في الاستخدامات السياسية لشبكات التواصل الاجتماعي وتأثيراتها، يمكن استنتاج أن المنتمين لتيارات ليبرالية والشباب والحاصلين على مستويات تعليمية أعلى، هم أكثر استخدامًا لشبكات التواصل الاجتماعي سياسيًا، وكذلك هم أكثر نشاطًا في المجال العام الإلكتروني وأكثر مشاركة في الواقع مقارنة بأقرانهم. ويمكن اعتبار ذلك إيجابيًا، حيث يتوقع أن تشيع الأفكار الليبرالية

في المجال العام الإلكتروني، وهو ما قد يصب في إطار دمقرطة المجال العام بصفة عامة. أيضًا هناك احتمال لأن يمثل الشباب أرضية كبيرة في المجال العام الإلكتروني، بما يعزز مشاركتهم في الحياة السياسية بصفة عامة. وأيضًا فإن قيادة المؤهلين علميًا للمجال العام الإلكتروني قد تزيد من عقلانية النقاشات وتبادل الأفكار المعبرة عن قضايا مجتمعية حقيقية عبر الشبكات الاجتماعية.

ولكن على الجانب الآخر هذه النتائج قد تعزز المخاوف من نخبوية المجال العام الإلكتروني. ففجوة الوصول واستخدامات الإنترنت في مصر لها الكثير من الدلائل، حيث إن نسبة المستخدمين ما زالت تمثل نصف عدد السكان تقريبًا، وهؤلاء يتركزون في المدن والأحياء الكبيرة، وهم من القادرين اقتصاديًا والحاصلين على مؤهلات جامعية. وإذا أضفنا إلى ذلك فجوة الاستخدام - أي الأغراض التي يتم استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة من أجلها – يظل الافتراض بدور فاعل للإنترنت وتطبيقاته في المجال العام، ودوره في التمكين السياسي للموطنين محل جدل.

توصيات الدراسة وحدود ما تطرحه من دراسات جديدة:

توصي هذه الدراسة باستمرار البحث الفردي والمؤسسي في مجال الاستخدامات السياسية للإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، ويجب أن تتسم هذه الدراسات بالتنوع في تناولها لشبكات التواصل الاجتماعي كل على حدة، مع الاهتمام بالمقارنة بين الاستخدامات والتأثيرات السياسية لها في سياقات جغرافية وديموجرافية وتكنولوجية متباينة. كما ينبغي أن تهتم هذه الدراسات بالمقارنة بين النتائج التي يتم التوصل إليها في السياق المصري ومثيلاتها من سياقات إقليمية ودولية، مع تحليل المتغيرات التي تؤثر بشكل كبير على استخدامات وتأثيرات وسائل التواصل الاجتماعي في الاتصال السياسي.

كما توصي الدراسة بأهمية تعزيز المبادرات التي تزيد الوعي بضرورة وجود معايير أخلاقية لتبادل المعلومات السياسية وللفعل السياسي عبر شبكات التواصل

الاجتماعي، بما يضمن استمرار دورها في توفير المعلومات وفرص التفاعل والمشاركة القائمة على الثقة فيما يُقدَّم من خلالها، وعقلانية النقاش وتوفير مناخ الاحترام المتبادل بين المتداولين في المجال العام الإلكتروني.

وتطرح نتائج هذه الدراسة مجموعة من الأسئلة التي يمكن أن تمثل مجالات اهتمام بحثي في مجال الاتصال السياسي ومنها:

1. ما حدود تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على عملية صناعة واتخاذ القرارات السياسية؟ وهل المجال العام الإلكتروني يمثل المجال الضعيف أم المجال القوي؟
2. ما الفئات الاجتماعية الأكثر نشاطًا في ساحات النقاش عبر وسائل التواصل الاجتماعية، وتأثير ذلك على شمولية وتجانس المجال العام؟
3. ما درجة اعتماد المؤسسات السياسية على شبكات التواصل الاجتماعي كأدوات للاتصال السياسي؟
4. ما تأثير استمرار ونمو استخدامات وسائل التواصل الاجتماعي على مستقبل العلاقة بين الإعلام والسلطة السياسة؟
5. كيف نبني نماذج للتأثير المتبادل بين شبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام التقليدية ؟
6. كيف يمكن تفعيل دور شبكات التواصل الاجتماعي كآليات للمحاسبة المجتمعية؟
7. ما حدود استخدامات شبكات التواصل كآليات مساعدة في استطلاعات الرأي العام؟
8. ما مستقبل وسائل الإعلام التقليدية في الاتصال السياسي في ظل تنامي دور شبكات التواصل الاجتماعي؟

المراجع:

---

[1] Internet World Stats (2015). Internet Usage Statistics for Africa. Retrieved December 11, 2012 and December 30, 2015, from: http://www.internetworldstats.com/stats1.htm

[2] Pew Research Center. (2011). Global digital communication: Texting, social networking popular worldwide. Retrieved February 12, 2012m from http://www.pewglobal.org/files/2011/12/PewGlobal-Attitudes-Technology-Report-FINAL-December-20-2011.pdf

[3] Smuts, L. M. (2010). Social networking sites as a new public sphere: Facebook and its potential to facilitate public opinion as the function of public discourse – A case study of the 2008 Obama campaign. Thesis presented in partial fulfillment of the requirements for the degree of M.Phil (Political Management) at Stellenbosch University. Retrieved March, 3, 2012, from http://www.google.com.eg/#hl=ar&q=Smuts%2C+Lize-Mari%C3%A9.+2010+pdf

[4] Boulianne, S. (2009). Does Internet use affect engagement? A meta-analysis of research. Political Communication 26(2), 193–211.

[5] Skoric, M. M., Zhu, Q., Goh, D. & Pang, N. (2015). Social media and citizen engagement: A meta-analytic review. new media & society, 1–23

[6] أسامة محمد عبد الرحمن حسانين. (2014). دور الفيس بوك في إمداد الشباب الجامعي بالمعلومات حول قضايا الفساد المصري، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس: معهد الطفولة، قسم الإعلام وثقافة الأطفال.

[7] محمود حمدي عبد القوي و سلوى محمد أحمد أبو العلا. (2014). عشوائية المعلومات وعلاقاتها بمصداقية مواقع التواصل الاجتماعي لدى الشباب،: دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعة المنيا، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة المنيا: كلية الآداب، العدد (79)

[8] أحمد يونس محمد حمودة، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية مشاركة الشباب الفلسطيني في القضايا المجتمعية، رسالة ماجستير غير منشورة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: معهد البحوث والدراسات العربية، 2013.

[9] حمزة السيد حمزة خليل (2012). استخدام الشباب مواقع الشبكات الاجتماعية لإطلاق ثورة 25 يناير 2011 المصرية والإشباعات المتحققة منها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طنطا: كلية التربية النوعية، قسم الإعلام التربوي.

[10] عبد الكريم علي الدبيسي وزهير ياسين الطاهات.(2013). دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام لدى طلبة الجامعات الأردنية، عمان، الأردن: الجامعة الأردنية، مجلة دراسات، المجلد (40)، العدد (41).

[11] انشراح الشال. (2012). رؤية الشباب الجامعي المصري لدور مواقع التواصل الاجتماعي في ثورة 25 يناير، بحث مقدم للبرنامج العلمي للمنتدى السادس للجمعية السعودية للإعلام والاتصال، الرياض.

[12] Gaffney, D. (2010). Iran election: quantifying online activism. In: Proceedings of WebSci'10: extending the frontiers of society online. USA, Raleigh, NC

[13] أحمد فاروق رضوان، مصداقية وسائل الإعلام الجديد كمصدر للمعلومات في أثناء الانتخابات البرلمانية المصرية 2010، جامعة الأزهر: مجلة بحوث الإعلام، العدد 36، أكتوبر 2011.

[14] Presly, I. (2010). Elections" or "Selections"? Blogging and Twittering the Nigerian 2007 General Elections, Bulletin of Science, Technology & Society, Vol. 30 Issue 6, 398-414

[15] محمود حمدي عبد القوي (2009). دور الإعلام البديل في تفعيل المشاركة السياسية لدى الشباب: دراسة تطبيقية على الشبكات الاجتماعية الافتراضية، مؤتمر الإعلام والإصلاح، جامعة القاهرة: كلية الإعلام.

[16] Johnson, J. T & Kaye, K. B (2015). Site Effects: How reliance on social media influences confidence in the government and news media. Social Science Computer Review, Vol. 33(2), 127-144

[17] Yamamoto, M., Kushin, J. M. & Dalisay, F. (2015). Social media and mobiles as political mobilization forces for young adults: Examining the moderating role of online political expression in political participation. new media & society 2015, Vol. 17(6), 880–898

[18] Yang, C. H. & Jean L. DeHart, L. J. (2015). Social media use and online political participation among college students during the US election 2012. Social Media & Society, 1–18

[19] Kruikemeier, S., Noort, V. G., Vliegenthart, R. & H de Vreese. C. (2014). Unraveling the effects of active and passive forms of political Internet use: Does it affect citizens' political involvement?. new media & society, Vol. 16(6), 903–920

[20] Tang, G. & Lee, L. F. F. (2013). Facebook use and political participation: The impact of exposure to shared political information, connections with public political actors, and network structural heterogeneity. Social Science Computer Review 31(6), 763-773

[21] Tumasjan, A., S prenger, T., Sandner, P. & Welpe, L. (2011). Election forecasts with Twitter: how 140 characters reflect the political landscape. Soc Sci Comput Rev 29(4), 402–418

[22] Larsson, A. & Moe, H. (2011).Who tweets? Tracking microblogging use in the 2010 Swedish election campaign. In: ECIS 2011 Proceedings, Paper 251

[23] Vitak. J., Zube. P., Sfmock, A., Caleb, T., Ellison,N.& Lampe, C. (2011). It's complicated: Facebook users' political participation in the 2008 election. Cyberpsychol Behav Soc Netw 14(3), 107–114

[24] Baumgartner, J.C. & Morris, J.S. (2010). Myfacetube politics: social networking web sites and political engagement of young adults. Soc Sci Comp Rev 28, 24–44

[25] Robertson, S.P., Vatrapu, R.K. & Medina, R. (2010). Off the wall political discourse: Facebook use in the 2008 U.S. Presidential election. Information Polity 15, 11–31

[26] Zhang, W., Johnson. T.J., Seltzer, T. & Bichard, S. (2010). The revolution will be networked: the influence of social networking sites on political attitudes and behavior. Soc Sci Comput Rev 28, 75–92

[27] Utz, S. (2009). The (potential) benefits of campaigning via social network sites. J Comput

Mediat Commun 14, 221–243

[26] Kushin, M. & Kitchener, K. (2009). Getting political on social network sites: Exploring online political discourse on Facebook. First Monday 14, 11

[28] Fraser, N. 1990. Rethinking the public sphere: A contribution to the critique of actually existing democracy. Social Text 25/26, 56-80.

[29] Habermas, J. (1989). The structural transformation of the public sphere: An inquiry into a category of bourgeois society. Cambridge, Mass: MIT Press.

[30] Ibid, pp. 25-26.

[31] Ibid, pp. 36-37.

[32] Dahlberg, L. & Siapera, E. (2001). Radical democracy and the Internet: Interrogating theory and practice. New York: Palgrave MacMillan.

[33] McQuail, D. (2005). McQuail's Mass Communication Theory. 5th ed. London: Sage.

[34] Dahlgren, P. 2005a.The Internet, public spheres, and political communication: Dispersion and deliberation. Political Communication 22(2), 47-162.

[35] van Dijk, J. (1996). Models of democracy behind the design and use of new media in politics. Javnost/The Public, 43-56.

[36] Westling, M. (2007). Expanding the Public Sphere: The impact of facebook on political communication. Retrieved February 18, 2012, from www.thenewvernacular.com/.../facebook_

[37] Smith, A., Schlozman, K.L., Verba, S. & Brady, H. (2009). The Internet and civic Engagement. Pew Internet & American Life Project. Retrieved January 2012, from http://www.pewinternet.org/Reports/2009/15-The-Internet-and-Civic-Engagement.aspx

[38] Neuman W. R, Bimber, B. & Hindman, M. (2010). The Internet and four dimensions of citizenship. The Oxford Handbook of American Public Opinion and the Media. Retrieved March 13, 2014 from: http://www.wrneuman.com/nav_pub_95_755951903.pdf

[39] Ibid

[40] Ibid

[41] Rasmussen, T. (2008). The Internet and differentiation in the political public sphere. NORDICOM Review, 29(2), 73-83. Retrieved March 4, 2012, from http://web.ebscohost.com/ehost/pdf?vid=27&hid=112&sid=ed578a25-1af6-4000 88caf3b4924554ef% 40SRCSM2

[42] Hindman, M. (2009). The myth of digital democracy. New Jersey: Princeton Press. 4

[43] Debatim, B. (2008). The Internet as a new platform for expressing public opinions and as

a new public sphere. In Donsbach, W. & Traugott, M. W. (eds.) The Sage Handbook of public opinion research. London: Sage.

[44] Berger, A.A. (1998). Media research techniques. 2nd ed. London: Sage.

[45] Wimmer, D. R. & Dominick, J. (2000). Mass media research: An introduction. 6th Edition. Boston: wasdworth.

[46] Ibid, p. 150

[47] Denton, Jr. E. A. & Kuypers, A. J. (2008). Politics and communication in America: campaigns, media, and governing in the 21st century. Illinois. Waveland press, INC.

[48] مرجع سابق

[49] Op. cit., pp.398-414

[50] Op. cit., p.11

[51] Cooper, M. (2003). Media ownership and democracy in the digital information age. USA: Center for Internet & Society, Stanford law School.

[52] مرجع سابق

[53] Op. cit., pp. 1-18

[54] Op. cit., pp. 11-31

[55] Dahlgren, P. (2009). Media and political engagement: Citizens, communication, and democracy. New York. Cambridge.

[56] Chadwick, A. (2006). Internet politics: States, citizens, and new communication technologies. New York: OXFORD.

[57] Op. cit., pp. 880–898

[58] Op. cit., pp. 75–92

[59] Op. cit., pp. 1–18

[60] Op. cit., pp. 903–920

[61] مرجع سابق

[62] شريف درويش اللبان. (2011). ثورة الفيس بوك: آليات استخدام الشبكات الاجتماعية في ثورة 25 يناير 2015. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

الفصل الثالث

تطور الاستخدامات السياسية للإنترنت في ضوء نظرية الحتمية التكنولوجية

دراسة تتبعية لدور الإنترنت خلال الانتخابات المصرية البرلمانية 2010، 2011، والانتخابات الرئاسية 2012، 2014

مقدمة:

اهتمت العديد من الدراسات بدراسة العلاقة بين تكنولوجيا وسائل الإعلام الجديدة New Media والمجتمع، خاصة فيما يتعلق بقدرتها على توجيه السياسة في اتجاه تحسين الممارسة الديمقراطية. وكان النموذج الأبرز من بين أصحاب هذه الدراسات دراستي (الفين توفلر Alvin Toffler 1980) و (جون نيتسبت John Naisbitt 1982)، واللذين كان طرحهما مبنيًا على الفرص اللامتناهية التي توفرها وسائل الاتصال الجديدة للحصول على المعلومات وتفاعلية عملية الاتصال.

ومما لا شك فيه أن التطورات التكنولوجية في مجال الاتصال والإعلام كان لها بالغ الأثر في إحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية وسياسية على المستوى الدولي. وبالنسبة للباحثين في مجال الاتصال السياسي، شَكَّل ظهور الوسائل التكنولوجية إحدى العلامات الفارقة في إمكانية الوصول إلى مجتمع أكثر ديمقراطية من منظور اتصالي. وقد أثبتت الدراسات العديدة دورًا مهمًّا للإنترنت وتطبيقاته في الاتصال السياسي، من حيث زيادة المعرفة السياسية وخلق آليات للتفاعل بين المواطنين وبعضهم البعض، وبينهم وبين السياسيين، وزيادة المشاركة المجتمعية والسياسية في سياقات معينة. كل ذلك دعا إلى الافتراض بأن الإنترنت أسهم في حدوث تغيير سياسي سيقود حتمًا إلى تحسين الممارسة الديمقراطية.

وواجهت الافتراضية التي ترى أهمية الوسائل التكنولوجية ودورها الإيجابي في إحداث التغييرات السياسية، أو ما يمكن أن يسمى بـ«التفاؤل التكنولوجي Technological optimism» الكثير من التشكيك. وكانت أهم الانتقادات التي تم توجيهها لهذه الافتراضية أن التغيير الاجتماعي لا يمكن أن يعزى فقط للتكنولوجيا، ولكنه يمكن أن ينسب إلى متغيرات وعوامل اجتماعية وسياسية وثقافية، وربما يكون للعامل التكنولوجي دورًا في هذا الإطار باعتباره أحد العوامل التي تتفاعل مع العوامل المجتمعية السابقة.

من جانب آخر هناك من يرى أن التكنولوجيا قد أثرت فقط في من لديهم القدرة والكفاءة على استخدامها والتواصل من خلالها، بينما من ظلوا خارج نطاق الاستخدام لم تتأثر أحوالهم الاجتماعية والسياسية نتيجة ظهور هذه التكنولوجيا. وطرح بعض الباحثين نظرية الفجوة الرقمية (Digital divide) للبرهنة على ذلك، حيث تفترض النظرية أن عوامل التعليم والسن والنوع الاجتماعي ومستوى الدخل المنخفض تقلل من استخدامات وتأثيرات التكنولوجيا، وهو ما يطلق عليه البعض «التشاؤم التكنولوجي Technological pessimism». وهناك اتجاه ثالث لا يرى للإنترنت وتطبيقاته أي تأثير على الإطلاق، وأنه مثل كل الوسائل الأخرى يعتبر محايدًا، وليس له تأثيرات إيجابية أو سلبية، وهو ما يطلق عليه «الحيادية التكنولوجية Technological neutral».

وفي مجال بحوث تقييم استخدامات وتأثيرات التكنولوجيا تستخدم العديد من المداخل النظرية. فهناك من يتبنى منظور حتمية العلاقة بين ظهور التكنولوجيا والتغير الاجتماعي Technological determinism. وبتطبيق ذلك على الإنترنت، فإن ظهوره وتطور استخدامه يعد أمرًا حتميًّا، وأن تأثيراته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية مرتبطة سببيًّا بالتطور التكنولوجي. بمعنى آخر، فإن ظهور تكنولوجيا الاتصال واستخدامها وتأثيراتها يسير في شكل خطي، لأنه قائم على الاعتقاد باستقلالية التكنولوجيا عن المجتمع، وبأنها تقود عملية التغيير الاجتماعي. ولكن هذا المفهوم تعرض لنقد من مدارس مختلفة أهمها نظرية الحتمية السوسيو- ثقافية Sociocultural determinism ونظرية الطوعية Volunteerism .

وتتبنى هذه الدراسة رؤية نقدية لنظرية الحتمية التكنولوجية، لمناقشة مدى انطباقها على الواقع المصري؛ حيث تناقش الدراسة فرضية العلاقة بين زيادة انتشار معدلات الوصول للإنترنت ودوره السياسي، وذلك من خلال تتبع استخدامات وتأثيرات الإنترنت في أربع انتخابات متتالية 2010، 2011، 2012، 2014. ولعل اختيار هذه الفترات الزمنية المختلفة يعطي فرصة لتقييم الاستخدامات السياسية للإنترنت

في مراحل تغيرت فيها الظروف السياسية، وهي أحد العوامل المجتمعية التي يمكن أن تؤثر على استخدامات وتأثيرات الإنترنت.

وتسعى هذه الدراسة إلى طرح المنظور النقدي في تفسير علاقة التكنولوجيا بالتغيير الاجتماعي والسياسي، خاصة بعد الاحتفاء المبالغ فيه الذي وسم الدراسات التي تهتم بعلاقة التكنولوجيا بالمجتمع بصفة عامة، والعلاقة بين التكنولوجيا والسياسة بصفة خاصة.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال عدد من الأطروحات ذات الصلة بالمشكلة البحثية التي تتناولها بالتحليل والنقد والمقارنة، والتي تتمثل فيما يلي:

- غياب الدراسات التتبعية للظواهر الاجتماعية واستخدامات وتأثيرات وسائل الإعلام بصفة عامة وتكنولوجيا الاتصال بصفة خاصة؛ حيث تقتصر الدراسات في المكتبة العربية على دراسة الظواهر الاجتماعية بشكل منفصل دون النظر إلى تطوراتها عبر مراحل زمنية مختلفة. ويعود ذلك إلى نقص الإمكانيات المادية التي تمكن الباحثين من العمل في إطار مشروعات ممتدة تغطي فترات زمنية متتابعة. أضف إلى ذلك أن الدراسات التتبعية تتطلب جهدًا بحثيًا كبيرًا تقوم به فرق بحثية، أكثر من كونها عملًا فرديًا، وهو ما تفتقده البيئة البحثية المصرية والعربية.

- نقص الدراسات النقدية في مجال تتبع الاستخدامات والتأثيرات التكنولوجية في مجتمعاتنا العربية. حيث يميل اتجاه البحث وخاصة في مجال الدراسات الإعلامية- إلا فيما ندر- إلى دراسات «إقرار الواقع Status Quo». ويغيب إلى حد كبير مدخل الدراسات النقدية في العلوم الاجتماعية نتيجة لضعف المعرفة بالأطر النظرية لكثير من الباحثين في هذا المجال، ولتفضيلهم عدم السباحة ضد تيار اتجاه البحوث السائدة، بالرغم من الحاجة الملحة للنظرية

النقدية لترسيخ الاتجاهات والنتائج البحثية الحالية، أو لإجراء تعديلات على الكثير من الفرضيات التي تطرحها هذه الدراسات، أو حتى لدحض الكثير من الفرضيات والنتائج التي تنتهي إليها هذه الدراسات.

- مواكبة الدراسات الغربية في رصد تأثيرات الإنترنت في مجال الاتصال السياسي؛ حيث حظي هذا المجال بالكثير من الاهتمام في المدرسة الغربية، مع ندرة في مجال الدراسات العربية، على الرغم من الدور الذي تلعبه الوسائل الحديثة كأحد أهم أدوات الاتصال السياسي في العالم العربي في المرحلة الراهنة. وهذا يحتم إجراء دراسات محلية وإقليمية تقارن نتائجها بالدراسات الغربية برؤية نقدية، تشرح وتفسر أسباب الاتفاق والاختلاف، وتأثير البيئة المجتمعية على الاستخدامات السياسية للوسائل التكنولوجية وتأثيراتها، وخاصة في المجال السياسي.

- بناء تراكم معرفي مبني على بحوث ميدانية حول استخدامات وتأثيرات تكنولوجيا الاتصال والإعلام في المجتمعات العربية؛ فالراصد للدراسات العربية، وخاصة تلك التي تعتمد على النظرية النقدية، يلحظ أنها تعتمد في الكثير من الأحيان على الدراسات التحليلية الكيفية دون الاهتمام بالدراسات الميدانية، وهو ما يجعل النتائج تفتقر إلى براهين تطبيقية تؤيد الأطروحات النظرية لتقييم استخدامات التكنولوجيا وعلاقتها بالمجتمع, كما يلاحظ أيضًا عدم وجود مدارس بحثية تستمر في دراسات الاستخدامات والتأثيرات التكنولوجية على المجتمع، وخاصة فيما يتعلق بالعملية السياسية. ويغلب على البحوث في هذا المجال الميل لدراسة قضايا متفرقة لا ترتبط ببعضها البعض في كتلة Cluster، مما لا يوفر تراكمًا معرفيًا يُمَكِّن الباحثين من استكماله.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على معدلات الاستخدامات السياسية للإنترنت في الانتخابات بأنماطها المختلفة.
- المقارنة بين الاستخدام السياسي للإنترنت في أثناء الانتخابات في سياقات سياسية وتاريخية مختلفة.
- تحليل التفاعلات المجتمعية التي تؤثر على استخدامات وتأثيرات الإنترنت في المجال السياسي.
- رصد المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على معدلات استخدامات وتأثيرات الإنترنت في الحملات الانتخابية.
- مناقشة فرضية الحتمية التكنولوجية على استخدامات وتأثيرات الإنترنت في المجال السياسي.
- إثارة الجدل الأكاديمي حول استخدامات وتأثيرات التكنولوجيا الجديدة وعلاقتها بالتغيير الاجتماعي، وذلك من خلال تبني مداخل نظرية نقدية في دراسات العلاقة بين التكنولوجيا ووسائل الإعلام الجديدة من جانب، والتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية من جانب آخر.

الدراسات السابقة:

تحتم هذه الدراسة، شأن العديد من الدراسات البينية **Inter-disciplines**، مراجعة الأطروحات النظرية والتطبيقية في العلوم ذات الصلة. وتم تصنيف الدراسات التي تنتمي إلى مجالات التكنولوجيا والاتصال السياسي والاجتماع - المجالات البينية لهذه الدراسة - إلى فئتين أساسيتين وهما:

أولًا: دراسات تتعلق باستخدامات وتأثيرات الإنترنت في المجال السياسي Internet and Politics :

على سبيل المثال، دراسة (نديفولا و موينـي Ndavula & Mueni 2014) حول استخدامات الإنترنت في الانتخابات الرئاسية الكينية 2013، والتي توصلت إلى تنامي دور الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في الانتخابات بالمقارنة بين انتخابات 2002، وانتخابات 2007. لكن الدراسة أكدت على أن تنامي دور الإنترنت في الاتصال السياسي يواجه تحديين أساسيين، الأول: ضعف البنية التكنولوجية وفرص الوصول إلى الإنترنت في بعض المناطق الفقيرة. والثاني: أن هناك الكثير من النشاط السياسي الافتراضي مثل «الإعجابات Likes» و«المتبعين Followers» لم يتحول إلى مشاركة سياسية فعلية، مثل التصويت في الانتخابات، ما يعني أنه ليس هناك ضمانة لترجمة الاهتمامات السياسية الافتراضية إلى معدلات تصويت ومشاركة حقيقية .

دراسة (عادل صالح 2014) حول مدى تأثير استخدام الإنترنت على النظام السياسي في المجتمعات المحلية، والتي تم تطبيقها في إحدى قرى محافظة المنيا، والتي أكدت على أن التوسع في استخدام الإنترنت في المحليات لا يرتبط بزيادة معدلات استخدامها كوسيلة لتداول المعلومات السياسية أو التفاعل بين المواطنين والسياسيين في أثناء الانتخابات. كما أثبتت الدراسة أن الوسائل التقليدية هي التي ما زالت تسيطر على بنية وعمل منظومة الاتصال السياسي في المجتمعات المحلية، عكس الدور المهم الذي لعبته الإنترنت خلال ثورة 25 يناير،2011 على المستوى القومي .

دراسة (يونجهير Jungherr, 2014) حول استخدامات الإنترنت في الحملات الانتخابية في ألمانيا، والتي انتهى فيها إلى أن استخدامات الإنترنت لم تفض إلى تغير جوهري في أساليب الحملة الانتخابية، على عكس ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية. وفسرت الدراسة محدودية دور الإنترنت في الواقع السياسي الألماني عنه في الولايات المتحدة الأمريكية بوجود اختلافات في بنية النظام السياسي والبيئة

السياسية التي تؤثر على استخدامات وتأثيرات التكنولوجيا . بينما توصلت دراسة (أحمد فاروق رضوان 2010) إلى ارتفاع نسبة الاعتماد على مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات الخاصة بالانتخابات، وأشارت الدراسة إلى ارتفاع نسب مصداقية صفحات التواصل الاجتماعي الخاصة بالنشطاء السياسيين وحركات التغيير الاجتماعي والسياسي بالمجتمع المصري .

أما دراسة (ديجراسيا وآخرين DiGrazia, et. 2013) والتي أجريت في أثناء انتخابات مجلس النواب الأمريكي في 2010، و2012، واهتمت بتحليل العلاقة بين التغريدات (Tweets 542.969 تغريدة) ومعدلات التصويت للمرشحين (795 مرشحًا)، فقد توصلت إلى أن تأثيرات وسائل التواصل الاجتماعي وتحديدًا تويتر ليست وقتية، وأن المؤشرات الإحصائية تشير إلى وجود علاقة دالة بين معدلات التغريد لأحد المرشحين ومعدل الأصوات التي يحصل عليها . ودراسة (فارجاس Vargas, 2012) الذي يرى أنه في سياق ما يعرف بالربيع العربي، فإن التكنولوجيا هي بكل تأكيد ليست حلًّا لكل المشكلات المجتمعية، وأن الفيسبوك Facebook لم يكن السبب في حدوث ما يعرف بـ «ثورات الربيع العربي». وفي الحالة المصرية، ساعد الفيسبوك المواطنين في التنفيس عن غضبهم الذي تراكم لسنوات بفعل الركود السياسي وعدم الاستقرار الاقتصادي والإحباط على المستوى الفردي .

وركزت دراسة (جروشيك Groschek, 2009) على تقييم دور الإنترنت في تحسين الممارسة الديمقراطية على المستوى العالمي، وتم تطبيقها على الدراسات التي أجريت في الفترة من 1994 حتى 2003، وخلص فيها إلى أن التوقعات التي صاحبت ظهور الإنترنت من حيث قدرتها على التمكين السياسي وتحسين الديمقراطية هي نفسها التوقعات الخيالية التي صاحبت انتشار الراديو والتلفزيون، وكلاهما استند في طرحه إلى الحتمية التكنولوجية .

وأثبتت دراسة (محمود حمدي 2009) وجود علاقة ارتباطيه بين استخدام الشباب للفيسبوك لأغراض سياسية واتجاه الشباب نحو المشاركة السياسية، حيث تتعدد المجموعات السياسية على الفيسبوك. كما أوضحت الدراسة أن تعددية الآراء ومناقشة القضايا السياسية، كانت بدرجة كبيرة من الحرية على الفيسبوك، وأن إتاحة الفرصة للتعليق وإبداء الرأي في القضايا المثارة، ساعد في جذب انتباه الشباب المصري نحو المضامين السياسية المطروحة على الفيسبوك، دون وجود فروق إحصائية بين الذكور والإناث .

وانتهت نتائج دراسة (تومبسون ولاروكا جالجهار وسنترون Thompson, LaRocca, Gallagher& Cintron 2009) إلى عدم دعم فرضية أن الإنترنت زادت مشاركة غير الناشطين سياسيًّا في العملية السياسية في أثناء الانتخابات الرئاسية الأمريكية. وطالبت بإجراء العديد من الدراسات المستقبلية حول هذا الموضوع. كما خلصت الدراسة إلى أنه ليست هناك أدلة على أن الإنترنت كان لها تأثير مباشر على زيادة معدلات التصويت والمشاركة في الانتخابات، شأنها في ذلك شأن كل وسائل الاتصال الأخرى .

أما دراسة (لودر Loader 2007) فتوصلت إلى أن الشباب الأمريكي لا يتأثرون فقط بالسياسة، ولكنهم لا يتواجدون على خريطة السياسيين والمؤسسات السياسية التقليدية أو في دائرة اهتمامهم؛ فالأشكال التقليدية مثل المنتديات الخاصة بالكونجرس ومجلس النواب وقوافل الدعوة للتصويت لا تتلاءم مطلقًا مع أولئك الذين لديهم القدرة الذاتية على التعبير من خلال وسائل التواصل الاجتماعي باعتبارها أدوات محتملة لزيادة الكفاءة السياسية للشباب .

وتشير دراسة (مونتجموري Montgomery 2000) إلى الحاجة لتبني المدخل الجدلي لدراسة علاقة الشباب بالتكنولوجيا ومدى تأثيرها السياسي. وانتهت الدراسة إلى أهمية إجراء المزيد من الدراسات لفهم وتحليل بيئة التكنولوجيا، حيث

إن التأثيرات السياسية للتكنولوجيا قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية، كما أن البناء الاجتماعي يلعب دورًا في هذا الاتجاه .

ثانيًا: دراسات تتعلق بتقييم تأثيرات التكنولوجيا على المجتمع Technology Assessment :

من هذه الدراسات على سبيل المثال، دراسة (مارتن Martin, 2012) الذي يرى أنه حتى في ظل التقارير الإيجابية عن الدور الفاعل لتكنولوجيا الاتصال، وبخاصة وسائل التواصل الاجتماعي، فيما يعرف بـ«الربيع العربي Arab Spring»، فإنه لا يمكن القول إن نظرية الحتمية التكنولوجية مقبولة لتفسير دورها في التغيير السياسي والاجتماعي خلال هذه الفترة . وتتفق معه دراسة (هيرتس Hirts, 2012) الذي يرى أن الربط المباشر بين استخدام الموبايل وشبكات التواصل الاجتماعي، وكسر «الجمود السياسي Political stasis» في عام 2011 في العالم العربي، يعد نظرة تتجاهل التطور التاريخي، وتنزع الأحداث من سياقها، وتعتمد بشكل كبير على سردية الحتمية التكنولوجية. وأكد على أنه إذا لم يتم نقد هذه الأطروحات فسوف يستقر في مخيلة الباحثين والمهتمين وحتى الجمهور العام أن تكنولوجيا الاتصال يرجع إليها الفضل في قيادة التغيير العالمي على كافة المستويات .

وفندت دراسة (بوكنجهام Buckingham 2006) أطروحة (تابسكوت Tapscott 1998) عن «مفهوم التفاؤل التكنولوجي Techno-optimistic notion »؛ حيث أطلق تابسكوت مفهوم «جيل الإنترنت» على كل مواليد ما بعد عام 1977، وهم الذين يعتمدون بشكل كبير على الإنترنت. وهو ما دعاه إلى تصنيف هذا العمل على أنه من أشكال الحتمية التكنولوجية. وشدد بوكنجهام على أن استخدامات وتأثيرات الإنترنت على الشباب يجب أن تُدرس في إطار تحليلي يأخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية والسياسية والظروف الحياتية اليومية والعوامل الاجتماعية والثقافية .

أمـا دراسـة (كريمـر Kreimer, 2001), فتوصلـت إلى أن الأمـل في أن تقـود التكنولوجيـا عمليـة التحـول الديمقراطـي يظـل احتماليًـا. فالإنترنـت يحمـل مخاطـر وفوائـد في نفـس الوقـت بالنسـبة للناشـطين السياسـيين. وبالنسـبة للاسـتخدامات والتأثـيرات السياسـية للإنترنـت وغيرهـا مـن المجـالات، فإنه في أحسـن الأحـوال يمكـن القـول إن بـوادر مدخـل الحتميـة الناعمـة Soft determinism يظـل في مرحلـة التشـكل، مـا يعنـي أنـه احتـمال قابـل للتحقـق مـن عدمـه. وتحـدد الدراسـة ثلاثـة شروط يمكنهـا أن تقلـل مـن قـدرة الإنترنـت عـلى التمكـين السـياسي، وهـي: الفجـوة الرقميـةDigital divide وعـدم قـدرة المحتـوى التكنولوجـي عـلى جـذب الانتبـاه Digital attention deficit ، أو الإغـراق الرقمـي digital overwhelming ، ومنغصـات التواجـد عـلى الإنترنـتVices of visibility ، كالرقابـة والملاحقـة وغيرهـا مـن أشـكال تقييـد حريـة اسـتخدام الإنترنـت .

وتوصلـت دراسـة (دريفـس Dreyfus 2001) إلى أن الإنترنـت لم تحـدث التغـير الاجتماعـي الـذي تـم التبشـير بـه في الأوسـاط التكنولوجيـة والأكاديميـة ووسـائل الإعـلام. أمـا دراسـة (ولـش Walsh 2000) فأكـدت أن مسـتخدمي الإنترنـت يسـتخدمونها لأغـراض ترتبـط بالتطـور الاجتماعـي والسـياسي توقعهـا الكثـير مـن الباحثـين . وتتفـق معـه دراسـة (بيمـبر Bimber, 2003) التـي يـرى فيهـا أن ثـورة الاتصـالات والمعلومـات أحدثـت تغـيرات بنائيـة مهمـة في العمليـة السياسـية في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة. وتوصَّل مـن خـلال دراسـته التحليليـة إلى أن اسـتخدامات التكنولوجيـا الجديـدة تسـاهم في إحـداث تغـيرات في التنظيـم السـياسي لمـا يمكـن تسـميته مرحلـة مـا بعـد البيروقراطيـة «Post bureaucratic»، كـما أنـه يقـود إلى تغـيرات جوهريـة في بنيـة الاهتمامـات السياسـية .

وكذلـك دراسـة (جراهـام 1999Graham)، ودراسـة (روبنـس وويبسـتر 1999 Robins and Webster)، اللتـان أكدتـا عـلى أنـه بالرغـم من أن دراسـات الفجـوة الرقمية Digital divide أقـرت بـأن تكنولوجيـا الكمبيوتـر هـي قـوة للتغيـير الاجتماعـي الايجـابي، فـإن هـذه الطـرح لا يمكـن تعميمـه عالميًا، كـما أنـه قابـل للكثير مـن النقاش

والجـدل . ودراسـة (ويـنر1980 Winner,) التـي أثبتـت أن الترتيبـات المادية المتعلقـة بالإنتـاج الصناعـي والرفاهيـة الاجتماعيـة ووسـائل الاتصـال غـيرت بـلا شـك ممارسـة السـلطة وخـبرة المواطنـة. لكـن الذهاب إلى مـا وراء هـذه الحقيقـة المؤكـدة وافـتراض أن التكنولوجيـا بحـد ذاتها لها خصائص سياسـية يبـدو للوهلة الأولى خطـأً مؤكـدًا. وانتهـت الدراسـة إلى أنـه يجـب الـرد عـلى أولئك الذيـن يفترضون أن بعـض الاختراعات التكنولوجيـة لهـا صفات أو خصائص سياسـية معينة، بـأن الأكثر منطقية هو أن التأثير السـياسي للتكنولوجيا السـياسي يتوقـف عـلى السـياقات الاجتماعيـة والاقتصاديـة التي تعمـل في إطارهـا التكنولوجيا .

التعليق على الدراسات السابقة:

- يتضـح مـن عـرض الدراسـات السـابقة أنـه يمكـن التفريـق بـين ثلاثـة أنـواع مـن الدراسـات التي أجريـت عـلى اسـتخدامات وتأثـيرات تكنولوجيـا الإعـلام والاتصـال وعلاقتهـا بالتغـير الاجتماعـي، كالتــالي:

- دراسـات متشـائمة Techno-pessimistic research، وهـي الدراسـات التـي تقـر بوجـود تأثـير أحــادي ســلبي للتكنولوجيــا عــلى المجتمــع.

- دراسـات متفائلـة Techno-optimistic research، وهـي الدراسـات التـي تقـر بوجـود تأثـير أحــادي إيجــابي للتكنولوجيــا عــلى المجتمــع.

- دراسـات نقديـة Critical research ، وهـي الدراسـات التـي تقـر بوجـود تأثـير للتكنولوجيا على المجتمـع يكـون متعـدد الاتجاهـات ومتغـير الاحتـمالات سـلبًا وإيجابًـا بفعـل تفاعـل وتصـارع ظـروف إنتـاج واسـتخدام التكنولوجيـا، والظـروف الاجتماعيـة التـي تعمـل فيهـا؛ حيـث إن النظـم التكنولوجيـة والاجتماعيـة هـي ديناميكيـة ومتشـابكة إنتاجًـا وتأثـيرًا وتأثـرًا, مـا يعنـي أنـه مـن الصعوبـة بمـكان التنبـؤ بتأثـير واحـد للتكنولوجيـا متشـابه عـلى كل المجتمعـات.

- أن معظم الدراسات التي اهتمت بدراسات علاقة وسائل الإعلام والاتصال الجديدة تتبنى مداخل تقليدية تدافع عن الأوضاع القائمة وتدعم فرضية وجود تأثير حتمي لتبني التكنولوجيا وعلاقة ذلك بالتغير المجتمعي.
- أن الدراسات التي اهتمت بدراسة العلاقة بين التكنولوجيا والمجتمع والتي تزامنت مع بداية الثورة التكنولوجية كانت أكثر حذرًا في التبشير بقدرة التكنولوجيا على إحداث تغير دراماتيكي في المجتمع، مقارنة بسلسلة الدراسات التي واكبت الانفجار المعلوماتي الذي صاحب تطور استخدامات وتطبيقات الإنترنت.
- أن هناك تباينًا في النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة، ما يعزز الأهمية التي يجب أن تولى لهذا النوع من الدراسات للوصول إلى فهم أكثر عمقًا لاستخدامات وتأثيرات التكنولوجيا.
- أن الدراسات العربية التي اهتمت بالعلاقة بين التكنولوجيا والتغير المجتمعي تعد نادرة، وغالبًا ما تغيب عنها النظرة النقدية.
- أن هناك حاجة ماسة للاستمرار في دراسات تقييم العلاقة بين تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مصر والعالم العربي في سياقات مجتمعية وتاريخية متباينة.
- ندرة الدراسات المقارنة بين الدراسات العربية والأجنبية الأمر الذي يوفر فرصًا أكبر لفهم تأثير البيئة المجتمعية على استخدامات وتأثيرات التكنولوجيا محليًا وعالميًا.

المشكلة البحثية:

مَثَّل ظهور الإنترنت وتطبيقاتها كأهم الأدوات التكنولوجية التي تسم عصر المعلومات الحالي، أحد أبرز الوسائل التي تم الاحتفاء بها لدورها المتوقع في إعادة

إحياء أو إنعاش الديمقراطية، أو حتى إحداث التحول الديمقراطي المنشود. يأتي ذلك تأسيسًا على الخصائص التي يتمتع بها هذا الوسيط التكنولوجي وارتفاع معدلات الطلب عليه، وخاصة بين فئات من المواطنين لم تكن مهتمة بالمشاركة، أو كانت تبحث عن آليات غير تقليدية للمشاركة في العملية السياسية, وأجريت العديد من الدراسات لتقييم استخدامات وتأثيرات الإنترنت السياسية في سياقات اجتماعية وتكنولوجية مختلفة وعبر مراحل زمنية مختلفة.

ويمكن القول إن فرضيات نظرية الحتمية التكنولوجية Technological determinism قد استخدمت في العديد من الدراسات التي أجريت في هذا المجال. وأيًا ما كان تقييم الباحثين لدور الإنترنت في الاتصال السياسي سلبيًاTechno-pessimism أو إيجابيًا Techno-optimism، فغالبًا ما سيطرت عليهم أطروحات حتمية الاستخدام والتأثير، وأحادية السبب والنتيجة. وهذه الدراسة تتبنى منظورًا نقديًا Critical perspective للحتمية التكنولوجية، لتقييم الاستخدامات والتأثيرات السياسية للإنترنت في مراحل زمنية مختلفة، لرصد تفاعلات تطور استخدام الإنترنت والسياقات المجتمعية في الواقع المصري.

وتتمحور مشكلة الدراسة في طرح سؤال أساسي يتعلق بتقييم استخدام التكنولوجيا ودورها في التغيير الاجتماعي، وهو: هل يمثل استخدام الإنترنت وتأثيرها في العملية السياسية منحنى خطيًا يحتم ربط انتشار استخدام الإنترنت وتطبيقاتها بتنامي دورها كأداة للاتصال السياسي؟ بمعنى آخر: هل يمكن تفسير استخدامات وتأثيرات الإنترنت في المجال السياسي من خلال العلاقة السببية القائمة على أن انتشار التكنولوجيا يقود لتنامي دورها في إحداث التغيير السياسي بشكل حتمي، أم أن العلاقة الجدلية بين تطور استخدام التكنولوجيا وتفاعلاتها مع السياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية هي التي تفسر الإقبال أو التراجع عن استخدام الإنترنت كأداة للاتصال السياسي؟

الإطار النظري للدراسة:

مداخل دراسة العلاقة بين التكنولوجيا والمجتمع:

طرح (فوكس Fuchs 2010) ثلاثة مقتربات أساسية لدراسة العلاقة بين التكنولوجيا والمجتمع، وهي: مدخل الحتمية التكنولوجية Technological determinism ومدخل البناء الاجتماعي للتكنولوجيا The social construction of technology ومدخل التقييم المركب الجدلي للتكنولوجيا complex and dialectical technology assessment .

ونظرية حتمية وسائل الإعلام Media determinism أو الحتمية التكنولوجية Technological determinism هي إحدى النظريات السائدة لتفسير العلاقة بين التكنولوجيا والمجتمع. ويرى (شاندلر Chandler 1995) أن الحتمية التكنولوجية هي إحدى النظريات الرائدة لتفسير التغير الاجتماعي. وتفترض النظرية أن التكنولوجيا هي محرك أساسي في التاريخ؛ حيث يرى أولئك المهتمون بالتطورات التكنولوجية وخاصة تكنولوجيا والإعلام من منظور حتمي أن التكنولوجيا هي المتغير الأوحد الذي ينتج عنه التغير الاجتماعي، ويُنظر إلى التكنولوجيا باعتبارها المتغير الأساسي الذي يشكل النظام الاجتماعي .

على العكس من ذلك، طرح مجموعة من باحثي الاجتماع اتجاهًا بديلًا للحتمية التكنولوجية، وهو مدخل البنى الاجتماعية للتكنولوجيا أو ما يمكن تسميته بالحتمية الاجتماعية (Social Construction of Technology Approach (SCOT)؛ حيث يرى (بينش وبيجيكر 1987 Pinch and Bijker) أن التكنولوجيا بناء اجتماعي، وأن تصميمها هو بمثابة إعلان عن كيف تفسر المجموعات المنتجة للتكنولوجيا الواقع الاجتماعي، وكذلك تصوراتها الاجتماعية للحلول التي تراها مناسبة لعلاج المشكلات المجتمعية . وهذا المدخل لا يعتبر التكنولوجيا عاملًا في التغيير الاجتماعي على الإطلاق، حيث إنها لا تساهم من قريب أو بعيد في تشكيل المجتمع , ويمكن القول إن

هذا الاتجاه هو الوجه الآخر للحتمية، وأنه يستبدل الحتمية التكنولوجية بالحتمية الاجتماعية، حيث يؤكد على انتهاء فرضية أن التكنولوجيا هي التي تقرر للمجتمع، ولكن على العكس المجتمع هو الذي يقرر التكنولوجيا بشكل كامل ومطلق. وكما هو واضح فإن النظريتين تقومان على تفسير سببي أحادي لعلاقة التكنولوجيا بالمجتمع.

المدخل الثالث الذي يتجنب حتمية التكنولوجيا أو حتمية البنى الاجتماعية قائم على جدلية علاقة التأثير والتأثر بين التكنولوجيا والمجتمع (Technology and society as dialectical)؛ حيث يفترض أن المجتمع يقرر نوع التكنولوجيا وتصميمها والجوانب التقنية لها، في حين توثر التكنولوجيا في المجتمع بطرق متشابكة؛ حيث يُنظر إلى التكنولوجيا باعتبارها نتاج ظروف مجتمعية وليست حتمية مجتمعية، وأن التغيير الاجتماعي هو نتاج تفاعل بين التكنولوجيا والمجتمع وليس حتمية تكنولوجية. هذا يعني أن الظروف المجتمعية والاهتمامات والصراعات تؤثر على ماهية التكنولوجيا المنتجة، ولكن تأثيرات التكنولوجيا ليست مقررة سلفًا، لأن التكنولوجيا الحديثة معقدة بما لا يكون هناك مجال للتنبؤ بتأثيراتها المحتملة , ويمكن القول إن التكنولوجيا والمجتمع بينهما نظام متداخل ومعقد، ما يعني أن هناك مجموعة من العناصر في هذا النظام، وأن العديد من التفاعلات تحدث بين هذه العناصر وبعضها البعض، ما يشير إلى أن هذا التفاعل بين التكنولوجيا والمجتمع ليس له تأثيرات من جانب واحد فقط. وهذا يقود إلى طرح فرضية بديلة وهي أن التكنولوجيا وسيلة Medium تمكّن وتقيد أي منتج مجتمعي .

ويطرح (وينر Winner, 1980) ما يمكن أن يُسمى بنظرية «السياسية التكنولوجية Technological politics» لدراسة علاقة التكنولوجيا بالمجتمع؛ حيث يرى أن أحد الأفكار التي يجب أن تحظى باهتمام الباحثين وفقًا لهذه النظرية هو أخذ الابتكارات التكنولوجية في الاعتبار وعلى محمل الجد. وبدلًا من الارتكان إلى تفسير استخدامات التكنولوجيا وتأثيراتها في ضوء التفاعل بين قوى اجتماعية، فإنه من المهم أيضًا النظر إلى خصائص التكنولوجيا والصفات المميزة لها. وهو ما يعد استكمالًا لنظرية حتمية

البنــي الاجتماعيــة للتكنولوجيــا Social determination of technology وليــس بديــلًا لهــا، حيــث إن هــذا المنظــور يفــترض أن بعــض أنــواع التكنولوجيــا هــي في حــد ذاتهــا ظاهــرة سياســية Political phenomena .

ويمكــن القــول إن المنظــور النقــدي للحتميــات المطروحــة لدراســة علاقــة التكنولوجيــا بالمجتمــع تطــرح نموذجًــا ثنائيًــا متبــادلًا لــدور وتأثــير التكنولوجيــا في تشــكيل المجتمــع والعكــس بالعكــس. ويقــوم هــذا النمــوذج عــلى فكــرة تفاعــل التطــور التكنولوجــي مــع التناقضــات الاجتماعيــة. وهــذا الطــرح يُمكِّــن الباحثــين مــن رؤيــة العلاقــة الســببية بــين وســائل الإعــلام والتكنولوجيــا مــن جانــب، والمجتمــع مــن جانــب آخــر بأنهــا متعــددة الأبعــاد وبالغــة التشــبيك. كــما أنــه يفــترض أن الاحتــمالات التــي يمكــن إدراكهــا للعلاقــة بــين التكنولوجيــا والمجتمــع تتوقــف عــلى طبيعــة المجتمــع واهتمامــات أعضائــه وهيــاكل الســلطةPower structures والتناقضــات الاجتماعيــة التــي تحــدد تصميــم واســتخدام التكنولوجيــا بطــرق متعــددة .

نظرية الحتمية التكنولوجية Technological Determinism

نظريــة الحتميــة التكنولوجيــة تنظــر إلى التكنولوجيــا كعامــل خارجــي لا يخضــع لســيطرة البنــي الاجتماعيــة، وأنهــا هــي التــي تحــدد توجــه وتطــور المجتمــع في المســتقبل. ووفقًــا لنظريــة الحتميــة، فــإن التكنولوجيــا تحيــا وتنشــط مــن تلقــاء نفســها، وتعتــبر موجهــة وقائــدة للتغــير الاجتماعــي.

ومــن رواد الحتميــة التكنولوجيــة الباحثــان البــارزان في تفســير التغيــير الاجتماعــي مــن خــلال وســائل الاتصــال (إنيــس Innis) و (ماكلوهــان McLuhan)؛ حيــث ادعــى إنيــس، الــذي بحــث احتــكار المعرفــة، أن الســيطرة عــلى وســيلة الاتصال الأساســية في كل مجتمــع هي أداة لتحقيق الســيطرة السياســية والاجتماعية. ولأن تفســيره يســتند إلى مفاهيــم متعلقــة بالزمــان والمــكان، فهــو يفــسر ظهــور واختفــاء الأنظمــة في التاريــخ البــشري بنــاء عــلى وســائل الاتصــال التي تظهــر وقتهــا. ويعتقــد «إنيــس» أن التطــورات الاجتماعية

والثقافية والسياسية والاقتصادية لكل فترة تاريخية يمكن أن تكون ذات صلة مباشرة بتكنولوجيا وسائل الاتصال الجماهيري في تلك الفترة . إن حتمية (إنيس Innis, 1951) تتضح من خلال ما كتبه تحيزًا لوسائل الاتصال، حيث يرى أن تبني وسائل الاتصال الحديثة يقود حتمًا في النهاية إلى حضارة جديدة .

بينما يرى (ماكلوهان McLuhan, 1967) باعتباره أحد أبرز منظري الحتمية التكنولوجية وحتمية وسائل الإعلام أن «الوسيلة هي التي تشكل وتسيطر على شكل ومدى العلاقات والأفعال الإنسانية ... إن القوة الكامنة في بنية الوسيلة الإعلامية هي الوسيلة نفسها» . وحينما نظر ماكلوهان إلى التاريخ أخذ موقفًا يقوم على الحتمية التكنولوجية، حيث إنه آمن بأن الاختراعات التكنولوجية المهمة هي التي تؤثر تأثيرًا أساسيًا على المجتمعات. ويرى ماكلوهان أن التحول الأساسي في تكنولوجيا الاتصال تزامن مع التحولات الكبرى، ليس في التنظيم الاجتماعي فقط، بل في الأحاسيس الإنسانية أيضًا .

وينسب الباحثون مصطلح الحتمية التكنولوجية Technological determinism إلى عالم الاجتماع والاقتصاد الأمريكي (تورشتاين فيبلن Thorstein Veblen)، ويقوم المفهوم في الوقت الحالي على افتراض أن التكنولوجيا الجديدة New technology بصفة عامة هي السبب الأساسي فيما يلي:

- التغيرات الاجتماعية والتاريخية في المنظومة المجتمعية على المستوى الأكبرMacrosocial level.

- التأثيرات النفسية والاجتماعية الكامنة والعميقة على المستوى الأصغر، أو على المستوى الفردي Microsocial level لمن يستخدم أدوات تكنولوجية معينة بصفة منتظمة .

ويرى (هايلبرونر Heilbroner, 1967) أنه لفهم أكثر لنظرية الحتمية فإنه يجب طرح السؤال التالي: هل يمكن لتكنولوجيا الكمبيوتر أن تشكل حتميًا نظامًا اجتماعيًا

جديـدًا ؟ ووفقًـا للداعمـين لنظريـة الحتميـة التكنولوجيـة، فـإن الإجابـة يجـب أن تكـون بشـكل إيجـابي، حيـث يـرون أن التكنولوجيـا تقـف بعيـدة عـن العلاقـات الاجتماعيـة والفعـل الإنسـاني. والآلـة تحيـا وتنمـو ذاتيًـا وهـي قـادرة عـلى قيـادة السـلوك الإنسـاني. وبهـذه الطريقـة فـإن الفعاليـات الاجتماعيـة المعقـدة هـي نتيجـة منطقيـة Plausible result لفعـل التكنولوجيـا أكـثر مـن كونهـا مـن فعـل الوحـدات الإنسـانية .

مـن هـذا المنظـور، فـإن الحتميـة التكنولوجيـة تقـوم عـلى فرضيـة أن هنـاك علاقـة سـببية بـين التكنولوجيـا والتغيـير الاجتماعـي، وأن أي وسـيلة اتصـال أو أداة تكنولوجيـة لهـا نفـس التأثـير عـلى المجتمـع والنظـام الاجتماعـي. فـإذا كان هـذا التأثـير إيجابيًـا فنحـن نتحـدث عـن تفـاؤل تكنولوجـي Techno-optimism ، وإذا كان هـذا التأثـير سـلبيًا فنحـن نتحـدث عـن تشـاؤم تكنولوجـي Techno-pessimism. وكلاهـما - التأثـير الإيجـابي والسـلبي - بعديـن معياريـين للحتميـة التكنولوجيـة، يقـودان إلى الافـتراض بوجـود اتجـاه واحـد في علاقـة التأثـير والتأثـر بـين التكنولوجيـا والمجتمـع، قائـم عـلى افـتراض أن التأثـير التكنولوجـي ضروري لا فـكاك منـه، مـع تجاهـل تـام للعلاقـة الجدليـة التفاعليـة التـي تحكـم علاقـة التكنولوجيـا بالمجتمـع .

وأصبحـت نظريـة الحتميـة التكنولوجيـة مؤثـرة في دراسـات علاقـة وسـائل الاتصـال والإعـلام والمجتمـع عـبر العديـد مـن الباحثـين، مثـل (تشـارلز هورتـون كـوولي Charles Horton Cooley) الـذي يـرى: «أننـا لا نسـتطيع فهـم أي شيء بطريقـة صحيحـة إذا لم نـدرك الحالـة الخاصـة بـأن ثـورة الاتصـال خلقـت عالمًـا جديـدًا لنـا». تطـورت النظريـة منـذ ظهورهـا في نهايـات القـرن المـاضي إلى فرعـين أساسـيين هـما: «حتميـة صارمـةHard determinism» و «حتميـة ناعمـة Soft determinism». والحتميـة الصارمـة تنظـر إلى التكنولوجيـا باعتبارهـا العامـل الأكـثر كفـاءة وفعاليـة وأنهـا ضروريـة لإحـداث التغيـير الاجتماعـي، بينـما تشـير الحتميـة الناعمـة إلى أن التكنولوجيـا تعتـبر عامـلًا أوليًـا مهـمًا يمكـن أن ييـسر عمليـة التغيـير الاجتماعـي. بمعنـى آخـر، وفقًـا للحتميـة الصارمـة، فـإن البنـى الاجتماعيـة تظهـر وترتقـي وتنمـو كاسـتجابة لفعـل التطـورات التكنولوجيـة. في حـين

أن الحتمية الناعمة تبتعد عن الربط المباشر بين فعل التكنولوجيا والتغير الاجتماعي، وتحاول أن تفسر ذلك في إطار مصفوفة تشمل ظروف اجتماعية وسياسية، ولكن بما يظهر حتمية التغيير المرتبط بالتكنولوجيا في نهاية المطاف. وبالرغم من أن هناك تمايزًا بين هذين الطرحين، فإن الحدود بينهما هلامية ومرنة؛ حيث يمكن الانزلاق من طرح إلى آخر دون أن ندرك ما هي حدود الدور الصارم Hard وأين هو الدور الناعم Soft للتكنولوجيا في عملية التغير الاجتماعي .

ويمكن تلخيص نظرية الحتمية التكنولوجية بالقول إنها: تقوم على فرضيتين أساسيتين وهما (1) أن القاعدة التكنولوجية في المجتمع هي القوة الأساسية التي توثر على جميع أنماط الحياة في المجتمع. (2) وأن التغيرات التكنولوجية هي المصدر الوحيد للتغير الاجتماعي. ويرتبط بالجزء الأول من الحتمية التكنولوجية في أحد معانيه باستقلالية autonomous التطور التكنولوجي عن المجتمع، بما يعني أن التكنولوجيا تنمو وتتطور بعيدًا عن المجتمع out of Society، حرفيًا أو مجازيًا. أما الجزء الثاني من النظرية فيقوم على أن التغير التكنولوجي يقود إلى تغيير اجتماعي حتمي .

نقد نظرية الحتمية التكنولوجية:

يرى الكثير من الباحثين أنه من الأفضل أن يتم تقييم العلاقة بين التكنولوجيا والمجتمع من منظور جدلي، بدلًا من تبني نظرية الحتمية التكنولوجيا, والتي تنظر إلى العلاقة بتوجه أحادي السبب والنتيجة في إطار تقييمها لتأثير التكنولوجيا على المجتمع. ويطرح بعض الباحثين ما يطلق عليه عملية البناء المشترك Mutual constitution وتسمى أيضًا بالحتمية متعددة الأبعادMultiple determination ، وهو أحد المداخل البحثية المضادة للحتمية التكنولوجية. وتفترض أن التغيير الاجتماعي عملية معقدة وتعتمد على أفعال القوى الاجتماعية المختلفة وتتحرك في مسارات خطية ولا خطية وتتسم بالامتزاج والتفاوت في معدلات التطور .

ويـرى (كاري Carey, 1967) أن أحـد الانتقـادات المؤثـرة التـي وجهـت لإنيـس وماكلوهـان، أنهـما يريـان أن تكنولوجيـا الاتصـالات تقـرر البنـى الاجتماعيـة، وأنهـا أيضًـا محـرك التغيـير الاجتماعـي . ويؤكـد (موسـكو Mosco, 2004) عـلى ضرورة الأخـذ في الاعتبـار التفاعـل بـين المكونـات الثقافيـة للمجتمـع مـع الاقتصـاد السـياسي والتكنولوجيـا، حتـى يتثنـى للباحثـين تقديـم تفسـيرات أكـثر عمقًـا لتأثـير التكنولوجيـا عـلى المجتمـع . ويجـادل (هيرسـت وهاريسـونHirst & Harrison, 2007) بـأن التغـير التكنولوجـي هـو في الأغلـب الأعـم فعـل تراكمـي، ويُنتَـج عـادة بفعـل الظـروف الاجتماعيـة، وهـو نتـاج سلسـة مـن التناقضـات والصراعـات والقـرارات المجتمعيـة .

ويرفـض (نيومـانNeuman 1991) تبنـي نمـوذج بسـيط يقـوم عـلى الربـط الخطـي المبـاشر بـين القـوى التكنولوجيـة (السـبب) وحتميـة تغييرهـا للواقـع الاجتماعـي والقيـم الثقافيـة (النتيجـة)، وبـدلًا مـن ذلـك انحـاز إلى نمـوذج يقـوم عـلى فرضيـة التفاعـل بـين قـوى التكنولوجيـا والتغيـيرات الاجتماعيـة والثقافيـة. وقـد ميـز نيومـان بـين اتجاهـين أساسـين مـن الدراسـات في هـذه السـياق. الأول مـا أسـماه النظريـات القائمـة عـلى تأثـير كيـان واحـد Monist Theories، والتـي تحـدد ميكانيـزم واحـد حتمـي يقـود إلى التغيـير الاجتماعـي، والثـاني النظريـات المتوازنـة Balanced Theories والتـي تؤكـد عـلى متغـير متعـدد الأوجـه Multiple Variable والتفاعـلات التـي تحـدث في السـياقات الاجتماعيـة.

الخلاصـة أن نويمـان نـأى بنفسـه عـن دعـاة الحتميـة التكنولوجيـة الذيـن يتنبئـون بالطريـق التـي تقـود إليـه وسـائل الإعـلام الجديـدة مـن خـلال معرفـة مـدى قدرتهـا عـلى تحقيـق التحـول الديمقراطـي بشـكل آلي، أو عـلى الجانـب الآخـر دعمهـا للأنظمـة السـلطوية أو الاسـتبدادية, كـما أنـه تجنـب في نموذجـه الوقـوع في شرك الحتميـة السياسـية political determinism والتـي تفـترض عـدم وجـود أي تأثـير للعوامـل التكنولوجيـة عـلى الإطـلاق، بإدماجـه للمتغـيرات التكنولوجيـة ضمـن العوامـل أو المتغـيرات التـي يجـب أن تؤخـذ في الاعتبـار في بحـث التغـيرات المجتمعيـة .

إلى جانب ذلك، فإن الحتمية التكنولوجية تم تفنيدها من خلال فرضيات نظريتين يتم استخدامهما لتفسير العلاقة بين التكنولوجيا والتغيير الاجتماعي، وهما نظرية الحتمية السوسيو-ثقافية Sociocultural determinism ونظرية الطوعية Volunteerism . ووفقًا لـ (شاندلر Chandler) فإن النظرية الأولى تفترض أن التكنولوجيا ووسائل الإعلام تخضعان تمامًا في تطورهما واستخداماتهما للسياقات السوسيو-سياسية Socio-political والتاريخية والثقافية؛ بينما تفترض الثانية سيطرة الأفراد المستخدمين للتكنولوجيا على الأدوات التي يرون استخدامها أو يرغبون في استخدامها . وينطلق هذا التحليل من الانتقادات التي توجه لنظرية الفجوة الرقمية في ثنائية من لديهم أو من ليس لديهم information haves and have-nots في علاقة المجتمعات بالوصول إلى التكنولوجيا واستخدامها. فبعيدًا عن هذا التصنيف الثنائي، يجب النظر إلى أولئك الذين يريدون أو لا يريدون information want-nots اقتناء واستخدام التكنولوجيا. أيضًا هناك المتسربون من استخدام الإنترنت Internet drop-outs على سبيل المثال، وهم أولئك الذين أتيحت لهم فرصة الاستخدام وقرروا لأسباب مختلفة الخروج من مجموع المستخدمين .

كما أن المنظور الخاص بالطوعية Voluntarism يطرح تحديًا آخر للحتمية التكنولوجية، إذ إن الطوعية تؤكد على حرية الفرد في الاختيار بين بدائل متنافسة، وهذه الفطرة الإنسانية مناقضة للحتمية؛ حيث يصر علماء الوجودية على أن البشر كيانات نشطة، وليست مسلوبة الإرادة أو ميكانيكية الاختيار أمام الظروف الاجتماعية والاقتصادية أو الظروف التكنولوجية . ويرى العديد من الباحثين أن «ماكلوهان» لم يقدم براهين، لكنه استدل بشكل أساسي على الأمثلة التاريخية، والتاريخ يقدم أمثلة على كل شيء، لكنه لا يقدم براهين. ومن الأمثلة المعاكسة لما قدمته الحتمية التقنية أن تطور الطباعة في الغرب ساهم في تعزيز الفردية وتعزيز النهضة، بينما أدى ظهورها في الصين إلى تمركز المعرفة وتمركز السلطة .

ففي الوقت الذي يؤمن فيه ماكلوهان بـ «الحتمية التكنولوجية»، يبقى السؤال: هل تلغي هذه الحتمية شعور الإنسان بأنه مخلوق له كيان مستقل قادر على التغلب على هذه الحتمية التي تنشأ نتيجة لتجاهل الناس لما يحدث حولهم ؟ حيث تقف الحتمية موقفًا متناقضًا مع مذهب الإرادة الحرة في شكله الفردي أو الجمعي في اختيار التكنولوجيا وتحديد دورها في التغيير الاجتماعي ؛ حيث إن التكنولوجيا ليست هي الكائن، فالتقنية مليئة بالوعود بالنسبة للسياسة، لكنها ليست السياسة بحد ذاتها، فهي لا تغير شيئًا مما هي الديمقراطية عليه حتى لو كان استخدام وسائل الإعلام يغير آليات التدريب على ممارسة الديمقراطية . كما أن منظور الحتمية يقلل من الاحتمالات الأخرى المطروحة المرتبطة بديمقراطية المشاركة في البيئة التكنولوجية Democratic Engagement with Technology. وهذا الافتراض الحتمي يقدم فرصًا قليلة للاختيار، فإما القبول التام بفرضية تأثير التكنولوجيا على المجتمع وقيادتها للتغيير الاجتماعي دون نقد، أو رفض تأثير التكنولوجيا على المجتمع .

تطور استخدامات الإنترنت في مصر:

1- تطور معدلات الوصول إلى الإنترنت:

تكشف البيانات أن استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي وتحديدًا الفيسبوك في مصر تتطور بشكل تصاعدي؛ حيث تشير الإحصائيات إلى أن معدلات استخدام الإنترنت في مصر حتى ديسمبر 2014 زادت عن 50% من عدد السكان، كما هو موضح في الشكل التالي:

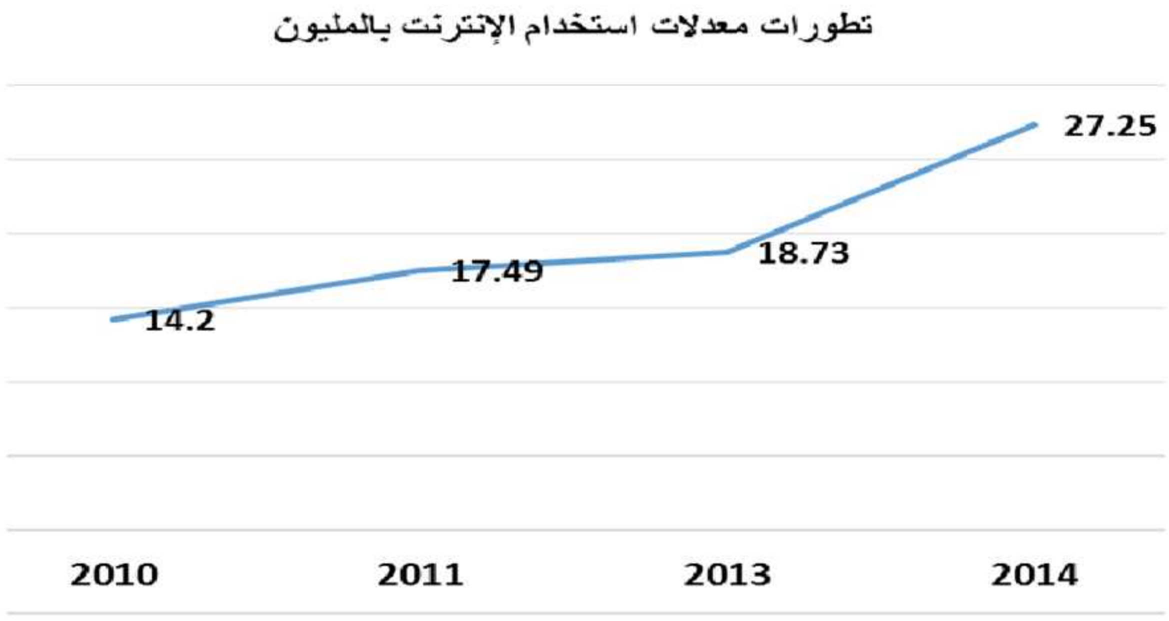

شكل رقم (1): يوضح تطور استخدام الإنترنت في مصر (2010- 2014)

وتظهر هذه البيانات أن الإنترنت كوسيلة اتصال شهدت تطورًا في معدلات الاستخدام من 14.2 مستخدم في 2010، إلى 27.25 مليون مستخدم بنهاية 2014، بما يعني تضاعف معدلات الاستخدام تقريبًا خلال الأربع سنوات ؛ ما يعني أن معدلات استخدام الإنترنت في مصر نسبة إلى عدد السكان قد ارتفعت من 21.6% عام 2010 لتصل إلى 31.7% عام 2014. كما تشير الإحصائيات إلى أن معدلات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي تتزايد أيضًا بشكل مطرد؛ فعلى سبيل المثال، تشير الإحصائيات إلى أن عدد مستخدمي فيسبوك في مصر اقترب من 28 مليون مستخدم خلال عام 2016، مقارنة بـ 4.5 مليون مستخدم في 2010 .

2- تطور استخدام الإنترنت في المجال السياسي:

بدأ الاستخدام السياسي للإنترنت متزامنًا في شكله، وإن اختلف في طبيعة الاستخدام، وذلك مع بداية استخدامه في الولايات المتحدة وغيرها من الدول التي بدأت استخدام الإنترنت كوسيلة للاتصال السياسي؛ حيث بدأ المرشحون والأحزاب السياسية استخدام الإنترنت في التواصل السياسي منذ عام 2004 . وتطور استخدامه

في المجال السياسي وبخاصة بعد ظهور تطبيقات شبكات التواصل الاجتماعي Social Networking Sites (SNSs) والتدوين الإلكتروني Blogging. وتم رصد استخدام الإنترنت سياسيًّا في العديد من الفعاليات في مصر مثل احتجاجات عمال المحلة في إبريل 2008، وحركات الاحتجاج السياسي اللاحقة لها، ومثال ذلك صفحة «كلنا خالد سعيد» على الفيسبوك في عام 2010.

ولم يكن دور الإنترنت السياسي مقصورًا على استخدامات الحركات المعارضة، ولكن أيضًا استخدمه الحزب الحاكم والمرشحون في انتخابات 2010 كوسيلة للتواصل السياسي. وقد وصلت ذروة الاستخدام السياسي للإنترنت بالتزامن مع ما يعرف «بالربيع العربي» وثورة 25 يناير 2011 في مصر؛ حيث أوضحت دراسة أنه قبيل الثورة بأيام وتحديدًا منذ 11 يناير 2011 تم تدشين 30 صفحة ومجموعة مصرية على الفيسبوك تدعو للتظاهر يوم 25 يناير. وقد زاد هذا العدد إلى 126 صفحة في 24 يناير، فيما بلغت في اليوم السابق لـ 11 فبراير 2313 صفحة؛ كما أن عدد أعضاء هذه الصفحات بدأ بـ 365 ألفًا في 11 يناير، ووصل إلى 34 مليون في 11 فبراير، وقد نشرت هذه الصفحات 9 آلاف بوست كتب حولها 461 ألف تعليق. وفى الفترة نفسها استقبل تويتر 12 ألف تغريدة من ميادين مصر المختلفة، وأعيد إرسالها نحو 72 ألف مرة وأنتج منها 93 مليون نسخة، فيما استقبل يوتيوب 1064 فيلم فيديو خاص بالثورة .

وبالرغم من اتفاق العديد من الباحثين والمراقبين على دور الإنترنت في إتاحة مصادر متنوعة للمعلومات والمعرفة السياسية وقدرتها على الحشد والتعبئة، وتحفيزها على المشاركة المجتمعية والسياسية، فإن هناك من يرى أن الربط بين تطور استخدام الإنترنت وتطبيقاتها وإحداث الثورات السياسية والتبشير بمقرطة العالم العربي ومصر، هو بمثابة تبنٍ لنظرية الحتمية التكنولوجية؛ حيث إنه من الأفضل الالتفات إلى العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية ودورها في التغيير الاجتماعي، جنبًا إلى جنب مع التطور التكنولوجي .

الإطار المنهجي للدراسة:

تساؤلات وفروض الدراسة:

تطرح هذه الدراسة سؤالًا أساسيًّا وهو: ما مدى تطور استخدامات الناخبين في مصر للإنترنت خلال الانتخابات البرلمانية والرئاسية وتأثيراتها عليهم في ضوء نظرية الحتمية التكنولوجية؟ حيث تفترض النظرية أن التغير التكنولوجي يقود التغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وينبثق عن هذا السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية، وهي:

1. ما معدلات اهتمامات الناخبين بالشئون السياسية في الفترات المختلفة التي خضعت للدراسة؟
2. ما مدى تطور استخدامات الإنترنت كمصدر للمعلومات السياسية؟
3. ما مدى تطور الاعتماد على الإنترنت خلال الانتخابات ؟
4. ما أشكال التطور الخاصة بممارسة أنشطة الحملات الانتخابية من خلال الإنترنت؟
5. ما تقييم المبحوثين لدور الإنترنت في العملية السياسية في الفترات المختلفة التي خضعت للدراسة؟
6. ما حدود التأثير السياسي للإنترنت على المستخدمين خلال الفترات المختلفة التي خضعت للدراسة؟
7. ما تقييم المبحوثين لمصداقية الإنترنت كوسيلة للاتصال السياسي في الفترات المختلفة التي خضعت للدراسة؟
8. إلى أي مدى تطورت اتجاهات الناخبين المصريين نحو مستقبل الإنترنت كوسيلة للتواصل السياسي؟

9. ما تأثير متغيرات مثل الاهتمام بالسياسية، التعليم، السن، النوع الاجتماعي على استخدامات وتأثيرات الإنترنت السياسة؟

فروض الدراسة:

في ضوء نظرية الحتمية التكنولوجية، تناقش الدراسة الفرضين التاليين:

- كلما زاد الاهتمام بالسياسة، زاد الاعتماد على الإنترنت كوسيلة للاتصال السياسي في أثناء الانتخابات (رفض نظرية الحتمية التكنولوجية Technology doesn't determine).

- كلما زاد استخدام الإنترنت، زاد الاهتمام بالشئون السياسية في أثناء الانتخابات (قبول نظرية الحتمية التكنولوجية Technology determine) .

نوع الدراسة:

يعتبر هذا البحث من البحوث الوصفية التي تركز على وصف طبيعة وسمات وخصائص مجتمع معين، وتكرار حدوث الظواهر المختلفة فيه، وهو ما يسمح بالقياس الكمي، وأيضًا خضوع البيانات للتحليل الكيفي مما يساعد على التعميم والتنبؤ .

مناهج الدراسة:

منهج المسح: حيث تم تبني المسح Survey لعينة من الجمهور العام، وذلك لجمع معلومات تفصيلية حول تطور استخدامات الإنترنت في أثناء الانتخابات، وانعكاسات ذلك على الفاعلية السياسية للمستخدمين، إضافة لجمع بيانات تساعد الباحث على اختبار فرضية الدراسة، من خلال تحليل العلاقة بين متغير الاهتمام السياسي واستخدامات الإنترنت بغرض التواصل السياسي، وأيضًا رصد التباين بين مفردات العينة وفقًا لمتغيرات النوع والسن ومستوى التعليم. واعتمدت الدراسة على أسلوب المسح بالعينة، وذلك لصعوبة إجراء الحصر الشامل لمجتمع الدراسة.

منهج الدراسات المستعرضة المتكررة Repeated Cross-sectional Studies: وهو منهج تتبعي يعتمد على مسح عينة مختلفة من الجمهور المستهدف في لحظة زمنية معينة (الانتخابات مثلًا) بشكل متكرر باستخدام نفس استمارة الاستبيان، أو بمعنى آخر نفس الأسئلة، لرصد الممارسات والاتجاهات والمعارف. وبالرغم من تشابه هذا المنهج في أهدافه مع منهج الدراسات التتبعية Longitudinal Studies في رصد الظواهر الاجتماعية على فترات زمنية مختلفة، فإنه يختلف عنه في طبيعة عينة الدراسة، حيث إنه يعتمد على نفس العينة. ووفقًا لمنهج الدراسات المستعرضة المتكررة، فإن البيانات التي يتم الحصول عليها لا توفر فقط معلومات عن حجم أو كثافة الظاهرة موضوع الدراسة، ولكن أيضًا تفيد في المساعدة على رسم آليات التعامل مع اتجاهات الظاهرة مجال الدراسة. ويساعد هذا النوع من البحوث في رصد وفهم التغييرات المجتمعية عبر مراحل زمنية مختلفة، مرتين على الأقل .

المنهج المقارن: تم استخدام هذا المنهج باعتباره من المناهج المساعدة في إجراء مقارنات كمية وكيفية بين مجتمع الدراسة حول أنماط استخدام وتأثير الإنترنت في الانتخابات، وأيضًا المقارنة عبر فترات زمنية مختلفة وأنماط متباينة من الانتخابات؛ حيث سعت الدراسة للمقارنة بين المبحوثين في ضوء متغيرات تشمل: درجة الاهتمام بالسياسة والنوع الاجتماعي والعمر ومستوى التعليم، بالإضافة إلى المقارنة بين استخدامات عينة من الجمهور للإنترنت خلال الانتخابات البرلمانية 2010 و 2011، والانتخابات الرئاسية 2012 و 2014.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتحدد مجتمع الدراسة في عينة عشوائية ممن لهم حق الانتخاب (+20 عامًا) في وقت إجراء الانتخابات في كل مرحلة زمنية. تمت المقابلات بالشكل المباشر مع المبحوثين من خلال الاتصال الشخصي المباشر. وتم اختيار العينة من إقليم القاهرة الكبرى (القاهرة، الجيزة، القليوبية)، حيث بلغت 1234 مفردة، وتوزعت على مناطق

ذات مستوى اجتماعي- اقتصادي منخفض (D&C)، ومناطق ذات مستوى اجتماعي- اقتصادي متوسط (B)، ومناطق ذات مستوى اجتماعي- اقتصادي مرتفع (A). وجاءت مواصفات العينة كالتالي:

جدول رقم (1): يوضح خصائص عينة الدراسة

السنة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٤	الإجمالي	٪
النوع						
ذكور	١٢٦	١٢١	٢١٠	١٩٨	٦٥٥	٥٣
أناث	٩٠	٩٧	١٩٠	٢٠٢	٥٧٩	٤٧
السن						
< ٢٥	٦٩	٤٩	١١١	٩٦	٣٢٥	٢٦,٣
٢٦-٤٥	٩٢	٩٥	٢٠١	٢٢٨	٦١٦	٥٠
٤٦-٦٥	٤٧	٦٦	٧٩	٦٩	٢٦١	٢١
> ٦٥	٨	٨	٩	٧	٣٢	٢,٧
مستوى التعليم						
غير حاصل على شهادة	٠	٩	١٠	٢	٢١	١,٧
تعليم أساسي	٧	١٤	٢١	١٧	٥٩	٤,٨
شهادة متوسطة وفوق المتوسطة	٢٧	٣٧	٧٧	٧٩	٢٢٠	١٧,٨
شهادة جامعية	١٥٠	١٣٠	٢٦٥	٢٤٤	٧٨٩	٦٤
شهادة فوق الجامعية	٣٢	٢٨	٢٧	٥٨	١٤٥	١١,٧
الإجمالي	٢١٦	٢١٨	٤٠٠	٤٠٠	١٢٣٤	١٠٠

كما يوضح الشكل التالي معدلات استخدامات الإنترنت في عينة الدراسة:

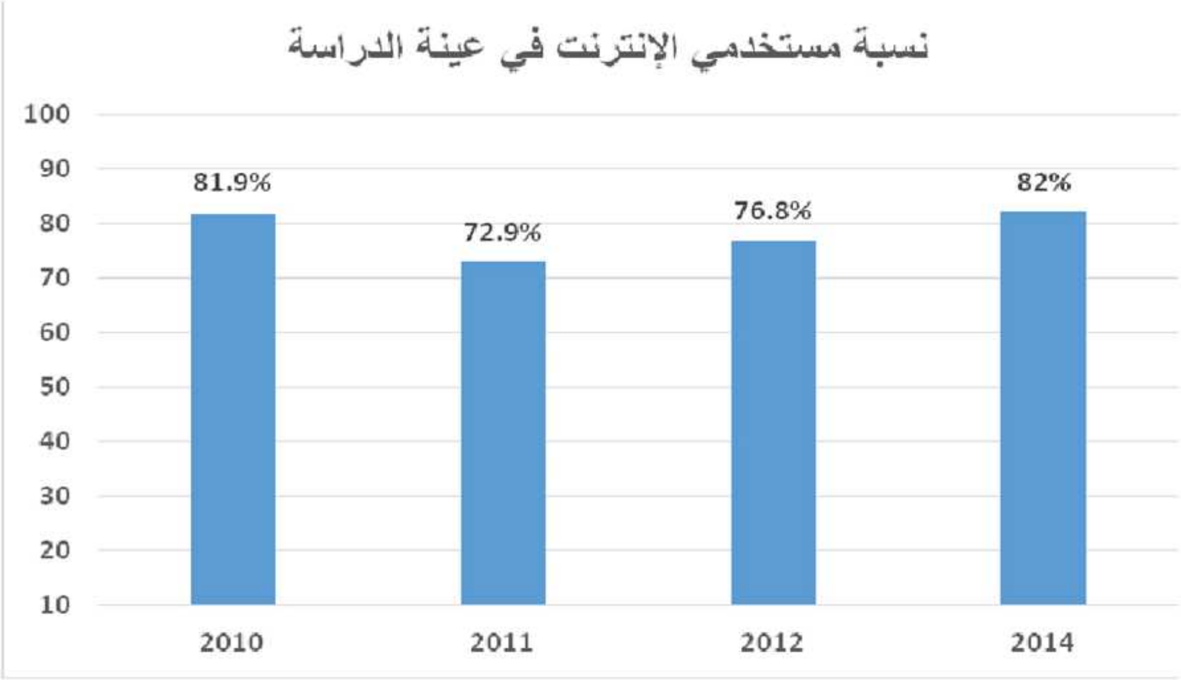

شكل رقم (2): يوضح نسبة مستخدمي الإنترنت في عينة الدراسة

توضح النتائج في الشكل السابق أن معدلات استخدام الإنترنت بين أفراد عينة الدراسة في أثناء الانتخابات تعد مرتفعة بالمقارنة بمتوسط الاستخدام على المستوى القومي (39.9% في مايو 2013) و (52.4% في مايو 2014)، والفروق بين النسب ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (.027).

أداة جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على أداة المسح من خلال استمارة استبيان تكونت من عدد 25 سؤالًا تنوعت بين أسئلة مغلقة ومتعدد الاختيارات ومفتوحة وتقييمية. وتمثل الأسئلة ثلاثة محاور أساسية، بالإضافة إلى الجزء الخاص بالبيانات الديموجرافية ودرجة الاهتمام بالسياسة؛ حيث شمل المحور الأول من الاستبيان أسئلة تدور حول مدى الاهتمام بالسياسة ومعدلات استخدام الإنترنت في الانتخابات، ومصادر الحصول على المعلومات السياسية، ومعدلات الاعتماد على الإنترنت للحصول على معلومات خاصة بالانتخابات.

وشـمل الجـزء الثـاني أسـئلة تـدور حـول مـدى المشـاركة في أنشـطة الحملـة مـن خـلال الإنترنـت وكذلـك أنمـاط المشـاركة، ومـدى تطـور الأنشـطة التـي يمارسـها المسـتخدمون، ومـدى تأثـير الإنترنـت عـلى معـدلات معرفـة ومشـاركة المسـتخدمين, بينـما شـمل الجـزء الثالـث مـن الاسـتبيان أسـئلة تتعلـق بتقييـم دور المبحوثـين لتطـور دور الإنترنـت في العمليـة السياسـية، ومـدى ثقـة المسـتخدمين في الإنترنـت كوسـيلة للتواصـل السـياسي، وتقييـم مسـتقبل الإنترنـت كوسـيلة اتصـال سياسـية. وشـمل الجـزء الأخـير أسـئلة حـول البيانـات الديموجرافيـة وهـي السـن والنـوع ومسـتوى التعليـم، كمتغـيرات للمقارنـة بـين المبحوثـين.

الصدق والثبات:

1. الصدق:

يعـرف الصـدق بأنـه قـدرة أداة القيـاس عـلى أن تقيـس مـا وضعـت لقياسـه، ولتحقيـق هـذا الغـرض تـم عـرض اسـتمارة الاسـتبيان في شـكلها الأولي عـلى خمسـة مـن المحكمـين، للتأكـد مـن ملائمـة الأسـئلة المطروحـة في الاسـتبيان لتحقيـق أهـداف الدراسـة، وتـم إجـراء بعـض التغيـيرات التـي أوصـوا بهـا .

2. الثبات:

يقصـد بالثبـات الحصـول عـلى نتائـج متطابقـة إذا تكـرر اسـتخدام أداة جمـع البيانـات أكـثر مـن مـرة في جمـع نفـس البيانـات أو في قيـاس نفـس الظاهـرة. وتـم الاعتـماد عـلى اسـتخدام أسـلوب الاختبـار وإعـادة الاختبـار Test- Retest لقيـاس ثبـات إجابـات المبحوثـين، حيـث تـم إعـادة مـلء 20 اسـتمارة عـلى نفـس المبحوثـين، في كل مرحلـة انتخابيـة، ومطابقـة إجاباتهـم في كلتـا الحالتـين، وكانـت درجـة الثبـات 95%، وهـي درجـة ثبـات مرتفعـة .

المعالجة الإحصائية للبيانات:

بعـــد الانتهـــاء مـــن عمليـــة جمـــع بيانـــات الدراســـة الميدانيـــة، تـــم ترميـــز البيانـــات واســـتخدام الحاســـب الآلي لعمليـــة التحليـــل، اعتـــماداً عـــلى برنامـــج حزمـــة البرامـــج الإحصائيـــة للعلـــوم الاجتماعيـــة «SPSS»، وتـــم الاعتـــماد عـــلى عـــدد مـــن الأســـاليب الإحصائيـــة وأهمهـــا:

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (Chi Square Test) ومعامل التوافق (Contingency Coefficient) ومعامل ارتباط بيرسون واختبار (T-Test) واختبار تحليل التباين الثنائي (ANOVA).

نتائج الدراسة

مدى اهتمام المبحوثين بالسياسة وعلاقة ذلك بمصادر حصولهم على المعلومات في أثناء الانتخابات:

توضح هذه النتائج أن المبحوثين كانوا أكثر اهتمامًا بالسياسة خلال الانتخابات البرلمانية 2011 والرئاسية 2012 مقارنة بالانتخابات البرلمانية 2010 والانتخابات الرئاسية 2014, وبالرغم من أن المشاركين عبروا عن اهتمامهم بالعملية السياسية في 2014، فإن هذا الاهتمام كان متوسطًا مقارنة بالفترات الأخرى التي خضعت للدراسة.

جدول رقم (2): يوضح مدى اهتمام عينة الدراسة بالشئون السياسية

درجة الاهتمام	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٤	Sig.
مهتم جدًا	١٦,٢٪	٢٤,٨٪	٢٢,٨٪	١٤,٣٪	.000
مهتم	٢٥,٩٪	٢١,١٪	٣٠,٥٪	٣٥,٣٪	.000
محايد	٢٣,١٪	٢١,٦٪	٢٥,٥٪	٢١٪	.000
غير مهتم	٢٣,١٪	٢٤,٨٪	١٥,٥٪	١٩,٥٪	.000
غير مهتم على الإطلاق	١١,٦٪	٧,٨٪	٥٪	١٠٪	.000

حيث تؤكد النتائج في الجدول السابق وجود تباين في الاهتمام بالسياسة بين أفراد عينة الدراسة في أثناء انتخابات 2010 و2014 بالمقارنة بانتخابات 2011 و2014، والفروق دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (.000)، وبدراسة الفروق في ضوء متغيرات الدراسة، توضح النتائج أن الذكور أكثر اهتمامًا من الإناث (M=3.56, Std. Deviation = 1.20) للذكور و(M=3.03, Std. Deviation = 1.18) للإناث،(T=7.91, df=1232, Sig. .000) . كما تشير النتائج أيضًا إلى أن كبار السن +65 والشباب -25 أقل اهتمامًا بالسياسة مقارنة بالفئات العمرية الأخرى (M=2.48, (Std. Deviation 1.24)، (M=2.93, Std. Deviation = 1.16) على التوالي، بينما كانت الفئة العمرية من 26-45 هي الأكثر اهتمامًا بالسياسة (M= 3.56; Std. Deviation 1.18) (df=5; F=13; Sig. .000). كما تؤكد النتائج أن الحاصلين على مؤهلات تعليمية أعلى كانوا أكثر اهتمامًا بالمقارنة بالفئات التعليمية الأخرى (M= 3.13; df=5; F=13; Sig. .000).

جدول (3): يوضح أهم مصادر الحصول على المعلومات السياسية خلال الانتخابات

مصادر المعلومات	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٤	Sig.
التلفزيون	85.2٪	91.7٪	94.5٪	95.3٪	.000
الصحف والمجلات	81.9٪	67.4٪	50.8٪	48.3٪	.000
الإنترنت	51.9٪	59.6٪	67٪	71.8٪	.000
الإذاعة	26.9٪	28.9٪	18.8٪	38.5٪	.000
الموبايل	11.1٪	16.5٪	8.8٪	40٪	.000

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن الإنترنت يشكل أحد أهم وسائل الإعلام التي يحصل منها المبحوثون على المعلومات في أثناء الانتخابات، حيث جاء متقدمًا في الأهمية على وسائل تقليدية مثل الراديو. كما توضح النتائج زيادة متتالية في الاعتماد على الإنترنت، وصلت لذروتها في 2014 بنسبة 71.8% مقارنة 51.9% في 2010. وتشير النتائج أيضًا إلى زيادة متتالية في الاعتماد على التلفزيون في كل الانتخابات، بينما تؤكد النتائج تراجعًا مستمرًا في الاعتماد على الصحف والمجلات. أما بالنسبة للراديو والموبايل فإن النتائج تشير إلى عدم وجود اتجاه واحد في الاعتماد عليهما، وأن هناك تغيرًا في استخدامهما من انتخابات إلى أخرى. والفروق بين نسب الاعتماد على الوسائل الإعلامية خلال انتخابات 2010،2011، 2012، 2014 ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ...

كما تشير النتائج أيضًا إلى أن الذكور يعتمدون بشكل أكبر على الصحف والمجلات والإنترنت والراديو والموبايل (مستوى المعنوية (.000; .000; .05; .009) على التوالي، بينما تعتمد الإناث على التلفزيون بشكل أكبر مقارنة بالذكور (مستوى المعنوية .03). وتوضح النتائج أيضًا أن الشباب يزداد اعتمادهم على الإنترنت والموبايل للحصول على المعلومات ذات الصلة بالانتخابات، مقارنة بالفئات العمرية الأكبر التي تعتمد بشكل أكبر على التلفزيون والصحف (مستوى المعنوية .000; .000; .029; .000) على التوالي، بينما لا توجد بين الفئات فروق ذات دلالة إحصائية في الاعتماد على الراديو، حيث إن مستوى المعنوية > .05

كما توضح النتائج أن الحاصلين على درجات علمية أعلى يعتمدون بشكل أكبر على الصحف والإنترنت والموبايل في الحصول على المعلومات الخاصة بالانتخابات، مقارنة بالفئات الأقل تعليمًا (مستوى المعنوية .008; .000; .000) على التوالي، في حين لا تشير النتائج إلى فروق دالة في الاعتماد على التلفزيون والراديو بين كل الفئات، حيث إن مستوى المعنوية > .05

جدول4 رقم (4): يوضح العلاقة بين الاهتمام بالسياسة ومصادر المعلومات السياسية

درجة الاهتمام السياسي	مهتم جدًا	مهتم	محايد	قليل الاهتمام	غير مهتم على	Sig.
الوسيلة						
التلفزيون	١٨,٧٪	٢٩,٨٪	٢٣٪	٢٠,١٪	٨,٣٪	.784
الصحف والمجلات	٢٢,٦٪	٣٠,٨٪	٢٤٪	١٦,٨٪	٥,٧٪	.000
الإنترنت	٢٤,٢٪	٣٣,٨٪	٢٢,١٪	١٥,٧٪	٤,٣٪	.000
الإذاعة	١٦,٣٪	٢٩,٧٪	٢٦٪	٢٠٪	٨٪	.391
الموبايل	٢٢,٤٪	٣٠,٢٪	٢٢٪	١٧,٣٪	٨,٢٪	.522

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن من هم أكثر اهتمامًا بالسياسة يعتمدون بشكل أكبر على الإنترنت والصحف والمجلات بدرجة تفوق كثيرًا غير المهتمين بالسياسة. بينما تشير النتائج إلى أن من أبدوا عدم اكتراث بالسياسة يعتمدون بدرجة أكبر على التليفزيون والموبايل والإذاعة. وتوضح النتائج العامة في هذا الجدول أن هناك علاقة

بين درجة الاهتمام بالسياسة والوسيلة التي يعتمد عليها المواطنون في الحصول على المعلومات السياسية. والنتائج تؤكد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسب الاعتماد على الإنترنت والصحف والمجلات بين المهتمين بالسياسة وغير المهتمين، عند مستوى معنوية .000 بينما لا تشير النتائج إلى فروق دالة إحصائيًا بين الذين أبدوا اهتمامًا بالسياسة، ومن قالوا إنهم لا يهتمون بالسياسة في الاعتماد على التلفزيون، والإذاعة والموبايل، وذلك عند مستوى معنوية (.498، .375، .144) على التوالي. وهذه النتائج تشير إلى أن الاعتماد على الإنترنت كوسيلة للحصول على المعلومات السياسية يزداد مع تنامي معدل الاهتمام السياسي.

جدول رقم (5): يوضح الفروق بين مصادر المعلومات السياسية للمبحوثين الأكثر اهتماماً بالسياسة

باستخدام t-test

مصادر المعلومات	N	Mean	Std. Deviation	t	df	Sig.
التلفزيون	1143	3.31	1.22	-.677	1232	.498
الصحف والمجلات	720	3.48	1.17	5.75	1232	.000
الإنترنت	797	3.58	1.14	10.86	1232	.000
الإذاعة	350	3.26	1.18	-.888	1232	.375
الموبايل	255	3.41	1.23	1.46	1232	.144

بتحليل العلاقة بين أهم مصادر المعلومات للمهتمين بالسياسة باختبار t-test، كما يشير الجدول السابق، يتضح أن المبحوثين الذين لديهم اهتمام أكبر بالسياسة يعتمدون على الإنترنت في المرتبة الأولى (M=3.58, Std. Deviation 1.14, t=10.86, df=1232, Sig.000)، يلي ذلك الصحف والمجلات (M=3.48, Std. Deviation 1.17, t=5.75, df=1232, Sig.000) ، بمعدلات تختلف عن غيرها من وسائل الإعلام. بينما لا تشير النتائج إلى فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات اعتماد المهتمين بالسياسة على وسائل الإعلام الأخرى (التلفزيون، والإذاعة والموبايل)، حيث إن مستوى المعنوية < .05. هذه النتائج تؤكد أن هناك علاقة بين وجود اهتمام

بالسياسة وزيادة الاعتماد على الإنترنت للحصول على المعلومات السياسية في أثناء الانتخابات.

استخدامات وتأثيرات الإنترنت في الانتخابات وعلاقته بالاهتمام السياسي:

تشير النتائج الإجمالية حول الأنشطة الإلكترونية خلال الحملات الانتخابية، كما يوضح الجدول السابق، إلى تراجع في معدلات الاستخدامات السياسية للإنترنت في أثناء الانتخابات بالمقارنة بين أعوام 2010،2011،2012،2014.

ويمكن القول إن هناك نسبة انسحبت أو تسربت **drop-outs** من استخدام الإنترنت في السياسة, وأن هناك نسبة من المبحوثين لا ترغب أو لا تريد **want-nots** استخدام الإنترنت سياسيًّا، بالرغم من أن لديهم القدرة على الوصول إلى الإنترنت وسبق لهم استخدامه.

جدول رقم (6): يوضح الأنشطة الإلكترونية الخاصة بالحملات الانتخابية

النشاط الإلكتروني	مدى القيام به	2010	2011	2012	2014	Sig.
البحث عن معلومات حول الانتخابات بصفة عامة	دائمًا	59.8%	48.2%	58.6%	32.1%	.000
	أحيانًا	21.4%	40.8%	27.2%	38%	
	نادرًا	9.8%	5.4%	5.2%	12.9%	
	لا على الإطلاق	5.4%	7.7%	8.2%	11.8%	
	لا أعرف / رفض	3.6%	0	.7%	5.2%	
تصفح مواقع الأحزاب السياسية	دائمًا	20.5%	33.8%	32.8%	27.9%	.000
	أحيانًا	22.3%	49.2%	31.7%	31.7%	
	نادرًا	22.3%	3.1%	14.9%	15.3%	
	لا على الإطلاق	25%	11.5%	19.4%	18.1%	
	لا أعرف / رفض	9.8%	2.3%	1.1%	7%	
البحث عن معلومات حول المرشحين	دائمًا	28.6%	26.2%	47.4%	26.8%	.000
	أحيانًا	28.6%	40.8%	27.6%	27.5%	
	نادرًا	9.8%	12.3%	14.2%	18.1%	
	لا على الإطلاق	19.6%	17.7%	9.7%	19.2%	
	لا أعرف / رفض	13.4%	3.1%	1.1%	8.4%	

إرسال واستقبال رسائل بريد إلكتروني حول الانتخابات	دائمًا	13.4%	13.1%	15.3%	7.7%	.000
	أحيانًا	17%	22.3%	26.5%	9.1%	
	نادرًا	9.8%	13.8%	13.8%	22.6%	
	لا على الإطلاق	37.5%	36.2%	40.3%	50.5%	
	لا أعرف / رفض	22.3%	14.6%	4.1%	10.1%	
التعليق والنقاش الإلكتروني حول قضايا الانتخابات	دائمًا	30.4%	34.6%	34.3%	29.3%	.003
	أحيانًا	24.1%	24.6%	28%	24%	
	نادرًا	7.1%	5.4%	11.9%	13.2%	
	لا على الإطلاق	24.1%	20.8%	22.4%	25.8%	
	لا أعرف / رفض	14.3%	14.6%	3.4%	7.7%	
تحميل محتوى متعلق بالانتخابات من الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي	دائمًا	1.8%	4.6%	13.1%	7.7%	.000
	أحيانًا	8.9%	8.5%	20.1%	13.9%	
	نادرًا	7.1%	12.3%	17.5%	16.4%	
	لا على الإطلاق	46.4%	50%	44.4%	49.1%	
	لا أعرف / رفض	35.7%	24.6%	4.9%	12.9%	
التواصل عبر البريد الإلكتروني أو الدردشة مع المرشحين	دائمًا	5.4%	5.4%	11.6%	3.5%	.000
	أحيانًا	9.8%	10%	15.7%	6.3%	
	نادرًا	9.8%	11.5%	13.8%	13.2%	
	لا على الإطلاق	45.5%	48.5%	53.4%	62.4%	
	لا أعرف / رفض	29.5%	24.6%	5.6%	14.6%	
دعوة الناخبين لدعم مرشح معين باستخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي	دائمًا	7.1%	10.8%	10.8%	7%	.0000
	أحيانًا	2.7%	10.8%	18.7%	5.9%	
	نادرًا	6.3%	3.1%	16%	11.1%	
	لا على الإطلاق	51.8%	54.6%	50.4%	59.2%	
	لا أعرف / رفض	32.1%	20.8%	4.1%	16.7%	
توثيق ونشر فعاليات خاصة بالانتخابات عبر الإنترنت ووسائل التواصل	دائمًا	3.6%	4.6%	12.3%	4.5%	.000
	أحيانًا	12.5%	21.5%	12.7%	12.5%	
	نادرًا	8%	10%	11.6%	15%	
	لا على الإطلاق	42.9%	42.3%	53.4%	55.1%	
	لا أعرف / رفض	33%	21.5%	10.1%	12.9%	

تدشين موقع إلكتروني أو صفحة أو حساب عبر وسائل التواصل الاجتماعي ذي صلة بالانتخابات	دائمًا	1.8%	6.9%	3.7%	7%	.002
	أحيانًا	4.5%	7.7%	8.2%	7.7%	
	نادرًا	7.1%	11.5%	11.2%	7.3%	
	لا على الإطلاق	52.7%	52.3%	63.8%	57.8%	
	لا أعرف / رفض	33.9%	21.5%	13.1%	20.2%	
المشاركة في استطلاع رأي إلكتروني خاص بالانتخابات	دائمًا	13.4%	19.2%	26.9%	16.7%	.000
	أحيانًا	18.8%	20.8%	23.1%	22.6%	
	نادرًا	8%	10.8%	9.7%	19.2%	
	لا على الإطلاق	28.6%	27.7%	31.3%	31%	
	لا أعرف / رفض	31.3%	21.5%	9%	10.5%	
مشاركة أو إرسال محتوى إلكتروني ذي صلة بالانتخابات لمستخدمين آخرين	دائمًا	.9%	10%	7.5%	5.2%	.000
	أحيانًا	9.8%	16.2%	13.4%	12.2%	
	نادرًا	8%	5.4%	9.7%	10.1%	
	لا على الإطلاق	45.5%	43.1%	2012	55.4%	
	لا أعرف / رفض	35.7%	25.4%	58.6%	17.1%	

وتوضح النتائج في الجدول السابق أن المبحوثين اعتمدوا على الإنترنت للبحث عن معلومات تخص انتخابات 2010 بدرجة أكبر (59.8%) مقارنة بعام 2014 (32.1%)، والفروق ذات دلالة عند مستوى معنوية (.000). وتشير النتائج أيضًا إلى أنه خلال الانتخابات البرلمانية 2011 كانت معدلات البحث عن معلومات تخص الأحزاب السياسية مرتفعة بنسبة (33.8%)، مقارنة بـ (27.9%) خلال انتخابات 2014، والنتائج دالة عند مستوى معنوية (.000). كما تؤكد النتائج أن معدلات البحث عن معلومات خاصة بالمرشحين خلال انتخابات 2012 كانت الأعلى بنسبة (47.4%) مقارنة بـ (27.9%) خلال انتخابات 2014 والفروق دالة عند مستوى معنوية (.000).

وتشير النتائج أيضًا إلى زيادة استخدامات البريد الإلكتروني خلال انتخابات 2012 حيث بلغت النسبة (15.3%)، مقارنة بـ (7.7%) خلال انتخابات 2014 عند مستوى معنوية (.000). وتؤكد النتائج أيضًا أن التعليق على المواد الخاصة بالانتخابات ارتفع في 2012 إلى (34.3%) مقارنة بـ (29.3%) في انتخابات 2014، عند مستوى

معنويـة (.003). كـما ارتفعـت معـدلات تحميـل مـواد ذات صلـة بالانتخابـات خـلال عـام 2012 إلى (13.1%)، لتنخفـض في 2014 إلى (7.7%) عنـد مسـتوى معنويـة (.000).

وتشـير النتائـج أيضًـا إلى زيـادة معـدلات التواصـل مـع المرشـحين خـلال انتخابـات 2012 لتصـل إلى (11.6%) مقارنـة بــ (3.5%) خـلال انتخابـات 2014، والفـروق دالـة عنـد مسـتوى معنويـة (.000). كـما توضـح النتائـج أن اسـتخدام الإنترنـت في حـث الناخبـين عـلى التصويـت في انتخابـات 2011 و2012 جـاءت بنفـس المعـدلات (10.3%) مقارنـة بــ (7%) خـلال انتخابـات 2014. كـما زاد اسـتخدام الإنترنـت في توثيـق الفعاليـات والأحـداث المرتبطـة بالانتخابـات خـلال انتخابـات 2012 (12.3%)، مقارنـة بــ (4.5%) خـلال 2014، والفـروق دالـة عنـد مسـتوى معنويـة (.000).

كـما تؤكـد النتائـج زيـادة المشـاركة في اسـتطلاعات الـرأي الإلكترونيـة خـلال انتخابـات 2012 بنسـبة بلغـت (26.9%) مقارنـة بــ (16.7%) خـلال انتخابـات 2014، والفـروق دالـة إحصائيًـا عنـد مسـتوى معنويـة (.000). وتشـير النتائـج أيضًـا إلى أن الإقبـال عـلى مشـاركة مـواد ذات صلـة بالانتخابـات مـع «الأصدقـاء الإلكترونيـين Online friends » بلـغ أعـلى معدلاتـه في 2011 بنسـبة (10%) مقارنة بـ (5.2%) خـلال انتخابـات 2014 وذلـك عنـد مسـتوى معنويـة (.000).

وعـلى عكـس النتائـج السـابقة فـإن البيانـات تشـير إلى زيـادة إطـلاق صفحـات ومواقـع إلكترونيـة خـلال انتخابـات 2014 بنسـبة (7%) مقارنـة بــ (3.7%) في انتخابـات 2012، و(6.9%) خـلال انتخابـات 2011، و(1.8%) خـلال انتخابـات 2010، والفـروق ذات دلالـة إحصائيـة عنـد مسـتوى معنويـة (.002).

وبتحليـل الفـروق بـين مجموعـات المبحوثـين تشـير النتائـج إلى أن الأشـخاص الذيـن لديهـم اهتـمام أكـثر بالشـئون السياسـية، يقبلـون عـلى ممارسـة جميـع الأنشـطة الخاصـة باسـتخدامات الإنترنـت في الحمـلات الانتخابيـة، بدرجـة أكـبر مـن أقرانهـم الذيـن لديهـم اهتـمام أقـل بالشـأن السـياسي؛ حيـث توضـح النتائـج أن مـن هـم أكـثر اهتمامًـا بالسياسـة

استخدموا الإنترنت للحصول على معلومات تخص الانتخابات بنسبة 70.5%، مقارنة بنسبة 29.4% لغير المهتمين بالشأن السياسي, كما توضح أن معدلات البحث عن معلومات تخص الأحزاب السياسية والمرشحين بين المهتمين بالسياسة كانت بنسبة (46.6%) و(53.9%) على التوالي، في مقابل (14.7%) و(14.4%) على التوالي لغير المهتمين بالسياسة.

وتشير النتائج أيضًا إلى أن استخدامات البريد الإلكتروني خلال الانتخابات جاءت نسبتها أعلى بين الذين أبدو اهتمامًا أكبر بالسياسة (23.3%)، في مقابل (5.9%) لغير المهتمين. وتؤكد النتائج أيضًا أن المهتمين بالسياسة كانوا أكثر نشاطًا في التفاعل الإلكتروني مع الأحداث السياسية، بالتعليق على المواد الخاصة بالانتخابات بنسبة أكبر من غير المهتمين بالسياسة، (51.8%) في مقابل (17.6%). كما أن معدلات تحميل مواد ذات صلة بالانتخابات بين المهتمين بالسياسة ترتفع إلى 13.5% بين من قالوا إنهم مهتمون بالسياسة، في مقابل (0%) لغير المهتمين. أيضًا كانت معدلات التواصل مع المرشحين أعلى بين المهتمين بالسياسة (12.4%) في مقابل (5.9%) لغير المهتمين. كما استخدم المهتمون بالسياسة الإنترنت في حث المواطنين على المشاركة السياسية بنسبة أكبر وصلت إلى (16.1%)، بينما لم يقم أي من غير المهتمين بالسياسة بهذا النشاط. كما تزيد معدلات استخدام الإنترنت في توثيق الفعاليات والأحداث المرتبطة بالانتخابات بين المهتمين بالسياسة بنسبة (18.1%) في مقابل (2.9%) من جانب غير المهتمين بالسياسة.

ويشارك المهتمون سياسيًا في استطلاعات الرأي الإلكترونية بنسبة تفوق أقرانهم من غير ذوي الاهتمام بالشأن السياسي بنسبة (39.4%) و(11.8%) على التوالي. وتشير النتائج أيضًا إلى أن إقبال المهتمين بالسياسة على مشاركة مواد ذات صلة بالانتخابات مع «الأصدقاء الإلكترونيين Online friends » كان أكبر بنسبة (17.6%)، مقارنة بـ (5.9%) لغير المهتمين بالسياسة. كما تشير النتائج إلى أن المهتمين بالسياسة كانوا أكثر اهتمامًا بتدشين صفحات أو حسابات أو إنشاء مجموعات تناقش الشأن

السياسي بنسبة (7.9%)، فيما انخفضت هذه النسبة بين غير المهتمين بالسياسة لتصل إلى (5.9%)، وجميع الفروق بين هذه النسب دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية > .05.

كما توضح النتائج أيضًا أن الذكور أكثر بحثًا عن معلومات تتعلق بالأحزاب السياسية وأكثر تداولًا للرسائل الإلكترونية المتعلقة بالانتخابات وأكثر توثيقًا للفعاليات الخاصة بالانتخابات مقارنة بالإناث، وذلك عند مستوى معنوية (.008, .034, .000) على التوالي، بينما لا تشير النتائج إلى فروق بين المجموعتين فيما يتعلق بباقي الأنشطة الخاصة بالحملات الانتخابية من خلال الإنترنت.

وتشير النتائج إلى أن الذكور أكثر ميلًا من الإناث للمشاركة في فعاليات الحملات الانتخابية من خلال الإنترنت، حيث تؤكد النتائج أن هناك فروقًا ذات دلالة فيما يتعلق بالبحث عن المعلومات السياسية (52.9% للذكور) في مقابل (39.2% للإناث)، والبحث عن معلومات حول الأحزاب (33.9% للذكور) في مقابل (23.4% للإناث)، وإرسال واستقبال رسائل إلكترونية (12.7% للذكور) و (10.8% للإناث)، وتوثيق الأحداث خلال الانتخابات (8.4% للذكور) في مقابل (5.1% للإناث)، وهذه الفروق ذات دلالة، حيث إن مستوى المعنوية > .005 بينما لا تشير النتائج إلى فروق بين الفئتين في باقي الأنشطة، حيث إن مستوى المعنوية < .005

تشير النتائج أيضًا إلى أن الفئة العمرية (26-45) هم الأكثر ممارسة للأنشطة السياسية من خلال الإنترنت (53%)، مقارنة بالفئات الأخرى، (49.4%) للفئة العمرية 46-65 سنة، و34.4% للفئة العمرية > من 25 سنة، و12.3% للفئة العمرية < من 65 سنة)، والفروق ذات دلالة عند مستوى معنوية .000 كما أن الحاصلين على درجات علمية أعلى كانوا أكثر نشاطاً سياسياً عبر الإنترنت خلال الانتخابات مقارنة بالأقل تعليمًا، حيث بلغت النسبة بين الحاصلين على شهادات عليا بعد الجامعية ممن يمارسون أنشطة إلكترونية 58.6%، في مقابل 48.1% للحاصلين على شهادات جامعية،

و37.6% للحاصلين على شهادات متوسطة، و25% للحاصلين على شهادة التعليم الأساسي، والفروق ذات دلالة عند مستوى معنوية .04

جدول (7): يوضح أنماط تأثير الإنترنت على العملية السياسية

تأثير الإنترنت	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٤	Sig.
زيادة معدلات المعرفة بالعملية السياسية (المعرفة السياسية)	٧٩,٧٪	٧٩,٥٪	٧٦,٦٪	٦٦,٧٪	.004
ساعدت الأحزاب الصغيرة والمرشحين غير المعروفين في الوصول إلى الناخبين	٤٦,٩٪	٦٢,٤٪	٤٦,٧٪	٢٢,٢٪	.000
تستخدم لمراقبة العملية الانتخابية	٣٥,٩٪	١٩,٧٪	٢٩,٩٪	٢٥٪	.020
تزيد من معدلات التفاعل بين المواطنين والسياسيين	٢١,٩٪	٣٧,٦٪	٣٦,٨٪	٢٨,١٪	.005
تحد من دور وسائل الإعلام التقليدية في العملية السياسية	٢٩,٧٪	١٨,٨٪	٢٥,١٪	٣٠,٩٪	.065

توضح هذه النتائج أن تقييم المبحوثين لدور الإنترنت في زيادة المعرفة السياسية بالانتخابات تشابهت في الأعوام، 2010، 2011، 2012، بينما تراجعت هذه المعدلات في 2014. أيضًا تقدير دور الإنترنت في مساعدة الأحزاب الصغيرة والمرشحين غير المعروفين وصل لأعلى مستوياته في 2012 وتراجعت النسبة لأقل مستوياتها في 2014. أما تقدير دور الإنترنت كوسيلة لمراقبة شفافية العملية الانتخابية فكان في أعلى مستوياته في 2010 مقارنة بالأعوام الأخرى. كما تشير النتائج إلى دور أكثر فعالية للإنترنت في زيادة التفاعل بين المواطنين والمرشحين (السياسيين) في 2011 ، 2012، مقارنة بعامي 2010، 2014، والفروق دالة عند مستوى معنوية > .005

وجاء تأثير الإنترنت في الحد من دور وسائل الإعلام التقليدية في الانتخابات مرتفعًا في 2010 و 2014 مقارنة بـ 2011، 2012، ولكن الفروق غير دالة إحصائيًا بالمقارنة بين الانتخابات المختلفة فيما يتعلق بهذه الفئة، حيث إن مستوى المعنوية < .05

جدول رقم (8): يوضح تطور التأثير السياسي للإنترنت على المبحوثين

مجال التأثير	2010	2011	2012	2014	Sig.
زادت معرفتي بالقضايا السياسية والانتخابات	49.1%	63.1%	70.9%	45.6%	.000
جعلتني أهتم أكثر بالسياسة والانتخابات	20.5%	42.3%	50.4%	38.3%	.000
شجعتني على المشاركة في الفعاليات المتعلقة بالانتخابات	4.5%	16.5%	25.7%	6.6%	.000
حفزتني على أن أذهب للتصويت في الانتخابات	7.1%	24.6%	27.2%	13.2%	.000
لا أرى لها أي تأثير على الإطلاق	12.5%	3.1%	1.5%	14.6%	.000
لا أعرف / رفض	6.3%	2.3%	1.1%	00	.000

توضح هذه النتائج أن تقييم المبحوثين لتأثير استخدامات الإنترنت عليهم تراجع بالمقارنة بين الانتخابات التي جرت على فترات زمنية مختلفة. ففي حين ارتفعت نسبة تأثير الإنترنت على رفع وعي المبحوثين خلال الانتخابات الرئاسية عام 2012 إلى نسبة 70.9%، انخفضت خلال الانتخابات الرئاسية 2014 إلى 45.6%. وكانت هذه النسبة في انتخابات 2010، 49.1%، وفي انتخابات 2011 كانت النسبة 63.1%. وفي حين وصلت نسبة تأثير الإنترنت على زيادة الاهتمام بالانتخابات إلى 50.4% خلال انتخابات 2012، تراجعت إلى 38.3% خلال انتخابات 2014، وكانت 20.5% في انتخابات 2010، و42.3% خلال انتخابات 2011. وتراجع تأثير الإنترنت في تشجيع المبحوثين على القيام بأنشطة ذات صلة بالانتخابات في عام 2014 حيث بلغت النسبة 6.6%، مقارنة 25.7% في 2012، 16.5% في عام 2011.

أيضًا انخفض تأثير الإنترنت في حشد المبحوثين على التصويت في 2014 ليصل إلى 13.2% مقارنة ب 27.2% في انتخابات 2012، و 24.6% في انتخابات 2011، وهذه الفروق ذات دلالة؛ حيث إن مستوى المعنوية عند مقارنة كل الفئات.000. وتظهر النتائج أن الأفراد الذين لديهم اهتمام أكبر بالسياسة أكثر ميلًا للتقييم الإيجابي للإنترنت فيما يتعلق بجميع الفئات، مقارنة بأولئك الذين يهتمون بالسياسة بشكل أقل، والفروق دالة عند مستوى معنوية < .05. بينما لا تشير النتائج إلى فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين وفقًا لمتغيرات النوع والسن ومستوى التعليم، حيث إن قيمة المعنوية < .05

تقييم المبحوثين للإنترنت كوسيلة للاتصال السياسي وعلاقة ذلك بدرجة الاهتمام السياسي:

توضح نتائج الجدول التالي أن أعلى معدل لتقييم دور الإنترنت إيجابيًا كان خلال الانتخابات الرئاسية 2012 ، بنسبة بلغت 37.5% مقارنة بالأعوام الأخرى، والفروق دالة عند مستوى معنوية 000. وتؤكد النتائج أن المبحوثين المهتمين بالعملية السياسية يرون تطور دور الإنترنت بشكل أكبر، بينما يرى المهتمون بشكل أقل بالسياسة أو غير المهتمين أنه لم يحدث أي تطور لدور الإنترنت في العملية السياسية؛ حيث بلغت نسبة من يرون تطور دور الإنترنت كوسيلة للاتصال السياسي (61.4%) من الذين لديهم اهتمام سياسي، في مقابل (14.7%) بين أولئك الذين قالوا إنهم لا يهتمون بالسياسة، والفروق دالة عند مستوى معنوية 000.

جدول رقم (9): يوضح تقييم المبحوثين لتطور دور الإنترنت في العملية السياسية

دور الإنترنت	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٤	Sign.
تطور بشكل كبير جدًا	٣١,٥٪	٣٣,٥٪	٣٧,٥٪	٣٤,٣٪	.000
تطور إلى حد ما	٢٧,٨٪	٢٠,٢٪	٣٥,٣٪	٣٧,٨٪	.000
لم يتطور	١٥,٣٪	٧,٣٪	١٠,٨٪	١١,٥٪	.000
لايعرف / رفض	٢٥,٥٪	٣٩٪	١٦,٥٪	١٦,٥٪	.000

وتشير النتائج إلى أن الذكور أكثر تقديرًا لدور الإنترنت مقارنة بالإناث (M= 1.95, Std. Deviation= 1.17 ((M=1.61, Std. Deviation= 1.08) على التوالي (t=5.20, df=1232, Sig. .000)،). وتوضح النتائج أيضًا أن الشباب هم الأكثر تقديرًا لدور الإنترنت مقارنة بكبار السن، والفروق دالة عند مستوى معنوية (Sig. .000). وكانت الفئة العمرية (26-45) هي الأعلى (M= 2.16, Std. Deviation= .937). في حين كانت الفئة العمرية (فوق 65 سنة) هي الأقل (M= .406; Std. Deviation .756).((df=5; F=36.24; Sig. .0000).

كما تؤكد النتائج أن الحاصلين على درجات علمية أعلى يرون تطور الدور السياسي للإنترنت مقارنة بالأقل تعليمًا؛ حيث تشير النتائج إلى أن الحاصلين على شهادات أعلى من الجامعية هم الفئة الأعلى تقديرًا (M=2.09; Std. Deviation 1.03) وأن الفئة الأقل هي فئة غير الحاصلين على شهادات (M= .428; Std Deviation .978). (df=5; F=12.48; Sig. .000).

جدول رقم (10): يوضح تقييم المبحوثين لمصداقية الإنترنت

كوسيلة للاتصال السياسي

درجة المصداقية	2010	2011	2012	2014	Sig.
أثق فيها بشكل مطلق	18.8%	12.3%	13.8%	12.9%	.000
أثق فيها إلى حد ما	50%	55.4%	63.8%	50.5%	.000
أثق فيها بشكل ضعيف	18.8%	29.2%	16.8%	23%	.000
لا أثق فيها على الإطلاق	7.1%	0	1.5%	6.3%	.000
لا أعرف / رفض الإجابة	5.4%	3.1%	4.1%	7.3%	.000

تشير النتائج إلى أن هناك تغيرًا في مصداقية الإنترنت كوسيلة للتواصل السياسي. فبينما كانت هناك ثقة تامة في الإنترنت خلال انتخابات 2010 وكذلك خلال انتخابات 2011، تراجع تقييم المبحوثين لمصداقية الإنترنت خلال انتخابات 2012، و2014 ، والفروق دالة عند مستوى معنوية (.000). وتؤكد النتائج أن الأفراد الذين لديهم اهتمام أكبر بالشئون السياسية يرون أن الإنترنت يتمتع بمصداقية كأداة للتواصل السياسي بشكل أكبر من أولئك الذين يبدون اهتمامًا أقل بالشئون السياسية؛ حيث إن نسبة من يثقون في مصداقية الإنترنت بشكل كبير بين المهتمين بالسياسة وصلت إلى 23.8%، مقارنة بنسبة 5.9% لمن قالوا إنهم لا يهتمون كثيرًا بالسياسة، والفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (.000). ولم تشر النتائج

إلى فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث (M=2.85; Std. Deviation = .733) و(M=2.81; Std. Deviation = .680, t=753) على التوالي، حيث إن مستوى المعنوية (.427).

في حين توضح النتائج أن الفئة العمرية أقل من 25 عامًا لديها ثقة أقل في الإنترنت كوسيلة للتواصل السياسي (M=2.71; Std. Deviation = .712)، بينما الفئة العمرية (36-45) هي أكثر الفئات العمرية ثقة في الإنترنت. (M=2.94; Std. Deviation = .688) (df=5, F= 2.90) وذلك عند مستوى معنوية (.013). ولم تشر النتائج إلى فروق ذات دلالة إحصائية وفقًا لمتغير التعليم حيث إن (df. 5; F= 13.61; Sig. 108) ومستوى المعنوية (.108).

جدول رقم (11): يوضح تقييم المبحوثين لمستقبل الإنترنت في التواصل السياسي

مستقبل الإنترنت	2010	2011	2012	2014	Sig.
زيادة الاعتماد على الإنترنت في التواصل السياسي	40.3%	46.3%	51%	56.3%	.000
هناك الحاجة لمزيد من الوقت لترسيخ دور للإنترنت في التواصل السياسي	27.8%	26.1%	29.3%	25.8%	.000
لن يكون هناك تغيير في دور الإنترنت عن الوضع الحالي	14.4%	8.7%	2.8%	5%	.000
ليس للإنترنت دور في العملية السياسية	3.7%	2.3%	2.3%	.8%	.000
لا أعرف / رفض	13.9%	16.5%	14.8%	12.3%	.000

تشير النتائج إلى أن هناك زيادة في معدلات التقييم الإيجابي حول مستقبل استخدامات الإنترنت في المجال السياسي، في حين يرى ما يقرب من ثلث المبحوثين أن هناك حاجة لمزيد من الوقت لتقييم مستقبل الإنترنت في المجال السياسي، ونسبة مرتفعة لم تحدد أو رفضت التقييم. وتؤكد النتائج أيضًا أن نسبة ممن يرون أن المستقبل سيشهد زيادة في الاعتماد على الإنترنت كأداة للاتصال السياسي كانت أكبر بين أولئك المهتمين بالسياسة وبلغت 69.9%، بينما انخفضت بين أولئك الذين عبروا عن اهتمام محدود بالسياسة، ووصلت إلى 25.5%، والفروق دالة إحصائيًا

عند مستوى معنوية .000 أيضًا يرى الذين لديهم اهتمام محدود بالسياسة أن دور الإنترنت محدود أو لم يشهد أي تغير بالمقارنة بين الفترات الزمنية المختلفة، والفروق دالة بين المجموعات عند مستوى معنوية (.000). وبالمقارنة بين المتغيرات الأخرى تشير النتائج إلى أنه بصفة عامة، يرى الذكور تزايدًا لدور الإنترنت في أثناء الانتخابات مقارنة بالإناث. (M= 3.50; Std. Deviation=.702) (M=3.40; Std.) (Deviation .775). على التوالي. t= 2.12, df=1058; Sig. .034).

كما توضح النتائج أن الأصغر سنًا هم الأكثر اعتقادًا بتنامي الدور السياسي للإنترنت في أثناء الانتخابات مقارنة بالفئات العمرية الأخرى. وجاءت الفئة العمرية (26-45) كأعلى فئة (M=3.56; Std. Deviation .700)، بينما كانت الفئة العمرية 66 سنة فأكثر هي الأقل (M=2.66; Std. Deviation .887) (df=5; F=6.32; Sig. .000). كما تشير النتائج أيضًا إلى أن الحاصلين على درجات تعليمية أعلى كانوا أكثر إيجابية نحو تقيم المستقبل السياسي للإنترنت خلال الانتخابات مقارنة بالأقل تعليمًا (M=3.59; Std. Deviation =.674). (df=5; F=4.91; Sig. . 000 M=3.3).

اختبار فرضية الدراسة:

طرحت الدراسة فرضية مبنية على نظرية الحتمية التكنولوجية، تتكون من جزئيتين، كالتالي:

- كلما زاد الاهتمام بالسياسة، زاد الاعتماد على الإنترنت كوسيلة للاتصال السياسي في أثناء الانتخابات (رفض نظرية الحتمية التكنولوجية Technology doesn't determine).

- كلما زاد استخدام الإنترنت، زاد الاهتمام بالشئون السياسية في أثناء الانتخابات (قبول نظرية الحتمية التكنولوجية Technology determin).

وسعت الدراسة من خلال جميع الأسئلة التي خضعت للتحليل إلى رصد مدى تأثير درجة الاهتمام السياسي للمبحوثين على استخدامات وتأثيرات الإنترنت. وقد أظهرت النتائج في مجملها فروقًا دالة بين المهتمين بالسياسة وغير المهتمين في استخدام الإنترنت والتأثيرات المحتملة منها بالمقارنة بين انتخابات 2010، 2011، 2012، 2014. ولاختبار هذه الفرضية من منظور آخر وبشكل يقيس مدى وجود علاقة بين المتغيرين (1) الاهتمام بالسياسة، (2) استخدام الانترنت السياسية، تم تحديد ثلاثة محاور ذات صلة بمعدل استخدامات الإنترنت، وقياس مدى تأثرها بمستوى الاهتمام السياسي للمبحوثين. وجاءت النتائج كالتالي:

جدول رقم (*12*): يوضح العلاقة بين الاهتمام السياسي واستخدام الإنترنت في الشؤون السياسية، ومصداقيتها ومستقبلها

	مدى الاهتمام بالسياسة	درجة الثقة في الإنترنت كوسيلة للاتصال السياسي	مستقبل الإنترنت كوسيلة للاتصال السياسي	تطور استخدامات الإنترنت في العملية السياسية
مدى الاهتمام بالسياسة				
Person Correlation	1	.250**	.275**	.370**
Sig. (2-taild)	0	.000	.000	.000
N	1234	755	1060	1234
درجة الثقة في الإنترنت كوسيلة للاتصال السياسي				
Person Correlation	.250**	1	.298**	.391**
Sig. (2-taild)	.000	0	.000	.000
N	755	755	746	755

مستقبل الإنترنت كوسيلة للاتصال السياسي				
Person Correlation	.257**	.298	1	.422**
Sig. (2-taild)	.000	.000	0	.000
N	1060	746	1060	1060
تطور استخدام الإنترنت في العملية السياسي				
Person Correlation	.370**	.391**	.422**	1
Sig. (2-taild)	.000	.000	.000	0
N	1234	755	1060	1234

توضح النتائج في الجدول السابق أن هناك علاقة دالة بين متغير الاهتمام السياسي والمتغيرات الثلاث الأخرى التي تم تحديدها للبرهنة على أهمية الإنترنت كوسيلة للاتصال السياسي. وتشير النتائج إلى أن هناك ارتباطًا تتراوح قوته بين متوسط وضعيف بين الاهتمام السياسي وتطور استخدامات الإنترنت في الاتصال السياسي ودرجة الثقة في الإنترنت، ومستقبل الإنترنت كوسيلة للاتصال السياسي. وبناء على هذه النتائج فإن الدراسة تقبل الجزء الأول من الفرضية المبنية على نظرية الحتمية التكنولوجية، وهي أنه كلما زاد الاهتمام بالسياسة، زاد الاعتماد على الإنترنت كوسيلة للاتصال السياسي في أثناء الانتخابات (رفض نظرية الحتمية التكنولوجية Technology doesn't determine)، وترفض الدراسة الجزء الثاني من الفرضية وهو: أنه كلما زاد استخدام الإنترنت، زاد الاهتمام بالشئون السياسية في أثناء الانتخابات (قبول نظرية الحتمية التكنولوجية Technology determine).

مناقشة النتائج والخاتمة:

طرحت الدراسة سؤالًا أساسيًا يتعلق بتقييم استخدام التكنولوجيا ودورها في التغيير الاجتماعي، وهو: هل يمثل استخدام الإنترنت وتأثيرها في العملية السياسية

منحنى خطيًا يحتم ربط انتشار استخدام الإنترنت وتطبيقاته بتنامي دوره كأداة للاتصال السياسي؟ بمعنى آخر: هل يمكن تفسير استخدامات وتأثيرات الإنترنت في المجال السياسي من خلال العلاقة السببية القائمة على أن انتشار التكنولوجيا يقود لتنامي دورها في إحداث التغيير السياسي بشكل حتمي، أم أن العلاقة الجدلية بين تطور استخدام التكنولوجيا وتفاعلاتها مع السياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية هي التي تفسر الإقبال أو التراجع عن استخدام الإنترنت كأداة للاتصال السياسي.

وسعت الدراسة لتحليل نظرية الحتمية التكنولوجية، ومدى ملائمة تطبيقها في الواقع المصري؛ حيث تبنت منظورًا نقديًا لتحليل استخدامات وسائل الاتصال الجديدة، وخاصة الإنترنت وتطبيقاته، لاختبار فرضيتين وثيقتي الصلة بالحتمية التكنولوجية حول استخدامات وتأثيرات الإنترنت في المجال السياسي، وتحديدًا في أثناء الانتخابات، وهما:

- كلما زاد الاهتمام بالسياسة، زاد الاعتماد على الإنترنت كوسيلة للاتصال السياسي في أثناء الانتخابات (رفض نظرية الحتمية التكنولوجية Technology doesn't determine).

- كلما زاد استخدام الإنترنت، زاد الاهتمام بالشئون السياسية في أثناء الانتخابات (قبول نظرية الحتمية التكنولوجية Technology determine).

واعتمدت الدراسة على مناهج المسح، والمقارن، والدراسات المستعرضة المتكررة Repeated cross-sectional studies؛ حيث وفر منهج الدراسات المتكررة الفرصة لرصد تطور الظاهرة في مراحل زمنية محددة وهي الانتخابات. وهذا المنهج يستخدم في العلوم الاجتماعية لرصد التغير الاجتماعي وتطور السلوك البشري. والهدف من استخدام هذا المنهج هو المقارنة بين التغير الاجتماعي في فترات زمنية مختلفة. ويوفر هذا المنهج بيانات ومعلومات حول التغير الاجتماعي، ليس فقط على

نفس العينة في كل مرات البحث، ولكن عن المجتمع مجال الدراسة بصفة عامة من خلال عينات متغيرة .

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن معدلات الاهتمام الكبير بالسياسة بلغت ذروتها في عام 2011، بنسبة بلغت 24.8%، ثم تراجعت إلى أقل مستوياتها في 2014، حيث بلغت 14.3% بين عينة الدراسة. وهذا الاهتمام المتراجع في السياسة تواكب مع تصاعد متزايد في معدلات الوصول إلى الانترنت واستخداماتها بين عينة الدراسة؛ حيث بلغت نسبة مستخدمي الإنترنت 82% خلال انتخابات 2014، في مقابل 72.9% خلال انتخابات 2011. وتشير النتائج أيضًا إلى تنامي تصنيف الإنترنت كمصدر مهم للمعلومات السياسية، وبلغت النسبة 71.8% في عام 2014، مقارنة بـ 51.9% في عام 2010. لكن النتائج التحليلية تشير إلى أن المبحوثين الأكثر اهتمامًا بالسياسة هم من يعتمدون أكثر على الإنترنت، مقارنة بأولئك الذين عبروا عن اهتمام أقل بالسياسة، ما يؤكد أن الاهتمام بالسياسة هو الذي يزيد من معدلات الاعتماد على الإنترنت كوسيلة للمعلومات السياسة.

كما تكشف النتائج أن درجة الاعتماد على الإنترنت في الانتخابات تراجعت في عام 2014، حيث وصلت إلى أقل معدلاتها بنسبة 27.5% مقارنة بأعلى نسبة 42.5% خلال انتخابات 2012. كما أن رؤية المبحوثين لتأثير الإنترنت على العملية السياسية من خلال العناصر التي حددتها الدراسة كانت في معظمها سلبية في عام 2014، مقارنة بانتخابات 2011، 2012. أيضًا تؤكد النتائج أن معظم الأنشطة التي ترتبط باستخدامات الإنترنت في أثناء الانتخابات شهدت تراجعًا في انتخابات 2014، مقارنة بغيرها من الانتخابات.

وبتحليل الفروق بين المجموعات، فإن النتائج تشير إلى أن الأفراد الذين لديهم اهتمام كبير بالسياسة هم من يمارسون الأنشطة الإلكترونية بنسب أعلى، مقارنة بالذين قالوا إن اهتمامهم بالسياسة أقل أو غير المهتمين بالسياسة على الإطلاق. كما

تشير النتائج أيضًا إلى أن تأثير الإنترنت على الفعالية السياسية للمبحوثين تراجع في معظم مؤشراته خلال انتخابات 2014، مقارنة بعامي 2011، 2012. وتوضح النتائج أن المبحوثين يرون أن دور الإنترنت السياسي تطور بنسبة 37% في عام 2012، مقارنة بنسبة 34.3 في عام 2014.

كما أن تقييم مصداقية الإنترنت كأداة للتواصل السياسي خلال الانتخابات شهد ميلًا نحو السلبية خلال انتخابات 2011، و2014، مقارنة بانتخابات 2010، و2012. وتؤكد النتائج أن من لديهم اهتمام أكبر بالسياسة يكون تقييمهم لمصداقية الإنترنت في الاتصال السياسي أكثر إيجابية، مقارنة بأقرانهم الأقل اهتمامًا بالسياسة. وتشير النتائج إلى أن الأمل ما زال يحدو بالكثيرين في دور أكثر فعالية للإنترنت في العملية السياسية، حيث عبرت النسبة الأكبر عن ذلك خلال انتخابات 2014 بنسبة 56.3%، مقارنة بنسبة 51% خلال انتخابات 2012، و46.3% خلال انتخابات 2011، و40.3% خلال انتخابات 2010. وجاءت النتائج الخاصة بالفروق بين المجموعات متطابقة مع ما سبقها من حيث أن المهتمين أكثر بالسياسة يميلون إلى التفاؤل بدور أكثر فعالية للإنترنت في العملية السياسية، مقارنة بالأقل اهتمامًا بالشأن السياسي.

النتائج تدعم أيضًا فرضية فجوة الاستخدام السياسي للإنترنت، فإلى جانب العلاقة التي أظهرتها الدراسة بين الاهتمام السياسي واستخدام الانترنت في أثناء الانتخابات، فإن متغيرات النوع والسن ومستوى التعليم تلعب هي الأخرى دورًا في تحديد طبيعة استخدام التكنولوجيا، وطبيعة استخدامات الإنترنت لأغراض سياسية. حيث تشير النتائج في معظمها إلى أن الفئات العمرية الأصغر سنًا والذكور والحاصلين على درجات علمية أعلى، هم أكثر استخدامًا وتأثرًا بالانترنت في الشئون السياسية. وهذه النتائج تدعم الافتراضات التي تربط بين المتغيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية في تبني واستخدام التكنولوجيا وتأثيرها.

وبتحليـل العلاقـة الارتباطيـة بـين الاهتـمام بالسياسـة مـن جهـة، ورؤيـة المبحوثـين لتطـور استخدامات الإنترنـت في العمليـة السياسـية، ومسـتوى الثقـة في مصداقيـة الإنترنـت كوسـيلة للاتصـال السـياسي، وتقييـم المبحوثـين للمسـتقبل السـياسي للإنترنـت وتطبيقاتـه مـن جهـة أخـرى، فـإن النتائـج تشـير إلى وجـود علاقـة ارتباطيـة دالـة بـين الاهتـمام السـياسي والمحـاور الثلاثـة التـي حددتهـا الدراسـة.

في ضـوء هـذه النتائـج، يمكـن القـول إن الدراسـة ترفـض فرضيـة، أنـه كلـما زادت معـدلات اسـتخدام الإنترنـت، زاد الاعتـماد عليـه كوسـيلة للاتصـال السـياسي في أثنـاء الانتخابـات، مـا يعنـي رفـض نظريـة الحتميـة التكنولوجيـة، «دور التكنولوجيـا في التغيـير السـياسي حتمـي Technology determine»، وتَقَبُّـل الفـرض البديـل، أي أنـه كلـما زاد الاهتـمام السـياسي زاد اسـتخدام الإنترنـت في الاتصـال السـياسي، «دور التكنولوجيـا في التغيـير السـياسي ليـس حتميًّـا Technology doesn't determine»؛ حيـث أثبتـت النتائـج أنـه بالرغـم مـن زيـادة معـدلات الوصـول إلى الإنترنـت عـلى المسـتوى العـام، وزيـادة اسـتخدام الإنترنـت بـين أفـراد العينـة خـلال فـترات الدراسـة، فـإن ذلـك لم ينعكـس عـلى شـكل زيـادة اسـتخدام الإنترنـت في الاتصـال السـياسي، ولم ينعكـس عـلى معـدلات الاهتـمام والمشـاركة السياسـية في أثنـاء الانتخابـات.

والسـؤال الـذي يطـرح نفسـه، هـو: مـا هـي السـياقات المجتمعيـة التـي يمكـن الارتـكان إليهـا لتفسـير: لمـاذا لم تنطبـق الحتميـة التكنولوجيـة عـلى الواقـع المـصري؟ بمعنـى آخـر: لمـاذا لم يَـسر التوسـع في اسـتخدام الإنترنـت في منحنـى تصاعـدي خطـي نحـو زيـادة اسـتخداماته السياسـية في الانتخابـات؟ الإجابـة ربمـا تكمـن في أن التغيـيرات المجتمعيـة وخاصـة السياسـية التـي جـرت خـلال فـترة الدراسـة (2010-2014) يمكـن أن تقـدم تفسـيرًا يدعـم رفـض فرضيـة الحتميـة التكنولوجيـة؛ حيـث شـهد عـام 2010 الانتخابـات البرلمانيـة الأخـيرة في فـترة حكـم الرئيـس السـابق حسـنى مبـارك، والتـي صاحبها انقسـام مجتمعـي كبـير إثـر نمـو حـركات الاحتجـاج الاجتماعـي والسـياسي والصراعـات حـول السـلطة، التـي بـدأت منـذ العـام 2008 بالاحتجاجـات العماليـة في مدينـة المحلـة، وشـهدت ذروتهـا خـلال الانتخابـات البرلمانيـة 2010.

ولأن المجال العام اشتعل بالجدل السياسي فقد دخلت شرائح من الشباب لدوائر العمل العام، وحدث نشاط في المجتمع المدني، وقاد ذلك إلى استخدامات أكثر للإنترنت في السياسة، سواء من حيث القوى الحاكمة التي وجدت في الإنترنت وسيلة اتصال حديثة تمكنها من مسايرة التطور التكنولوجي على المستوى العالمي، وتضفي نوعًا من الحداثة على ممارسة العملية السياسية، أو من حيث قوى المعارضة التي وجدت في الإنترنت فرصة لنشر معلومات سياسية غير متوافرة في وسائل الإعلام التقليدية التي تسيطر عليها الحكومة، إضافة إلى استخدام الإنترنت في الحشد والتعبئة العكسية، وأيضًا استخدام الإنترنت كوسيلة لمراقبة الانتخابات، لرصد أكبر قدر من المخالفات التي يمكن أن تستخدم للتأثير السلبي على شرعية الانتخابات والنظام الحاكم.

استمر الاهتمام السياسي حتى وصل ذروته في ثورة 25 يناير 2011 والتي أعقبتها انتخابات برلمانية تنافست فيها جميع القوى السياسية بعد فتح المجال العام، واهتمام كل أطراف العملية السياسية باستخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة في التواصل السياسي. واستمر الاهتمام السياسي في التصاعد حتى إجراء الانتخابات الرئاسية 2012، حيث بلغ عدد المتنافسين فيها ثلاثة عشر مرشحًا يمثلون القوى والتيارات السياسية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، مع وجود فاعل للشباب في هذه الانتخابات.

استمرت التوترات السياسية والانقسام المجتمعي في المجتمع المصري بعد انتخابات 2012، الأمر الذي قاد إلى مظاهرات حاشدة في 30 يونيو 2013 أدت إلى عزل الرئيس الأسبق محمد مرسي. وشهدت الفترة التي تلت ذلك شعورًا يمكن وصفه بـ «الكسل السياسي Political Slacktivism»، بعد مارثوان من الاهتمام والتفاعل السياسي امتد لما يزيد عن خمس سنوات. كما شهدت تلك الفترة أيضًا انسحاب مجموعات، وخاصة من الشباب، من المجال العام، وتراجع بشكل كبير الاهتمام بالسياسة لأسباب مختلفة. كل ذلك انعكس على معدلات الاهتمام السياسي والمشاركة في الانتخابات الرئاسية 2014. ولعل مناقشة هذا السياق السياسي وتفاعله مع السياقات المجتمعية

الأخـرى ربمـا يوفـر للباحثين في علاقـة التكنولوجيـا بالمجتمـع أسـبابًا أكـثر منطقيـة، تفسـر لمـاذا تراجعـت معـدلات اسـتخدامات وتأثـيرات الإنترنـت في انتخابـات 2014.

الخلاصـة أن الاحتـمال الأكـثر منطقيـة في العلاقـة بـين الإنترنـت والسياسـة في الواقـع المـصري هـو أن الاسـتخدام السـياسي للإنترنـت يعـد عَرَضًـا أو نتيجـة للاهتـمام السـياسي، ويتفاعـل مـع المعطيـات الاجتماعيـة والاقتصاديـة والسياسـية، أكـثر مـن كونـه سـببًا يقـود حتـمًا إلى مزيـد مـن الاهتـمام بالعمليـة السياسـية والتفاعـل والمشـاركة السياسـية. كـما أن فرضيـة الحتميـة التكنولوجيـة، في الكثـير مـن جوانبهـا، لم تدعمهـا النتائـج التـي توصلـت إليهـا هـذه الدراسـة التطبيقيـة. والسـبب وراء ذلـك يكمـن في أن نظريـة الحتميـة التكنولوجيـة تقـدم تفسـيرًا سـطحيًا عـن اسـتخدامات وتأثـيرات التكنولوجيـا بصفـة عامـة وتكنولوجيـا الاتصـال بصفـة خاصـة في المجتمعـات المعـاصرة.

وتتفـق نتائـج هـذه الدراسـة مـع مـا انتهـى إليـه (شـاندلرChandler) مـن أن التكنولوجيـا هـي واحـدة مـن عـدة عوامـل تؤثـر في السـلوك البـشري وإحـداث التغيـير الاجتماعـي, كـما أن تبنـي منهـج نقـدي لنظريـة الحتميـة التكنولوجيـة لا يعنـي الإغفـال التـام لأي دور للتكنولوجيـا، وتجاهـل أهميـة الخصائـص التقنيـة لتكنولوجيـات الاتصـال المختلفـة في تسـهل أنـواع مختلفـة مـن الاسـتخدام، عـلى الرغـم مـن أن التطبيقـات المحتملـة لهـذه التكنولوجيـا لم تتحقـق بالـضرورة .

حيـث تؤكـد هـذه النتائـج أن التطـور التكنولوجـي المتتـالي لم يواكبـه مزيـد مـن الطلـب مـن جانـب القـوى المجتمعيـة عـلى الشـئون السياسـية، بمـا يحقـق تطـورًا ديمقراطيًـا مـا زال يقـع في إطـار المرغـوب أو المأمـول. وأنـه بـدلًا مـن تبنـي المنظـور الحتمـي للـدور السـياسي للإنترنـت ووسـائل التواصـل الاجتماعـي، فإنـه يجـب الاعتـماد عـلى فرضيـات أخـرى أكـثر موضوعيـة لبحـث العلاقـة بـين التكنولوجيـا والتغـير الاجتماعـي. فالعلاقـة لا يمكـن فهمهـا في إطـار أحـادي يقـوم عـلى فرضيـة أن التقـدم التكنولوجـي يقـود إلى زيـادة الشـعور بالتغـير الاجتماعـي أو الشـعور بالثـورة والتمـرد عـلى الواقـع.

هذه العملية الجدلية لتحليل العلاقة بين التطور المركب والمتفاوت للاستخدامات الاجتماعية التكنولوجية ينبئ عن تأثيرات غير متوقعة للتكنولوجيا، ولا يعتبر ما حدث في مرحلة الربيع العربي بمثابة ربط سببي مباشر بين استخدامات التكنولوجيا وتأثيراتها السياسية. ومن الأفضل تفسير ذلك في ضوء الصراع الجدلي بين التطور التكنولوجيا والسياقات السياسية والاقتصادية ومسارات الأحداث تاريخيًّا في مصر.

وتوصي الدراسة بما يلي:

- التوسع في الدراسات النقدية لتقييم استخدامات وتأثيرات التكنولوجيا بصفة عامة والإنترنت وتطبيقاتها بصفة خاصة في المجتمع المصري والمجتمعات العربية.
- تطبيق الدراسات الإمبريقية حول استخدامات وتأثيرات التكنولوجيا في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية.
- استمرار تتبع ورصد النتائج التي تتوصل إليها هذه الدراسات لرصد ديناميكية العلاقة بين التكنولوجيا والمجتمع عبر مراحل زمنية مختلفة.
- تشجيع البحوث التي تضم باحثين في مجال التكنولوجيا والباحثين في مجال علم الاجتماع لإثراء الأطر النظرية لتقييم استخدامات وتأثيرات التكنولوجيا.
- الاهتمام بالدراسات المقارنة على المستويات المحلية والقومية والإقليمية والدولية للتعرف على المتغيرات المجتمعية التي تؤثر على العلاقة بين التكنولوجيا والمجتمع في سياقات مختلفة.

مراجع الدراسة:

---

[1] Norton de Matos, P. (1999). Assessing media effects: The pitfall of technological determinism. A special case: media effects on political culture: accessed February 20, 2016, from www.bocc.ubi.pt

[2] Ndavula, J. O., & Mueni, J. (2014). New Media and Political Marketing in Kenya: The Case of 2013 General Elections. International Journal of Arts and Commerce, 3(6), 69–84.

[3] Saleh, A. (2014). Away from Thrir square, does the new media matter? Effects of ICTs on political communication in local communities in Egypt. Egyptian Journal of Media Research (46). Cairo University

[4] Jungherr, A. (2014). "The role of the Internet for political campaigns in Germany@. German Politics. 4:4, 427-434, DOI: 10.1080/09644008.2014.989218. Accessed 0ctober 2015, from

http://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/09644008.2014.989218?needAccess=true

[5] أحمد فاروق رضوان (أكتوبر 2011.). مصداقية وسائل الإعلام الجديد كمصدر للمعلومات أثناء الانتخابات البرلمانية المصرية 2010، جامعة الأزهر: مجلة بحوث الإعلام، العدد 36.

[6] DiGrazia, J., McKelvey, K., Bollen, J., Roja, F. (2013). More Tweets, More Votes: Social Media as a Quantitative Indicator of Political Behavio. Accessed February 12, 2016, from http://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC3842288/

[7] Vargas, J. A. (2012, 19 February). Spring awakening. Book review, New York Times Review of Books.

[8] Groschek, J. (2009). The democratic effects of the Internet, 1994-2003: Across national inquiry of 152 countries. International Communication Gazette, 71(3), 115-136. (p. 116).

[9] محمود حمدي عبد القوي (2009). دور الإعلام البديل في تفعيل المشاركة السياسية لدى الشباب: دراسة تطبيقية على الشبكات الاجتماعية الافتراضية، مؤتمر الإعلام والإصلاح، جامعة القاهرة: كلية الإعلام.

[10] Thompson, K., LaRocca, D., Gallagher, P. & Cintron, J. (2009). Impact of Internet and communication networks and technologies on concepts of and forms of democratic government and rule. CUNY Online BA Program in Communication and Culture, School of Professional Studies. Retrieved September 17, 2015, from http://www.qcc.cuny.edu/SocialSciences/ppecorino/CISESHV_TEXT/Chapter-12-Political-Change/Study.html

[11] Loader, B.D. (ed.), 2007. Young Citizens in the Digital Age: Political Engagement, Young People and New Media. London: Routledge. (p.2).

[12] Montgomery, K. (2000). Youth and digital media: a policy research agenda. The Journal for Adolescent Health, 27S (2), 61-68.

[13] Hirst, Martin 2012, one tweet does not a revolution make: technological determinism, media and social change. Global Media Journal, vol. 12 (2), pp. 1-29.

[14] Ibid, pp. 1-29.

[15] Buckingham, D. (2006). Is there a digital generation? In Buckingham, D. & Willett, R. (Eds.), Digital generation (pp. 1-18). Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum.

[16] Kreimer, S. F. (2001). Technologies of protest: Insurgent social movements and the First Amendment in the Era of the Internet. University Pennsylvania Law Review, 150 (1), 119-171. (p. 140).

[17] Dreyfus, H. (2001). On the Internet. New York. Routledge.

[18] Walsh, E.O. (2000). The truth about the digital divide: Foster technographics brief. Cambridge: M.A: Forester Research, Inc.

[19]Bimber, B. (2003). Information and American Democracy: Technology in the evolution of political power. UK: Cambridge University Press.

[20] Graham, G. (1999). The Internet: a philosophical Inquiry. New York: Routledge. Robins, K and Webster, F. (1999). Times of technoculture. From the information society to the Virtual Life. New York: Routledge.

[21] Winner, L. (1980). Do artifacts have politics?. Daedalus, 109(1), pp. 121-136 (p.122).

[22] Fuchs, C. (2010). Social networking sites and complex technology assessment. International Journal of E-politics, 1 (3), 19-38).

[23] Chandler, D. (1995). Technological or Media Determinism, accessed, from http://visual memory.co.uk/daniel/Documents/tecdet

[24] Pinch, T. J. & Bijker, W. E. (1987). The social construction of facts and artifacts: or how the sociology of science and the sociology of technology might benefit each other. In Bijker, W. E., Hughes, T.P., & Pinch, T. J. (eds.), The social construction of technological system (pp.17-50). Cambridge, MA: MIT press.

[25] Winner, L. (1999). Do artifacts have politics? In MackKenzie, D. & Wajcman, J. (Eds.). The social shaping of technology (pp. 28-40). Maidenhead, UK: Open University Press.

[26] Perrow, C. (1999). Normal accidents: Living with high-risk technologies. Princeton, NJ: Princeton University Press.

[27] Fuchs, C. (2008). Internet and society: Social theory in the information age. New York: Routledge

[28] Winner, 1980, op. cit. pp.122-123.

[29] Fuchs, 2010, op. cit, pp 19-38

[30] Chandler, op. cit

[31] Innis, H. A. (1951). The bias of communication. Toronto: University of Toronto. (p. 34)

[32] McLuhan, M. (1967). Understanding media: The extension of man. London: Sphere Books. (p. 66)

[33] بداني فؤاد (2014). حتمية ماكلوهان لفهم قيمية عزي عبد الرحمن. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية. الجزائر: جامعة الوادي، العدد الرابع مارس، ص119).

http://www.univ-eloued.dz/rers/images/pdf/D012014112.pdf

[34] Chandler, D. (1996). Shaping and being shaped: Engaging with media. Computer Mediated Communication magazine 1 February. Retrieved August, 13, 2015, from http://visual-memory.co.uk/daniel/Documents/short/determ.html

[35] Heilbroner, R. (1967). Do machines make history? Technology and Culture, 8(3), 335-345.

Hirst, op.cit, pp. 1-29.

[36] Fuchs, 2010, op.cit, pp 19-38.

[37] Gunkel, J. D. (2003). Second thoughts: toward a critique of the digital divide. New media & society. Vol 5 (4): 499-522.

[38] MacKenzie, D. and Wajcman, J. (1999). Introductory essay: the social shaping of technology (pp. 1-49). In MacKenzie, & D. Wajcman, J. (Eds.) The Social Shaping of Technology: Second Edition. Open University Press: Buckingham.

[39] Mosco, V. (1996). The political economy of communication: Rethinking and renewal. London: sage. (pp.6-11)

[40] Carey, J. W. (1967). Harold Adams Innis and Marshall McLuhan. The Antioch Review, 27(1), 5-39. (p. 5-6)

[41] Mosco, V. (2004). The digital sublime: Myth, power, and cyberspace. Boston: MIT Press (p.83).

[42] Hrist M. & Harrison, J. (2007). Communication and new media: Broadcast to Narrowcast. Melbourne: Oxford University Press. (pp.64-65)

[43] Neuman W. R. (1991). The future of mass audience. Cambridge: Cambridge University Press. (pp 15-18).

[44] Chandler, 1996, op. cit.

[45] katz, J. & Aspdenm, P. (1998). Internet drop-outs in the USA: the Invisible Group. Telecommunication Policy 22 (4/5): 327-339.

[46] Chandler, 1995, op. cit.

[47] اريك ميغريه. (2009). سوسولوجيا الاتصال والإعلام، ترجمة: موريس شبل. الإمارات العربية المتحدة: مؤسسة محمد بن راشد، ط1، ص28.

[48] محمد قلندر و محمد بابكر عوض. (2009). اتجاهات البحث في علم الاتصال. دمشق: دار الفكر، دمشق، 2009، ص124.

[49] Paul, S.A. (2006). Technological Determinism .In Clegg, S. & Bailey, R. J. (Eds.) the International Encyclopedia of Organization Studies. Sage

[50] محمد عبد الحميد. (2003). دراسات الجمهور وبحوث التأثير. القاهرة: دار الفكر العربي، ص25.

[51] Wajcman, 2002, op. cit, pp 347-363.

[52] Ministry of Communications and Information Technology. (2010-2014). Egypt ICT Indicators. Accesssed December 2015, from

http://www.egyptictindicators.gov.eg/en/Pages/default33.aspx

[53] Internet and World Stats. (2006).Internet Usage Statistics for Africa. Accessed, March 12, 2016, from http://www.internetworldstats.com/stats1.htm#africa

[54] Saleh, A. (2005). Uses and effects of new media on political communication in the United States of America, Germany, and Egypt. Germany: Tectum (pp. 178-179)

[55] Eltantawy, N. & Wiest, B. J. (2011). Social media in the Egyptian revolution: Reconsidering resource mobilization theory. International Journal of Communication 5 (2011), Feature 1207–1224.

[56] جمال محمد غيطاس (مارس – أبريل 2011 .). كيف صنعت الإنترنت ثورة 25 يناير؟ مجلة لغة العصر ، العددان 123 – 124 ، القاهرة ، مؤسسة الأهرام .

[57] Hirst, 2012, op.cit, pp. 1-29.

[58] Berger, A.A. (1998). Media research techniques. 2nd ed. London: Sage.

[59] UK Data Service. (2015). Analysing change over time: Repeated cross sectional and longitudinal survey data. Retrieved December 12, 2015, from https://www.ukdataservice.ac.uk/media/455362/changeovertime.pdf, Ruspini, E. (2000). Longitudinal research in the social sciences. Social Research Update, 20. Retrieved December 20, 2015, from http://sru.soc.surrey.ac.uk/SRU28.html

[60] Wimmer, D. R. & Dominick, J. (2000). Mass media research: An introduction. 6th Edition.

Boston: wasdworth.

[61] Ibid, p. 150

[62] Russell G. Almond, G. R. & Sinharay, S. (2012). What can repeated cross sectional studies tell us about student growth? Retrieved November, 2015, from https://www.ets.org/Media/Research/pdf/RR-12-17.pdf

[63] Chandler, 1996, op. cit.

الفصل الرابع

المواقع الإلكترونية للمحافظات المصرية

تحليل بنيوي في ضوء نظرية الديمقراطية الإلكترونية E-democracy

مقدمة:

يشير الحكم الرشيد Good governance في أبسط معانيه إلى ضمان العدالة لجميع المواطنين، أو بعبارة أخرى ضمان الوصول المتكافئ للاحتياجات الاجتماعية للجميع وأهمها ضمان الوصول إلى المعلومات وبناء المعرفة لدى المواطنين. ويرى كل من (Poindexter & McCombs, 2001)

أن أحد المبادئ الأساسية المرتبطة بالديمقراطية هي أن المواطن الرشيد هو المواطن الذى يتمتع بمعرفة جيدة. وعلى الرغم من تعدد أنماط الديمقراطيات وتنوع تطبيقاتها، فإنها تشترك في ملمح أساسي وهو توفير البيئة الملائمة لضمان مشاركة فاعلة للوحدات المجتمعية المختلفة وكذلك المواطنين في عملية صناعة القرار وخاصة في القضايا التي تتعلق بتحديد وترتيب الأولويات والاحتياجات المحلية.

وتتطلب المشاركة الفاعلة للمجتمعات المحلية والمواطنين في المستويات المحلية المختلفة توافر المعلومات والمعرفة الكاملة بالقضايا المحلية. ويعد الإنترنت وتطبيقاتها أحد أهم قنوات الاتصال التي يمكن أن تضمن إتاحة أوسع للمعلومات وبشكل يضمن تفاعل أكبر بين الأطراف المعنية من خلال عمليات اتصال أفقية ذات اتجاهات متعددة كبديل لعملية الاتصال ذات الاتجاه الواحد التي كانت تتم تقليديًا قبل التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات وبخاصة الإنترنت وتطبيقاتها.

وفي هذا الإطار يرى كل من (Abramson, Arterton, & Orren, 1988) أن تكنولوجيا الاتصال والمعلومات يمكن أن تؤثر على المستوى السياسي من خلال مجموعة من العمليات منها: التنسيق أو التحالف بين المسئولين والمواطنين، وتعبئة الرأي العام لدعم السياسات الحكومية، وتوفير قنوات للتواصل الرأسي والأفقي بين المؤسسات الحكومية المختلفة وتفعيل مشاركة المواطنين. ويرى (Castells, 2001) أن الإنترنت يمكن أن تصبح أداة نموذجية لتعزيز الممارسة الديمقراطية وهي قادرة على ذلك. ويعزز رأيه بقدرة الإنترنت على توفير المعلومات السياسية مما يسهل

وصول المواطنين إليها، الأمر الذى من شأنه أن يساعد في تحسين الجوانب المعرفية لهم أو خلق ما يسمى بالمواطنة الواعية أو المواطن الواعي على حد قوله (Well-informed Citizen). ويمكن أيضًا اعتبار الإنترنت أداة تفاعلية تمكن المواطنين من طلب المعلومات والحصول عليها، وبذلك تصبح أداة لتمكين المواطنين من التعبير عن آرائهم والتواصل المباشر مع ممثليهم المنتخبين.

إن العلاقة بين الحكومة الإلكترونية وتعزيز الممارسات الديمقراطية متعددة الأبعاد Multi-faceted. فمن ناحية تساهم الأولى في تحقيق الثانية من خلال ما توفره للمواطنين مع معلومات تساعدهم في اتخاذ القرارات والمفاضلة بين البدائل المتاحة. ومن ناحية أخرى تستهدف الديمقراطية تعزيز إتاحة المعلومات وتوفير المعرفة للمواطنين حول العملية السياسية والخدمات العامة والخيارات المتاحة أمامهم. كما أنها تستهدف أيضًا تأمين عملية التحول من الإتاحة السلبية للمعلومات Passive Information Access إلى تفعيل مشاركة المواطنين عبر أشكال متعددة مثل استطلاعات الرأي وتوفير المعلومات من خلال الدراسات المتوافرة واستشارة المواطنين واستجلاء رؤاهم بشأن القضايا المختلفة وغير ذلك من الآليات.

أهمية الدراسة:

تتجه الحكومة المصرية بشكل متزايد إلى الاستثمار في مجال البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وكذلك تطبيقات الحكومة الإلكترونية. وتحتل مصر المرتبة 79 عالميًا وفقا لتقرير الأمم المتحدة (E-government Readiness, 2008) مقارنة بالمرتبة 99 في عام 2005 في مجال الجاهزية أو الاستعداد لتطبيقات الحكومة الإلكترونية. كما أن عدد مستخدمى الإنترنت في مصر يصل إلى نحو 12.5 مليون مستخدم، أي ما نسبته 15.9% من السكان، (18.7% من إجمالي مستخدمي الإنترنت في أفريقيا) (Internet World States, 2009) . بالرغم من ذلك فإن الدراسات التي تتناول تطبيقات الحكومة الإلكترونية على المستوى المحلي لا تزال قليلة. ولا يبدو

ذلك حالة مصرية خاصة وإنما على المستوى الدولي؛ فقد أشارت دراسة مقارنة قام بها (Heeks, 2007) إلى أن معظم الدراسات التي اهتمت بتقييم مشروعات الحكومة الإلكترونية على المستوى العالمي تم تطبيقها على المستوى القومي، وتجاهلت مشروعات الحكومة الإلكترونية على المستوى المحلي بالرغم من كونها أداة مهمة لنقل السياسات القومية للمستوى المحلي، إضافة إلى قربها من المواطنين على المستوى المحلي.

وإذا كان هناك نقص في الدراسات التي تتم على مشروعات الحكومة الإلكترونية على المستوى المحلي، فهناك ندرة في الدراسات التي تعرضت لتقييم المواقع الإلكترونية للمحافظات من خلال البعد السياسي الذي ينظر إلى هذه المواقع كأدوات للاتصال السياسي بين المواطنين والسلطات المحلية. وعليه تظهر الحاجة جلية إلى أهمية دراسة تطبيقات الحكومة الإلكترونية، خاصة على المستوى المحلي من خلال أبعاد مختلفة إدارية وتقنية وسياسية. وتركز هذه الدراسة على تحليل تطبيقات الحكومة الإلكترونية بالمحافظات المصرية، من خلال الاعتماد على مدخل تنمية مشاركة المواطنين وتحسين الممارسة الديمقراطية، أو بعبارة أخرى البعد السياسي لاستخدامات الإنترنت من قبل السلطات المحلية في المحافظات.

مشكلة الدراسة:

إن توافر المعلومات وإمكانية الوصول إليها من قبل المواطنينAccess، وبناء مواطنين على وعي ودراية كافية بالقضايا المحلية Good-informed people من العناصر المهمة للممارسة الديمقراطية. وتعد تكنولوجيا الاتصال الحديثة Information Communication Technologies، وأهمها الإنترنت وتطبيقاتها من الآليات الرئيسية التي يمكن أن تضمن توفير المعلومات للمواطنين، إضافة إلى ما تتيحه من فرص للتفاعل بين المواطنين والحكومة وفقًا لاستنتاجات العديد من دراسات الاتصال السياسي لـ كاستيلز وماك كويل (Casttels, 2001; McQuail,

2005) . ولذلك فإن المواقع الإلكترونية يمكن أن يكون لها دور حيوي في تطوير الممارسة الديمقراطية من خلال قدرتها على ضمان تدفق المعلومات بشكل أكثر حرية مقارنة بالوسائل التقليدية للاتصال، إضافة إلى قدرتها على إتاحة قنوات للتواصل والتفاعل بين المواطنين والسلطات السياسية. ونتيجة لعدم توافر مؤشرات علمية حول تقييم مشروعات الحكومة الإلكترونية المحلية، وخاصة ما يتعلق بالبعد السياسي، فإن تحليل مضمون هذه المواقع يساعد في توفير المؤشرات للإجابة عن السؤال الأساسي الذي تطرحه هذه الدراسة، وهو: إلى أي مدى يمكن اعتبار المواقع الإلكترونية للمحافظات المصرية أدوات للاتصال السياسي على المستوى المحلي؟

تساؤلات الدراسة:

للحصول على البيانات والمعلومات التي تساعد في الإجابة عن السؤال الرئيسي، تطرح الدراسة الأسئلة الثلاث التالية:

- إلى أي مدى تقوم المواقع الإلكترونية للمحافظات المصرية بدورها في إتاحة المعلومات للمواطنين؟ ما مدى التباين في هذا الشأن بين المحافظات المختلفة؟
- إلى أي مدى تسِّهل مواقع المحافظات المصرية تقديم الخدمات للمواطنين؟ وما هي درجات الاختلاف بين المحافظات في هذه القضية؟
- إلى أي مدى تتيح المواقع الإلكترونية للمحافظات المصرية آليات لتفعيل مشاركة المواطنين المحليين؟ وما هي درجات التباين بين المحافظات المختلفة في هذا الشأن؟

الإطار النظري للدراسة:

الاستخدامات السياسية للإنترنت:

فرض ذيوع استخدام تكنولوجيا المعلومات الكثير من الاهتمام لدراسة آثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد لخص فان دييك (Van Dijk, 1996)

الاتجاهات المختلفة السائدة بين الباحثين في مجال الاستخدامات السياسية للإنترت أو الاتصال السياسى الرقمي عندما أشار إلى أن هناك من يعتبر تكنولوجيا الاتصال والمعلومات أدوات للحرية (Technologies of Freedom)، وهناك من لا يرى فيها إلا أداة للسيطرة وزيادة نفوذ السلطات القائمة من خلال تكنولوجيا التسجيل والتحكم (Technologies of central control and registration). وبالرغم من تنامي الاستخدامات السياسية للإنترنت، فإن دراسة التأثيرات السياسية لها لا تزال تحتاج إلى المزيد من الاهتمام من قبل الباحثين والمتخصصين لاسيما في الدول النامية.

الإنترنت والديمقراطية E-:

لقد فتحت الإنترنت المجال للباحثين في جميع المجالات ومنحتهم الفرصة لدراسة استخدامات وتأثيرات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وتطبيقاتها على المجال البحثي موضع اهتماماتهم. وكما هو الحال مع بقية التخصصات، اهتم الباحثون في مجال الاتصال السياسي باستخدامات وتأثيرات الإنترنت وتطبيقاتها في المجال السياسي. وظهرت على أجندة الباحثين والمهتمين مصطلحات وموضوعات توفر إطارًا عامًا ونظريات لدراسة استخدام هذه الأداة في العملية السياسية، ومنها نظريات الديمقراطية الإلكترونية أو الرقمية -E والمشاركة الإلكترونية **E-participation** أو الاندماج الإلكتروني **E-engagement** ، والحكومة الإلكترونية أو الحكومة الرقمية **E-government** (Gurtin, 2007) .

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الإنترنت والديمقراطية، غالبًا ما يحتدم الجدل بين الباحثين في هذا المجال حول طبيعة هذه العلاقة واتجاهها والتأثير المتبادل بينهما، ويمكن في هذا الإطار رصد اتجاهين أساسيين:

- إن التوسع في استخدامات التكنولوجيا يقود إلى مزيد من الديمقراطية من خلال توفير المعلومات وخلق أنماط جديدة من التفاعل بين المواطنين والسياسيين. وهكذا تخلق التكنولوجيا - في ظل توافر عوامل أخرى-

مواطنين على درجة من الوعى بحيث يشكلون جبهات ضاغطة للتغير والتطوير الديموقراطي.

- إن التوسع في استخدمات التكنولوجيا قد يكرس سيطرة القوى السياسية المهيمنة وتوابعها في استمرار حكمها بغض النظر عن مدى رضاء المواطنين أو عدمه. وهكذا يتم توظيف التكنولوجيا لتحقيق أهداف النخبة الحاكمة أو الطبقة السياسية المسيطرة.

وفي إطار سعي الأمم المتحدة لدعم استخدام التكنولوجيا لتحقيق المزيد من الديمقراطية وضعت مقياسًا لرصد جاهزية واستعداد الدول لتنمية المشاركة الإلكترونية للمواطنين كإحدى الآليات لتحسين الممارسة الديمقراطية. واحتوى المقياس مؤشرات كيفية تتعلق بتشجيع مشاركة المواطنين من خلال التسويق السياسي لعملية صنع القرار الخاصة بالسياسات العامة بهدف الوصول إلى كل قطاعات المجتمع في نموذج خاص بكل دولة يقوم على دمج أو احتواء آراء العدد الأكبر من المواطنين، وخاصة الفئات المهمشة تقليديًا. ويسعى النموذج لتقييم دور مشروعات الحكومة الإلكترونية في تشجيع المشاركة من خلال المحاور التالية:

- زيادة المعلومات المقدمة للمواطنين من خلال الإنترنت والخاصة بعملية صنع القرار.

- تحسين أشكال التشاور والحوار الإلكتروني من أجل عملية صنع قرارات أكثر ديمقراطية قائمة على المشاركة.

- دعم اتخاذ القرار الإلكتروني من خلال زيادة مداخلات المواطنين في عملية صنع القرار (UN E-Participation Index, 2008) .

- ووفقًا لما توصلت إليه دراسة (Ahmed, 2007) فإن أنماط المشاركة الإلكترونية E-participation Models يمكن حصرها في ثلاث فئات أساسية، هي:

- ضمان تدفق المعلومات Flow of information، مثل نقل المعلومات في اتجاه واحد من الحكومة للمواطنين One-way flow of information

- التشاور Consultation ، مثل إقامة علاقة ثنائية بين المسئولين الحكوميين والمواطنين A two-way relationship تهتم فيها الحكومة بتشجيع المواطنين على تقديم تقييماتهم واقتراحاتهم وأفكارهم Feedback حول السياسات والبرامج والإجراءات الحكومية المتعلقة بهم.

- المشاركة الفعالة Active participation ، مثل ضمان آليات مختلفة لتشجيع مشاركة المواطنين في صنع السياسات العامة.

إن تشجيع المواطنين في المستويات المحلية المختلفة على التواصل والتفاعل مع السلطات المحلية هو أحد الاقترابات المقترحة لتنمية الممارسة الديمقراطية. وتستند رؤية الباحثين في هذا المجال إلى أهمية تشجيع المشاركة من خلال التطبيقات الرقمية وتعزيز الديمقراطية على تصورين أساسيين هما: إن هذا النمط من الممارسة قد يضمن أو يعزز اللامركزية في اتخاذ القرارات، كما أن الإنترنت وتطبيقاتها تعد أحد الميكانيزمات الملائمة لتعزيز مشاركة المواطنين.

وفي هذا السياق يرى (Van Dijk, 1996) أن النتيجة المنطقية لنموذج استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في تفعيل المشاركة هو توفير مجموعة من الأدوات التي تساعد في تضييق الفجوة بين أولئك الذين يملكون المعلومات «أثرياء المعلومات» (Information rich) وأولئك الذين يفتقرون إلى المعلومات «فقراء المعلومات» (Information poor). ويؤكد أيضا أنه وفقًا لنموذج تكنولوجيا المعلومات من أجل مزيد من المشاركة، فإن ضمان وصول وسهولة الحصول على المعلومات من خلال الوسائل التكنولوجية المتاحة وتطبيقاتها يعد الطريق الوحيد من أجل انفتاح وشفافية النظام السياسى في اتجاه الغالبية العظمى من المواطنين.

وبالرغم من ذلك، فهناك الكثير من الدراسات التي تؤكد أن العديد من الحكومات في الكثير من الدول لا تتبنى هذه الفرضية، كما أن عددًا أقل من المؤسسات الحكومية قد استفاد من هذا التطور التكنولوجي من أجل تعزيز الممارسة الديمقراطية (Holzer& Melitski, 2003) . وتلك الفرضية تم التحقق منها في العديد من الدراسات التي تعرضت لتقييم تجارب الحكومات الإلكترونية، حيث توصلت هذه الدراسات إلى أن الاستخدام السياسي للإنترنت كأحد أبعاد الحكومة الإلكترونية لا يزال محدودًا (Albrecht et al., 2008) . ويمكن القول إن البعد المتعلق بدراسة دور الإنترنت في تنمية المشاركة السياسية للمواطنين لم يحظ باهتمام الباحثين في مجال الحكومة الإلكترونية.

الحكومة الإلكترونية E-government:

يرى (Stoica & IIas, 2009) أن مفهوم الحكومة الإلكترونية تطور عبر مجموعة من المراحل على النحو التالي: مرحلة نشر المعلومات وهي أبسط تطبيق للحكومة الإلكترونية (One-way communication)، ومرحلة الاتصال ثنائي الاتجاه (Two-way communication)، ومرحلة تقديم الخدمات، ومرحلة الاندماج الرأسي والأفقي للمؤسسات الحكومية، ومرحلة المشاركة السياسية Political participation . ويشير (Zhang, 2002) إلى أنه ليس هناك مفهوم محدد أو عام يمكن تبنيه على المستوى العالمي للحكومة الإلكترونية E-government ، وأن هذا المفهوم وثيق الصلة بالنظام السياسي الذي تتبناه أو السائد في كل دولة. وفي الديمقراطيات الليبرالية الغربية على وجه التحديد يرتبط التطبيق بتحقيق مجموعة من الوظائف التي يجب أن تتم من خلال الحكومة الإلكترونية، ومنها:

- نشر ديمقراطية المشاركة من خلال ربط المواطنين رقميًا من خلال آليات مختلفة مثل E-mail ، وكذلك تبسيط عملية إجراء الانتخابات مثل التسجيل للتصويت أو حتى التصويت الإلكتروني.

- تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين من دون عقبات أو قيود في الوقت أو المسافة من خلال إتاحة المعلومات والخدمات الحكومية من خلال شبكة الإنترنت.
- تحسين عمليات الإدارة الحكومية وجعلها أكثر شفافية وكفاءة، وذلك من خلال ربط المؤسسات الحكومية ببعضها البعض.
- دعم أو تعظيم الاقتصاد الإلكتروني، وخاصة علاقة الحكومة بالقطاع الخاص Government-Business G-B، والحكومة والقطاع الخاص والمستهلكين Government-business-customers (G-B-C أو علاقة الحكومة بالمستهلكين government –customers G-C . وذلك من خلال تشبيك أو ربط المؤسسات الحكومية بالمنظمات غير الحكومية (NGOs) وكذلك الأفراد.

ويؤكد الباحثان (Brown & Brudney, 2001) أن مفهوم الحكومة الإلكترونية هو استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وخاصة الإنترنت وتطبيقاتها لتحسين آليات الحصول على المعلومات والخدمات الحكومية. وقام الباحثان بتقسيم أشكال الحكم الإلكتروني إلى ثلاث فئات أساسية تتمثل في: من الحكومة إلى الحكومة Government-to-Government (G2G)، من الحكومة إلى المواطنين (Government-to-Citizens) (G2C)، من الحكومة إلى قطاع الأعمال Government-to-Business G2B. وأضاف (Yildiz, 2007) فئتين أخريين تحت مفهوم الحكومة الإلكترونية وهما: من الحكومة إلى المجتمع المدني (Government-to-Civil Societal Organizations) (G2CS)، ومن المواطن إلى المواطن Citizen-to-Citizen (C2C).

شكل رقم (1)

أطراف الاتصال	المحتوى	الصفات السائدة أو التي تميزها	التعريف أو المفهوم	مثال
الحكومة - إلى - الحكومة G2G	معلومات و خدمات حكومية	الاتصال – التنسيق - توحيد معايير المعلومات والخدمات	الإدارة الإلكترونية	تأسيس واستخدام قواعد البيانات ومراكز المعلومات
الحكومة ـ إلى ـ المواطن G2C		الاتصال - الشفافية - المحاسبية الكفاءة – الفاعلية - توحيد معايير المعلومات والخدمات	الحكومة الإلكترونية	تدشين مواقع إلكترونية حكومية ووجود إيميل أو أدوات للتواصل بين المواطنين والمسئولين الحكوميين
الحكومة ـ إلى ـ قطاع الأعمال G2B		الإنتاجية أو النمو الاتصال التعاون التجارة	الحكومة التجارة التعاون الإلكتروني	إتاحة المناقصات والعطاءات الحكومية على المواقع الإلكترونية- التسويق الإلكتروني - الشراكة الإلكترونية
الحكومة - إلى - المجتمع المدني G2CS		الاتصال – التنسيق - الشفافية المحاسبية	الحكم الإلكتروني	التواصل والتنسيق الإلكتروني عقب الأزمات والكوارث
المواطن ـ إلى ـ المواطن C2C		الاتصال – التنسيق - الشفافية المحاسبية - المنظمات القاعدية أو الجماهيرية	الحكم الإلكتروني	النقاش الإلكتروني للقضايا المجتمعية

* المصدر: (Yildiz, 2007)

وهناك نموذج آخر تبنته الأمم المتحدة بالتعاون مع الجمعية الأمريكية للإدارة العامة (UN & ASPA, 2002) ، وتضمن النموذج خمس مراحل لتطور الحكومة الإلكترونية على النحو التالى: المرحلة الأولى وهي مرحلة «الظهور» أو «النشأة»، وهي مرحلة تأسيس مواقع إلكترونية للمؤسسات الحكومية. المرحلة الثانية هي

مرحلة زيادة أو انتشار المواقع الحكومية، وأن تصبح هذه المواقع أكثر ديناميكية ويطلق عليها مرحلة النمو أو مرحلة التطور. المرحلة الثالثة هي المرحلة التفاعلية التي تمكّن مستخدمي المواقع الحكومية من تحميل النماذج الحكومية، وكذلك تتيح لهم فرص التواصل المباشر مع المسئولين الحكوميين. المرحلة الرابعة التي تتيح فرصًا للتبادل أو التحويل بين الجهات الحكومية وتمكين المواطنين من الدفع الإلكتروني للحصول على هذه الخدمات. المرحلة الأخيرة، مرحلة رقمنة الخدمات الحكومية من خلال تقديمها مباشرة عبر المواقع الإلكترونية للحكومة.

ويرى (Winkel, 2004) أنه يجب التفرقة بين ثلاثة أبعاد للحكومة الإلكترونية، وهي: البعد الإداري أو الإدارة الإلكترونية Tele-administration، بعد مشاركة المواطنين أو المشاركة السياسية Tele-participation ، وبعد إعادة الهيكلة المؤسسية Reorganization of Structure، ويؤكد فينكل أنه من دون إعادة هيكلة المؤسسات الحكومية بما يضمن فعالية تطبيق الإدارة الإلكترونية والمشاركة السياسية الرقمية يصبح التطبيق الأمثل للحكومة الإلكترونية محل تساؤل.

نتائج الدراسات التي رصدت البعد السياسي لتطبيقات الحكومة الإلكترونية:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت تطبيق الحكومة الإلكترونية على مستوياتها المختلفة القومية والمحلية، ومنها دراسة (West, 20007) ، والتي أشارت إلى أنه بالرغم من التوقعات التي ارتبطت باستخدام التكنولوجيا كآلية لإحداث التطور الديمقراطي من خلال خلق فرص أوسع للتواصل مع المواطنين، وبالرغم من أن الإمكانيات التقنية المتاحة قادرة على القيام بهذا الدور بما يمكن الحكومات والمواطنين من التفاعل، فإن النتائج التي تم التوصل إليها تشير إلى أن معظم المواقع الإلكترونية للولايات الأمريكية لم تستفد من التطبيقات التكنولوجية بالشكل المطلوب من أجل تحسين الممارسة الديمقراطية.

أما دراسة (Musso, Wear & Hale, 2000) فقد اهتمت بتحليل مدى الاعتماد على تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في إصلاح نظام الحكم المحلي. وبالرغم من أن نتائج الدراسة أكدت أن توسيع أنماط التفاعل بين المواطنين والمسئولين المحليين يساعد في تطوير نظام الحكم المحلي، فإنها أشارت إلى وجود جدل حول الاستخدام الديمقراطي لوسائل وتكنولجيا الاتصال الحديثة. وألمحت الدراسة إلى نقص الدراسات الميدانية التي تناولت وظائف المواقع السياسية الخاصة بالمحليات في تزويد المواطنين بالمعلومات والخدمات، وأيضًا دورها في تفعيل مشاركة المواطنين. واعتمدت هذه الدراسة على بعدين أساسيين لتقييم تطبيق الحوكمة الإلكترونية على المستوى المحلي. فعلى حين ركز البعد الأول على تقييم هذه المواقع من خلال دراسة الوظيفة الإدارية أو دور المواقع في تحسين كفاءة الإدارة المحلية وتحسين آليات تقديم الخدمات الحكومية وترشيد التكاليف الخاصة بالعملية الإدارية، اهتم البعد الثاني بتقييم مدى توظيف تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في زيادة مشاركة المواطنين على المستوى المحلي في إطار الديمقراطية الإلكترونية (-E).

وقد خلصت الدراسة التي تناولت بالتحليل 270 موقعًا إلكترونيا في ولاية كاليفورنيا إلى أن المواقع فقيرة فيما يتعلق بالجوانب التصميمية مع غياب الأفكار الخلاقة لتوظيف التكنولوجيا، علاوة على غياب الرؤية المتعلقة بالإجابة عن سؤال: لماذا نستخدم التكنولوجيا، أو ما هي الوظائف المراد تحقيقها من التواجد على شبكة الإنترنت؟ وانتهت الدراسة إلى أن معظم هذه المواقع تتبنى مدخل توظيف تكنولوجيا الاتصال والمعلومات من أجل تحسين أو تطوير الجوانب الإدارية (Good management) أكثر من تبنيها بعد التكنولوجيا من أجل الحكم الجيد أو تعميق الممارسة الديمقراطية (Good).

واهتمت دراسة (Chadwick & May, 2001) بتحليل التوجهات السياسية الخاصة بالحكومة الإلكترونية وعلاقة ذلك بتجديد العملية الديمقراطية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي. وتوصلت الدراسة إلى

أن الإمكانيات التي تتيحها الإنترنت في تطوير العملية الديمقراطية تتمحور حول تطوير الجوانب الإدارية للمؤسسات الحكومية، وهو ما يعني شيوع نموذج الحكومة الإلكترونية في خدمة زيادة الكفاءة الإدارية للمؤسسات الحكومية (المدخل الإداري) في مقابل تهميش النموذج الخاص باستخدام الحكومة الإلكترونية كآلية لتفعيل المشاركة السياسية للمواطنين (المدخل السياسي).

وانتهت دراسة كل من (Fuersich & Robins, 2002) بعد تقييمها للعديد من مشروعات الحكومة الإلكترونية إلى أن الاستخدامات الترويجية تبدو هي المسيطرة مقارنة بدورها في تفعيل مشاركة المواطنين أو تقديم الخدمات الحكومية أو دورها في بناء معارف ومعلومات الجمهور المحلي. وتوصلت دراسة كل من (Holzer & Melitski, 2003) التي قدمت تحليلًا لعشرة مواقع إلكترونية لمدن في ولاية نيوجيرسي إلى أن النواحي الخاصة بتقديم خدمات للمواطنين وكذلك خلق فرص للتفاعل دعمًا لمشاركة المواطنين المحليين من خلال الإنترنت لا تزال تحتاج إلى التحسين، بما يمكن المواطنين من الحصول على الخدمات الحكومية مباشرة عبر المواقع المحلية، وكذلك إتاحة الفرص لهم للتعبير عن آرائهم في السياسات والقضايا المحلية. وأشارت الدراسة إلى أن التوسع في زيادة مشاركة المواطنين المحليين من خلال الإنترنت يعد إحدى الآليات المقترحة لقياس معدلات رضاء الفئات المستهدفة عن الأداء الحكومي على المستوى المحلي وذلك من خلال استطلاعات الرأي عبر المواقع الإلكترونية، أو إتاحة المنتديات للحصول على آراء المواطنين المحليين في السياسات المحلية. وتوصلت نتائج هذه الدراسة أيضًا إلى أن الجوانب المتعلقة بالأمان وحماية الخصوصية للمستخدمين تحتاج إلى التحسين بما يعزز ثقة المواطنين في التواصل وتقديم المعلومات الخاصة بهم، وخاصة تلك المتعلقة بحصولهم على الخدمات الحكومية عبر الإنترنت. وأشارت الدراسة إلى أن النتائج العامة تشير إلى مستوى مقبول للمواقع الإلكترونية للمدن العشر التي كانت محلًا للتحليل فيما يتعلق بتوافر المعلومات أو محتوى الصفحات وكذلك سهولة استخدام المواقع.

أما دراسة (Zhou, 2004) التي اهتمت بتحليل المواقع الإلكترونية الحكومية القومية والمحلية في الصين وسعت إلى تقييم المواقع الحكومية بعد 4 سنوات من بدء المشروع القومي للحكومة الإلكترونية، وكذلك تطوير دليل لتقييم مواقع الحكومة الإلكترونية، فقد توصلت إلى أن المواقع الحكومية القومية كانت أكثر ثراء في تقديم المعلومات والروابط الإلكترونية مقارنة بالمواقع الحكومية المحلية. فيما توصلت الدراسة إلى أن المواقع المحلية كانت متفوقة في تقديم الخدمات الحكومية وكذلك إتاحة الفرصة للمواطنين للتفاعل مع السلطات المحلية. وأوصت الدراسة بزيادة البحوث الخاصة برصد أنماط استخدام المواطنين للمواقع الحكومية على المستوى المحلي، وكذلك الدراسات الخاصة بتأثير هذه المواقع على المواطنين في الأبعاد المختلفة وأهمها زيادة معلوماتهم ومعرفتهم بالقضايا والقرارات المحلية ومدى تأثيرها في تخفيف التوتر وبناء الثقة بين المواطنين والسلطات المحلية.

وقام (Stoica & IIas, 2009) بتحليل 165 موقعًا إلكترونيًا للمدن الرومانية وتوصلا إلى أنه بتقييم تجربة الحكومة الإلكترونية بعد 11 عامًا من تطبيقها على المستوى المحلي فإن مشروعات الحكومة الإلكترونية لا تزال في مراحلها الأولي. وأثبتت النتائج الاهتمام بعملية تقديم المعلومات في مقابل تراجع مستوى المواقع في مجال تقديم الخدمات وتوسيع فرص مشاركة المواطنين.

مداخل دراسة الحكومة الإلكترونية:

هناك العديد من المداخل والنماذج التي تستخدم لتقييم تجارب أو مشروعات الحكومة الإلكترونية. ومن هذه النماذج دراسة كل (Musso, Wear & Hale, 2000) التي ركزت في دراستها لتقييم المواقع الإلكترونية المحلية على تبني نموذجين لقياس فعالية هذه المواقع؛ ركز البعد الأول منهما على اختبار نموذج الحكومة الإلكترونية ودورها في ترويج أو تسويق الإدارة الجيدة (promoting Good Management: An Entrepreneurial Reform Model)، بينما ركز البعد الثاني على اختبار

نموذج الحكومة الإلكترونية ودورها في ترويج أو تسويق الديمقراطية الجيدة (: Promoting Good Participatory Reform).

وطرحت دراسة (Chadwick & May, 2001) في تقييمها لمشروعات الحكومة الإلكترونية ثلاثة نماذج أساسية، وهي: النموذج الإداري (Managerial)، والنموذج الاستشاري أو التشاوري (Consultative)، والنموذج التشاركي أو المشاركة (Participatory).

وهناك العديد من الدراسات الخاصة بتقييم مواقع الحكومة الإلكترونية أجمعت على أن معايير الحكم على فاعلية هذه المواقع يجب أن تتم من خلال دراسة أبعاد ثلاثة، تشمل: استخدام هذه المواقع في التواصل مع المواطنين وتقديم الخدمات لهم وإتاحة الفرصة أمامهم لتقييم الأداء الحكومي (Government –to- citizens (G2C. والبعد الثاني يرصد دور هذه المواقع في تسهيل قيام وتنفيذ المشروعات الاستثمارية (Government-to- business G2B) ، والبعد الثالث يركز على التواصل الحكومي المؤسسي عبر الشبكة,Bonham) Government -to- government (G2G) . (Seifert, Thorson., 2001

وتبنت دراسة أخرى (IDeA, 2002) لبعض مشروعات الحكومة الإلكترونية ثلاث فئات أساسية للتقييم الوظيفي للمواقع الإلكترونية، شملت: الحكم الإلكترونيE-Governance والخدمات الحكومية الإلكترونية E-services والإعلام أو المعرفة الإلكترونية E-knowledge. وتشير الفئة الأولى إلى دور الحكومة الإلكترونية في التشبيك بين المواطنين والأطراف المعنية وممثلي السلطات المحلية (المنتخبة) من أجل المشاركة في عملية الحكم المحلي. وتحتوى الفئة الثانية على قياس تقديم الخدمات الحكومية من خلال وسائط إلكترونية، أما الفئة الثالثة فتهتم بتقييم دور المواقع الإلكترونية في إتاحة المعلومات للمواطنين بشكل شامل وسريع وسهل، أي أن تصبح المعلومات تحت طلب الجمهور المستهدف.

أمـا دراسـة (Stoica & IIas, 2009) فقـد اعتمـدت عـلى نمـوذج للحكومـة الإلكترونيـة قائـم عـلى محوريـن أساسـيين: (تقديـم الخدمات الإلكترونية عـبر الإنترنـتPublic service through the Internet)، والديمقراطيـة الرقميـة Digital، وتعنـي مشـاركة المواطنـين في عمليـة الحكـم مـن خـلال الإنترنـت. واعتمـدت دراسـة الأمـم المتحـدة في تقريـر قيـاس الجاهزيـة للحكومـة الإلكترونيـة (E-government readiness) وتـم تطبيقـه عـلى مشروعـات حكومـة إلكترونيـة في 191 دولـة عـلى أربعـة عنـاصر أساسـية، وهـي: فعاليـة الحكومـة في إدارة المعلومـات وثيقـة الصلـة باحتياجـات المواطنـين، وتقديـم خدمـات أفضـل عـبر الموقـع الإلكـتروني، وتحسـين آليـات الوصـول إلى المعلومـات وتوصيلهـا للمواطنـين، وأخـيرًا تمكـين المواطنـين مـن المشـاركة في عمليـة صناعـة القـرار.

منهجية الدراسة:

العينة ووحدة التحليل:

مـن أجـل الحصـول عـلى معلومـات للإجابـة عـن التسـاؤلات السـابقة، تـم رصـد المعلومـات الخاصـة بتواجـد مواقـع إلكترونيـة للمحافظـات مـن خـلال اسـتخدام محـرك البحـثGoogle وباسـتخدام كلمـة البحـث gov.eg، كـما تـم رصـد معـدل اسـتخدام هـذه المواقـع أوVisibility مـن خـلال موقـع Alexa.com، وذلـك لرصـد ترتيـب هـذه المواقـع مـن خـلال متوسـط الزيـارات Traffic rank عـبر شـبكة الإنترنـت. أمـا الجـزء المتعلـق بالحصـول عـلى المعلومـات الخاصـة بمحتـوى المواقـع فقـد تـم الاعتـماد عـلى أداة تحليـل بنيـة هـذه المواقـع وفقًـا لدليـل تحليـل قائـم عـلى العديـد مـن الدراسـات التـي اهتمـت بتحليـل مواقـع الحكومـة الإلكترونيـة السـابق الإشـارة إليهـا (Zhou, 2004; Fuersich & Robin, 2002; Moon, 2002). ويتكـون دليـل التحليـل مـن 35 فئـة فرعيـة لتغطيـة المحـاور الثلاثـة التـي تـم تبنيهـا لتقييـم مواقـع المحافظـات الإلكترونيـة، وهـي:

1- توفـير المواقـع المعلومـات للمواطنـين (13 عنـصرًا)، ومنهـا: تقديـم معلومـات حكوميـة أو رسـمية مثـل معلومـات حـول الموقـع والجهـات التابعـة أو المؤسسـات التابعـة والمسـئولة،

ومعلومـات عـن الشـئون الحكوميـة (الأداء الحكومـي) أو الشـئون السياسـية، ومعلومـات حـول السياسـات والقواعـد والإجـراءات والقوانـين الحكوميـة، وأخـرى. وأيضًـا منهـا فئـة تقديـم معلومـات عـن المحافظـة مثـل التاريـخ، والجغرافيـا، وأهـم الشـخصيات، والمناسـبات الوطنيـة، ومعلومـات حول الصناعـات أو الاسـتثمار أو الجوانـب الاقتصاديـة في المحافظـة، أخبـار محليـة خاصـة بالمحافظـة، وأخبـار قوميـة أو خاصـة بمحافظـات أخـرى، وأخبـار دوليـة، ومعلومـات تعليميـة (مثـل دورات تدريبيـة، معلومـات مـن خـبراء أو متخصصـين، وجـود كتـب أو أبحـاث رقميـة، وأخـرى).

2- إتاحـة المواقـع الخدمـات وتسـهيل حصـول المواطنـين عليهـا (9 عنـاصر)، ومنهـا: الخدمـات غـير التفاعليـة وتشـمل (إتاحـة الموقـع لمعلومـات حيـة أو مبـاشرة تخـص الجوانـب الخدميـة اليوميـة، والحصـول عـلى استشـارات خاصـة بالخدمـات المتاحـة، وأخـرى)، والخدمـات التفاعليـة، ومنهـا: اسـتكمال نمـاذج الخدمـات إلكترونيـا، والدفـع الإلكـتروني، وتحميـل ملفـات النـماذج، وإتاحـة البحـث في قواعـد بيانـات بالموقـع، ووجـود بريـد إلكـترونى لطلـب الحصـول عـلى الخدمـة، وأخـرى).

3- إتاحـة المواقـع فـرص المشـاركة للمواطـنين (13 عنـصرًا)، ومنهـا: فـرص لتواصـل المواطنـين مثـل وجـود بريـد إلكـترونى للمسـئولين، ووجـود اسـتبيان أو اسـتطلاع رأي للمواطنـين، ووجـود نموذج لتقديـم شـكوى أو تعليـق إلكـتروني، ووجـود غـرف للدردشـة، ووجـود روابـط بصفحـات أو مواقـع مسـئولين، ووجـود مدونـة أو بلوجـز، وأخـرى). والتواصـل بـين الجهـات الحكوميـة وبعضهـا البعـض، ومنهـا: قيـام الموقـع بخدمـة البوابـة للعديـد مـن المواقـع الحكوميـة الأخـرى، ووجـود روابـط لجهـات تابعـة للمحافظـة مثـل المراكـز والمـدن والمجالـس الشـعبية ومديريـات الخدمـات، وكذلـك وجـود روابـط لجهـات حكوميـة أو محافظـات، وكذلـك فئـة أخـرى للروابـط غـير المدرجـة في قائمـة التحليـل).

وقـد تـم تحليـل 24 موقعًـا للمحافظـات المصريـة بنسـبة 82.7% مـن إجـمالي المحافظـات (29 محافظـة)، وهـي كل المواقـع التـي تـم رصدهـا عـبر آليـات مختلفـة منهـا الصفحـات المرتبطـة ببوابـة الحكومـة المصريـة( )، وكذلـك البحـث مـن خـلال محـركات البحـث Google مـن خـلال اسـتخدام اسـم المحافظـة. ووفقًـا لمـا عرضـه (McMillan, 2000) فـإن تحليـل محتـوى المواقـع الإلكترونيـة تواجهـه العديـد مـن الصعوبـات ولكـن هـذه الصعوبـات يمكـن التغلـب عليهـا بالاختيـار الجيـد للعينـة ودقـة عمليـة التكويـد أو صـدق وثبـات القائمـين بتكويـد المحتـوى وكذلـك منهجيـة تحديـد وحـدة التحليـل. ووفقًـا لمـا اسـتند إليـه كل مـن (Ha & James, 1998) فـإن عـدد صفحـات الموقـع الإلكـترونيWeb site قـد تـتراوح بـين صفحـة واحـدة و 50.000 صفحـة، وهـو مـا يتطلـب الكثـير مـن الوقـت لتحليـل إجـمالي الصفحـات، إضافـة إلى احتماليـة وجـود تحيـز مبنـي عـلى التبايـن في عـدد صفحـات كل موقـع.

وقـد تـم اعتـماد وحـدة التحليـل الصفحـة الرئيسـية للموقـع Home page باعتبارهـا بوابـة الوصـول لهـذا الموقـع ويفـترض أن تعـبر عـن العنـاصر الرئيسـية داخـل الموقـع، كـما أن المسـتخدم مـن خـلال الصفحـة الرئيسـية يقـرر مـا إذا كان سـوف يسـتمر في تصفـح الموقـع أو الخـروج إلى موقـع آخـر. كـما تـم بعـد ذلـك تدريـب شـخصين عـلى تنفيـذ عمليـة التكويـد. وبالإضافـة إلى تكويـد كل المحتـوى الموجـود في الصفحـة الرئيسـية فـإن الارتباطـات النصيـةText links وارتباطـات الصـورImage links وشريـط التصفـح Navigation Bar أيضًـا قـد خضعـت للتحليـل وتـم تكويدهـا مـا دامـت لهـا صلـة بالفئـات التـي يتـم رصدهـا والخاصـة بالفئـات الثـلاث الرئيسـية. كـما تـم أيضًـا تكويـد العنـاصر التـي لم يخصـص لهـا فئـات داخـل الدليـل تحـت عنـوان (أخـرى).

ونظـرًا لأن الدراسـة تنتمـي إلى نـوع الدراسـات ذات الطبيعـة الإستكشـافية، فـإن الدليـل اعتمـد في حسـاب نقـاط كل موقـع مـن خـلال الرصـد للعنـصر (الفئـة) بشـكل مبـاشر مـع التأكـد مـن أن أيقونـة هـذه الفئـة فاعلـة. كـما تـم إجـراء العديـد مـن الاختبـارات للأيقونـات للتأكـد مـن وجودهـا الفعـلى لا التصميمـي. وينـوه الباحثـان إلى أن هنـاك

بعض القصور الذي ربما يعتري طريقة العد المباشر للفئة دون تكرارها (توجد) (لا توجد). وهناك من يتبنى أسلوبًا للتحليل قائمًا على تدرج تراكمي لكل فئة لقياس وجود الفئة وعدم وجودها ثم تكرارها (0 – 000) ويعني ذلك مثلًا ربما حصول الفئة الفرعية على درجة عالية في حال تكرار العنصر نفسه أكثر من مرة، مثل (وجود أكثر من إيميل في الموقع يضيف نقاطًا لهذه الفئة بعدد الإيميل المتاح). ويطمئن الباحث إلى النتائج التي تم التوصل إليها بسبب طبيعة الدراسة الاستكشافية وعدم رصد تكرار للفئات الفرعية في المواقع التي تم تحليلها بسبب الطبيعة الأولية التي تمر بها مشروعات الحكومة الإلكترونية على المستوى المحلي.

تم تحليل المواقع الخاصة بالمحافظات المصرية في الفترة من 22 يونية 2009 إلى 28 يونية 2009. وقد تم تحليل مضمون المواقع الإلكترونية الخاصة بالمحافظات في الفترة الزمنية نفسها.

نتائج الدراسة:

أولًا: ترتيب المواقع التي تم تحليلها وفقا لمعدلات التصفح:

اعتمد هذا الجزء من الدراسة على النتائج المتوافرة من خلال موقع (Alexa.com) المتخصص في توفير بيانات ومعلومات حول المواقع الإلكترونية لتحديد مدى معرفة هذه المواقع أو انتشارها Visibility . تم جمع البيانات الخاصة بمعدل الزيارات التي تتم لمواقع المحافظات التي خضعت للتحليل (مرفق رقم 2)، وترتيبها بين المواقع التي تتم زيارتها وفقًا لمتوسط حساب Traffic Rank. وتشير النتائج التي تم رصدها من خلال موقع Alexa.com إلى أن هناك تغيرًا إيجابيًا في معدل الزيارات للمواقع بـ 15 محافظة خلال ثلاثة أشهر (مايو، يونية، يولية 2009)، وهي (مطروح ـ القاهرة ـ الدقهلية ـ جنوب سيناء ـ السويس ـ المنوفية ـ بور سعيد ـ أسوان ـ الشرقية ـ الغربية ـ بني سويف ـ الإسكندرية ـ البحيرة ـ دمياط ـ الوادي الجديد)، بينما سجل الموقع تغيرًا سلبيًا في معدل الزيارات لعدد 9 محافظات خلال الأشهر ذاتها،

وهي (الإسماعيلية ـ المنيا ـ كفر الشيخ ـ قنا ـ أسيوط ـ الفيوم ـ الأقصر ـ سوهاج ـ البحر الأحمر). ويوضح الجدول التالي ترتيب المواقع الخاصة بالمحافظات وفقًا لمعدلات الزيارات بين المواقع في جمهورية مصر العربية.

جدول رقم (1)

يوضح ترتيب المواقع وفقًا لمعدل الزيارات بين المواقع في مصر

م	المحافظة	ترتيب الموقع	م	المحافظة	ترتيب الموقع
١	الإسكندرية	٣٨٧	١٣	المنيا	٣٠,٨٩٤
٢	بورسعيد	٢,٢١٣	١٤	دمياط	٣٢,٨٣٩
٣	المنوفية	٢,٢١٦	١٥	بني سويف	٣٨,٠١١
٤	القاهرة	٢,٤٣٣	١٦	البحر الأحمر	٤٤,٢٨٣
٥	الدقهلية	٦,١٣٦	١٧	أسوان	٦٨١,٣٧٣
٦	الشرقية	٨,١٢٧	١٨	الإسماعيلية	N/A
٧	مطروح	٨,٤٠٣	١٩	جنوب سيناء	N/A
٨	السويس	١١,٨٩٧	٢٠	قنا	N/A
٩	كفر الشيخ	١٣,٨٦٦	٢١	أسيوط	N/A
١٠	الفيوم	١٩,٤٥١	٢٢	الأقصر	N/A
١١	البحيرة	٢٠,٤٦٩	٢٣	سوهاج	N/A
١٢	الغربية	٢٣,٠٢٢	٢٤	الوادي الجديد	N/A

وتشير النتائج السابقة إلى أن 7 مواقع إلكترونية من بين 24 موقعًا للمحافظات المصرية جاءت ضمن أكثر 10000 موقع زيارة وفقًا لمتوسط Alexa.com لحساب معدل زيارة المواقع في جمهورية مصر العربية. وحظي الموقع الإلكتروني لمحافظة الإسكندرية بأعلى معدلات للزيارة، وجاء ترتيبه (387) بين المواقع. بينما جاءت 10 مواقع ضمن المواقع من 10000 وحتى 50000، وحل أحد المواقع ضمن ما فوق 500000. ولم تتوافر بيانات حول 7 مواقع إلكترونية للمحافظات.

وتعد النتائج السابقة مؤشرًا على الأهمية النسبية التي تحظى بها بعض المواقع الإلكترونية للمحافظات المصرية. وبالرغم من أن المواقع السبعة التي تحظى بأعلى

متوسـط للزيـارات تضـم مواقـع لم تحصـل عـلى معـدل عـالٍ للنقـاط وفقًـا لدليـل تقييـم تطبيـق الحكومـة الإلكترونيـة كـما سـيتضح لاحقًـا، فـإن ذلـك يمكـن تفسـيره في إطـار مـؤشرات التنميـة البشريـة الخاصـة بتلـك المحافظـات، وخاصـة معـدلات التعليـم والدخـل. فحسـب تقريـر التنميـة البشريـة (Egypt Human Development Report 2008) فـإن المحافظـات التـي تحظـى بمعـدلات تصفـح مرتفعـة جـاء معظمهـا في ترتيـب متقـدم وفقًـا لدليـل التنميـة البشريـة. فجـاءت الإسـكندرية في المرتبـة الرابعـة وبورسـعيد في المرتبـة الأولى والمنوفيـة الحاديـة عـشرة والقاهـرة الخامسـة والدقهليـة التاسـعة والشرقيـة في المرتبـة الثانيـة عـشرة بـين المحافظـات المصريـة. أيضًـا ثـلاث مـن هـذه المحافظـات, وهـي (بورسـعيد والإسـكندرية والقاهـرة) تـأتي ضمـن المحافظـات المصنفـة وفقًـا للدليـل عـلى أنهـا محافظـات حضريـة. وهـذه النتائـج تبـدو منطقيـة ويمكـن تفسـيرها في ضـوء نظريـة الفجـوة الرقميـة Digital Divide؛ حيـث إن العديـد مـن الدراسـات التـي أجريـت في هـذا الإطـار أشـارت إلى وجـود علاقـة ارتباطيـة بـين اسـتخدامات الإنترنـت ومتغـيرات مثـل مسـتوى التعليـم والدخـل ومـكان الإقامـة (حـضر - ريـف). . (Mason& Hacker. 2003 DiMaggio et al., 2001, Tolbert, Mossberger & McNeal, 2002)

وتشـير معـدلات المشـتركين في الإنترنـت وفقًـا لدليـل التنميـة البشريـة أيضًـا إلى أن المتغـيرات نفسـها يمكـن أن تكـون لهـا علاقـة ارتباطيـة أيضًـا بمعـدلات اسـتخدامات الإنترنـت في الواقـع المـصري؛ حيـث تشـير النتائـج إلى أن معـدلات الاشـتراك في خدمـات الإنترنـت تصـل في المتوسـط إلى (233) لـكل 1000 مـن السـكان في المحافظـات الحضريـة، ومنهـا 3 محافظـات (الإسـكندرية وبورسـعيد والقاهـرة) جـاءت ضمـن المواقـع الأكـثر زيـارة. بينـما تنخفـض معـدلات الاشـتراك في الإنترنـت لتصـل إلى متوسـط 56 / 1000 في محافظـات الوجـه البحـري و 32 / 1000 في محافظـات الوجـه القبـلي.

وتحتـــاج هـــذه النتائـــج لمزيـــد مـــن البحـــوث التطبيقيـــة للتعـــرف عـــلى الأهميـــة التـــي تحظـــى بهـــا هـــذه المواقـــع مـــن خـــلال وجهـــة نظـــر المســـتخدمين ومـــدى رضائهـــم عـــن هـــذه المواقـــع والأســـباب التـــي تدعوهـــم لتصفـــح المواقـــع. كـــما أن هنـــاك حاجـــة لدراســـة العلاقـــة بـــين

متغيرات مثل الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للجمهور المستخدم ومعدل الزيارات لمواقع الحكومة الإلكترونية. وهناك أيضًا حاجة لدراسة تأثير الجوانب التقنية للمواقع ومدى تحقيقها لاحتياجات المستخدمين الخاصة بالمعلومات أو الخدمات أو إتاحة فرص للمشاركة من جانب ومعدل الزيارات من جانب آخر. أيضًا هناك حاجة لقياس أثر متغير الثقة أو مصداقية السلطات المحلية وزيادة الطلب على التواصل أو زيارة المواقع الإلكترونية.

ثانيًا: نتائج التحليل البنيوي المواقع الإلكترونية للمحافظات:

1.ترتيب مواقع المحافظات في مجال تطبيق الحكومة الإلكترونية:

تشير نتائج تحليل المضمون إلى أنه يمكن تقسيم المواقع الإلكترونية للمحافظات المصرية التي تم تحليلها إلى ثلاث فئات على النحو التالى:

الفئة الأولى: وتشمل موقعين حصلا على مجموع نقاط يتجاوز نصف عدد نقاط المجموع الكلي (35 نقطة) الذى تم وضعه لتحليل هذه المواقع وفقًا للمؤشرات التي تم تبنيها للدراسة، وهي (المعرفة الإلكترونية E-knowledge والخدمات الإلكترونيةE-service وإتاحة الفرص لمشاركة أوسع للمواطنين أو الحكم الإلكتروني E-governance). وتضم هذه المجموعة محافظتين، هما مطروح بـ (24) نقطة بنسبة 68.6% من إجمالي النقاط العام، ومحافظة القاهرة وحصل موقعها الإلكتروني على (19) نقطة بما يوازي 54.3% من إجمالي النقاط.

شكل رقم (2): الموقع الإلكتروني لمحافظتي مطروح والقاهرة

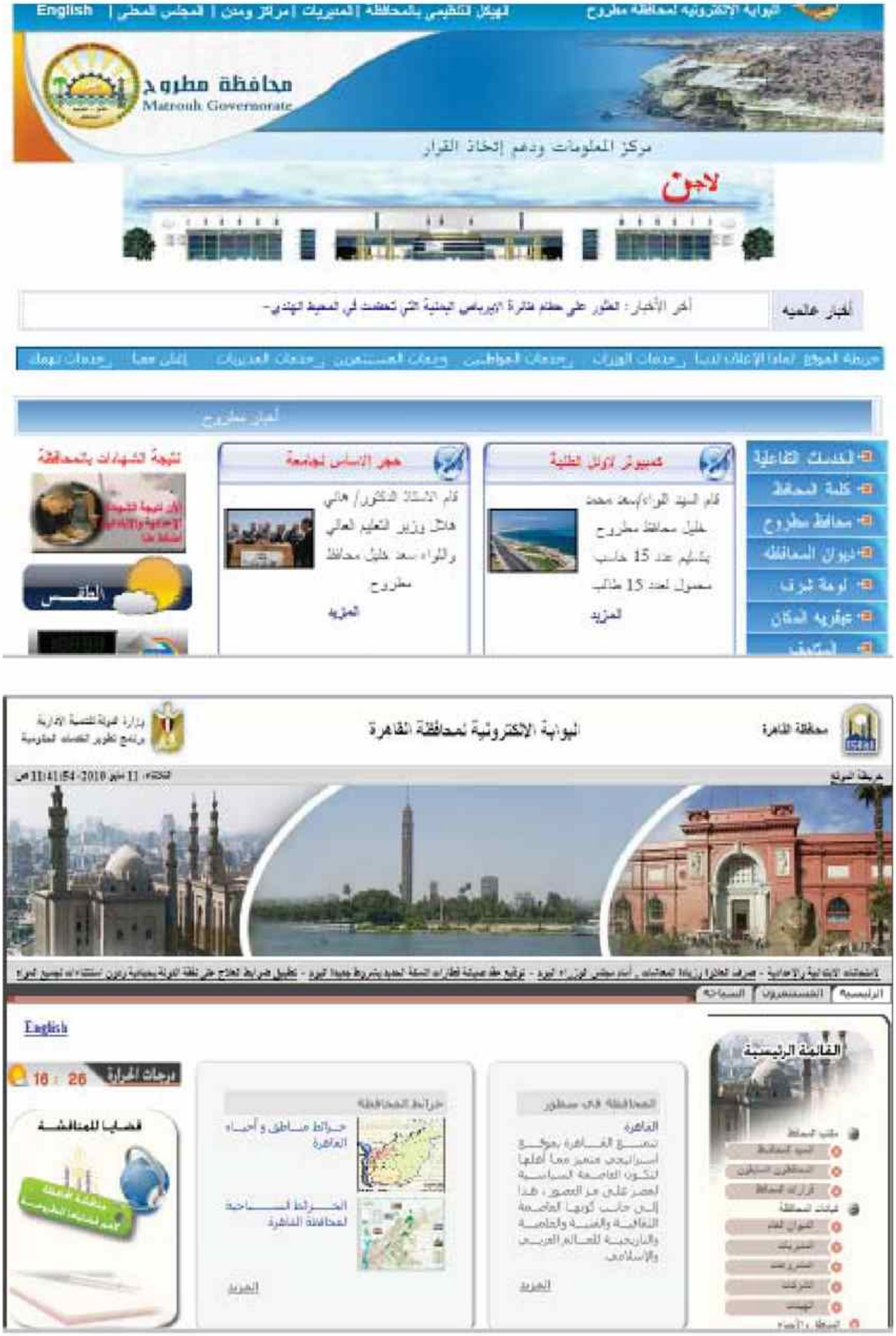
English
البوابة الالكترونية لمحافظة مطروح
محافظة مطروح
Matrouh Governorate
مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار
أخبار عالميه
أخبار مطروح
الخدمات التفاعلية
كلمة المحافظ
محافظ مطروح
ديوان المحافظه
لوحة تبرق
نتيجة الشهادات بالمحافظة
الطقس
كمبيوتر لأوائل الطلبة
حجر الاساس للجامعة
المزيد
البوابة الالكترونية لمحافظة القاهرة
محافظة القاهرة
الرئيسية
السياحة
English
القائمة الرئيسية
درجات الحرارة
16 : 26
قضايا للمناقشة
خرائط المحافظة
المحافظة فى سطور
المزيد

آخر الأخبار: العثور على حطام طائرة الإيرباص اليمنية التي تحطمت في المحيط الهندي-

قام السيد اللواء/سعد محمد خليل محافظ مطروح بتسليم عدد 15 حاسب محمول لعدد 15 طالب

قام الأستاذ الدكتور/ هاني هلال وزير التعليم العالي واللواء سعد خليل محافظ مطروح

خرائط مناطق و أحياء القاهرة

الخرائط السياحية لمحافظة القاهرة

القاهرة

تمتع القاهرة بموقع استراتيجي متميز مما أهلها لتكون العاصمة السياسية لمصر على مر العصور، هذا إلى جانب كونها العاصمة الثقافية والفنية والعلمية والتاريخية للعالم العربي والإسلامي.

وبالرغم من أن وجود الموقع الإلكتروني لمحافظة القاهرة في هذه المجموعة يعد منطقيًا حيث كونها إحدى المحافظة الحضرية وتأتي في المرتبة الخامسة بين محافظات مصر في ترتيب معدلات التنمية البشرية ويرتفع فيها معدلات المشتركين بشبكة الإنترنت (1000/182.7) مقارنة بالمتوسط العام للمناطق الحضرية في مصر(1000/76) (Egypt Humen Development Report 2008) ، فإن وجود الموقع الخاص بمحافظة مطروح في المرتبة الأولى وحصوله على أعلى النقاط يستوجب الدراسة المتعمقة. فبالرغم من أن البيانات الخاصة بمعدلات الاشتراك في الإنترنت (1000/130) في محافظة مطروح في مقابل (1000/76) متوسط المناطق الحضرية في مصر قد تدعم هذه النتائج، فإن تراجع المحافظة في مؤشرات التنمية البشرية بمكوناته الثلاثة (العمر+الدخل+التعليم) (0.706) في مقابل (0.723) المتوسط العام في مصر، يشير إلى الحاجة إلى مزيد من الدراسات لبحث آليات تعامل السلطات المحلية مع الحكومة الإلكترونية حتى يتسنى للباحثين فهم الظروف والمتغيرات التي تؤثر على تبني بعض المحافظات الاتجاه إلى الاعتماد على الإنترنت كوسيلة لتحسين الممارسات الحكومية وتحقيق مشاركة أفضل للمواطنين دون الأخرى.

الفئة الثانية: وتضم عشرة مواقع لم يتجاوز عدد النقاط التي حصلت عليها نصف الإجمالي العام للنقاط، ولكنها اقتربت منه. وتضم هذه المجموعة مواقع المحافظات التالية: (الدقهلية 17 نقطة، أي 48.6%) و(الإسماعيلية ـ المنيا ـ جنوب سيناء 15 نقطة، أي 42.9%) و (السويس 14 نقطة، أي 40%) و (المنوفية ـ بورسعيد 13 نقطة، أي 37.1%) و (أسوان ـ كفر الشيخ 12 نقطة، أي 34.3%) و (قنا 11 نقطة، أي 31.4%).

ويمكن أن توصف هذه المواقع بأنها أقل من المتوسطة في تبنيها للحكومة الإلكترونية وفقًا للنموذج الذي اعتمدت عليه الدراسة. وبالنظر إلى هذه المحافظات يمكن رصد تباينها في موقعها الجغرافي إذ تضم محافظات من الدلتا وصعيد مصر ومحافظات حدودية. وتتباين المحافظات السابقة في مستويات التنمية بها. فبينما

تحتل محافظات (بورسعيد والسويس والإسماعيلية وأسوان والدقهلية والمنوفية) مراكز متقدمة في معدلات التنمية البشرية (1،2،6،8،9،11) على التوالي، تحتل محافظات (كفر الشيخ وقنا والمنيا) مراكز متأخرة بين محافظات مصر (16،17،20) على التوالي (Egypt Humen Development Report 2008) . وتشير الإحصائيات أيضًا إلى وجود تباين بين هذه المحافظات في معدلات امتلاك الإنترنت. ففي حين تصل معدلات المشتركين في خدمة الإنترنت في محافظة بورسعيد 1000/319.8، وفي محافظة السويس 1000/173 مقارنة بالمتوسط العام في مصر 1000/76، تنخفض معدلات المشتركين في باقي محافظات هذه المجموعة (الدقهلية 55.6، المنوفية 41.6، الإسماعيلية 41.4، المنيا 40.5، كفر الشيخ 39.1، قنا 30.6، وأسوان 12.9) لكل 1000 من السكان.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما هي المتغيرات التي جمعت كل هذه المحافظات في فئة واحدة بالرغم من أن التحليل الأولي يشير إلى تباين المعطيات التي يمكن أن تؤثر على تبنيها للحكومة الإلكترونية؟ والإجابة تكمن في أنه ربما يكون للتوجهات والسياسات الخاصة بالسلطات المحلية تجاه الحكومة الإلكترونية أثر مباشر في تحديد مدى الاعتماد على المواقع الإلكترونية كأداة للاتصال السياسي. أضف إلى ذلك أنه ربما يعود ذلك في الأساس إلى توافر كوادر مؤهلة في بعض المحافظات من العاملين الذين لديهم رؤية ولديهم الإمكانيات التقنية ويملكون سلطات تفعيل هذه المواقع بما يحقق في النهاية الهدف من وجودها. وبالرغم من ذلك فإن هناك حاجة لمزيد من الدراسات التي يجب أن تبحث في السياسات الحكومية المحلية الخاصة بمشروعات الحكومة الإلكترونية.

الفئة الثالثة: التي يمكن أن يطلق عليها المحافظات الفقيرة في تطبيق الحكومة الإلكترونية وفقًا لنموذج التحليل الذى اتبعته الدراسة. وتضم هذه المجموعة 12 موقعًا لم تصل النقاط التي حصلت عليها إلى الثلث. وتضم هذه المجموعة مواقع محافظات: (أسيوط ـ الشرقية ـ الغربية 10 نقاط، أي 28.6%) و (الفيوم ـ الأقصر ـ

بني سويف 9 نقاط، أي 25.7%) و (سوهاج ـ الإسكندرية ـ البحيرة ـ البحر الأحمر 8 نقاط، أي 22.8%) و (دمياط 7 نقاط، أي 20%) و (الوادي الجديد 6 نقاط، أي 17.1%). وبالرغم من أن وجود محافظات مثل (الفيوم وأسيوط سوهاج وبني سويف والأقصر والبحيرة) ضمن هذه المجموعة يعد منطقيًا في ضوء المعطيات الخاصة بمعدلات التنمية البشرية وترتيبها المتأخر (13،14،18،19،21،22 على التوالي) بين المحافظات، وكذلك معدلات المشتركين في خدمة الإنترنت المنخفضة (18.2،19.2،34.7،10.1، 28.8، 15.5) لكل 1000 من السكان مقارنة بالمتوسط العام 1000/76، فإن وجود محافظات (الإسكندرية ودمياط والغربية والشرقية) التي تحتل مواقع متقدمة (12،7،3،4 على التوالي) بين محافظات مصر وفقًا لمؤشرات التنمية البشرية، وكذلك تزيد فيها معدلات امتلاك خدمة الإنترنت عن المتوسط العام في مصر (256.6، 96.9، 81،116.6) (Egypt Humen Development Report 2008) يشير إلى أن مثل هذه المتغيرات قد لا تكون وثيقة الصلة بمدى تبني السلطات المحلية في هذه المحافظات الإنترنت كوسيلة للاتصال السياسي.

جدول رقم (2)

ترتيب مواقع المحافظات في مجال تطبيق الحكومة الإلكترونية

الترتيب	المحافظة	تقديم المعلومات E-Knowledge	تقديم الخدمات E-Services	إتاحة الفرص لمشاركة المواطنين E-Governance	إجمالي النقاط
1	مطروح	11	5	8	24
2	القاهرة	9	2	8	19
3	الدقهلية	7	4	6	17
4	الإسماعيلية	9	3	3	15
4	المنيا	8	1	6	15
4	جنوب سيناء	5	4	6	15
5	السويس	7	2	5	14
6	المنوفية	4	5	4	13
6	بورسعيد	6	3	4	13
7	أسوان	4	2	6	12
7	كفر الشيخ	7	1	4	12
8	قنا	7	2	2	11
9	أسيوط	5	2	3	10
9	الشرقية	4	1	5	10
9	الغربية	5	2	3	10
10	الفيوم	7	1	1	9
10	الأقصر	7	1	1	9
10	بني سويف	4	0	5	9
11	سوهاج	6	1	1	8
11	الإسكندرية	3	1	4	8
11	البحيرة	4	3	1	8
11	البحر الأحمر	5	1	2	8
12	دمياط	4	2	1	7
13	الوادي الجديد	2	2	2	6
المتوسط					M=11.75

وتشير النتائج السابقة إلى أنه بتحليل المواقع الإلكترونية للمحافظات المصرية في ضوء النموذج الذي اعتمدت عليه الدراسة ويحتوى ثلاثة مكونات: (تقديم المعلومات، وتقديم الخدمات، وتفعيل مشاركة المواطنين) إلا أن تطبيقات الحكومة الإلكترونية وخاصة من منظور سياسي يربط بين زيادة الاعتماد على التكنولوجيا وتحقيق مزيد من التطور الديمقراطي لا تزال في مراحلها الأولى أو ما يمكن أن نطلق عليه مرحلة «الطفولة الإلكترونية»، إذ إن نتائج تحليل المضمون تشير إلى أن المتوسط العام للمواقع الإلكترونية للمحافظات (11.75) وهو ما يؤكد أنها لا تزال فقيرة في مجال تبني الحكومة الإلكترونية وفقًا لمنظور الدراسة.

وهذه النتائج تؤكد أن المحافظات المصرية، خاصة المحافظات التي ترتفع فيها معدلات التعليم والدخل وعدد المشتركين في خدمة الإنترنت، لم تستفد حتى الآن من تكنولوجيا الاتصال والمعلومات المتاحة بشكل كافٍ في التواصل مع المواطنين على المستوى المحلي. وهذا ربما يعود إلى عدم معرفة أو عدم اهتمام السلطات المحلية في الكثير من المحافظات بالإمكانيات التي تتيحها تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لتقديم المعلومات للمواطنين، وكذلك تسهيل حصولهم على الخدمات الحكومية وتفعيل مشاركتهم من خلال آليات التواصل الأفقي التي تتيحها الإنترنت وتطبيقاتها.

2.مقارنة بين أفضل وأقل مواقع المحافظات في مجالات الحكومة الإلكترونية

يوضح الجدول التالي النتائج التفصيلية الخاصة بالمواقع الإلكترونية للمحافظات المصرية فيما يتعلق بالأبعاد الثلاثة، وهى: تقديم المعلومات، وإتاحة الخدمات وتسهيل أنماط لمشاركة المواطنين عبر هذه المواقع.

جدول رقم (3)

أفضل وأقل خمسة مواقع إلكترونية في مجال تطبيقات الحكومة الإلكترونية

العنصر	أفضل خمسة مواقع إلكترونية	النقاط الخاصة بالعنصر	مجموع عام النقاط للموقع	أقل خمسة مواقع إلكترونية	النقاط الخاصة بالعنصر	مجموع عام النقاط للموقع
توفير المعلومات E-Knowledge	مطروح	11	24	الوادي الجديد	2	6
	القاهرة	9	19	الإسكندرية	3	8
	الإسماعيلية	9	15	بني سويف	4	9
	المنيا	8	15	دمياط	4	7
	الدقهلية	7	17	البحيرة	4	8
إتاحة الخدمات E-Services	مطروح	5	24	بني سويف	0	9
	المنوفية	5	13	الإسكندرية	1	8
	الدقهلية	4	17	سوهاج	1	8
	جنوب سيناء	4	15	البحر الأحمر	1	8
	بورسعيد	3	13	الفيوم	1	9
تسهيل المشاركة E-Governance	مطروح	8	24	دمياط	1	7
	القاهرة	8	19	البحيرة	1	8
	الدقهلية	6	17	سوهاج	1	8
	المنيا	6	15	الأقصر	1	9
	جنوب سيناء	6	15	الفيوم	1	9

1.2مقارنة المواقع الإلكترونية في مجال تقديم المعلومات:

إن ضمان وصول وسهولة الحصول على المعلومات من خلال الوسائل التكنولوجية المتاحة وتطبيقاتها يعد الطريق الوحيد من أجل انفتاح وشفافية النظام السياسى في اتجاه الغالبية العظمى من المواطنين؛ فالإنترنت قد تساعد في توفير مجموعة من الأدوات التي تعمل على تضييق الفجوة بين أولئك الذين يملكون المعلومات وأولئك الذين يفتقرون إلى المعلومات بما يقود إلى تحقيق فرص متكافئة للوصول إلى المعلومات والاستفادة منها.

وتشير النتائج إلى أن هناك خمسة مواقع حصلت على أفضل النقاط في مجال تقديم المعلومات إلكترونيًّا للمواطنين، وهي (مطروح 11 نقطة)، (القاهرة و الإسماعيلية 9 نقاط)، (المنيا 8 نقاط) و(الدقهلية 7 نقاط) من إجمالي نقاط هذا المكون (13) نقطة. ويلاحظ أن هذه المحافظات أيضًا جاءت في مقدمة المحافظات من حيث مجموع النقاط العام.

ولكن يجب أن تؤخذ هذه النتائج بحذر شديد حتى لا يكون هناك تضليل في الاعتماد على وجود المعلومات كمؤشر لتبني المحافظات مرحلة من مراحل الحكم الإلكتروني، وهي مرحلة تقديم المعلومات التي تصب في إطار توظيف الإنترنت في تحسين معرفة المواطنين كمرحلة أولية في إطار تفعيل المشاركة السياسية. والسؤال الذي يجب أن يُطرح هنا هو: ما هي نوعية ومدى جودة المعلومات المقدمة؟ وهل تصب في إطار المعلومات السياسية المفيدة Political usefulness information التي تساعد في خلق معرفة جيدة تساعد في تكوين رأي عام واعٍ يصب في عملية اتخاذ القرار بشكل إيجابي؟ أم أن المعلومات التي تقدم تعد من المعلومات غير المفيدة سياسيًّا Political useless information وترتبط غالبًا بقضايا عامة أو معلومات ترويجية Image-building information أو تاريخية دون أن تكون وثيقة الصلة بالسياسات العامة على المستوى المحلي؟

فالملاحظات التي تم رصدها من خلال تحليل المضمون تشير إلى أن معظم المعلومات التي تقدم عبر المواقع الإلكترونية هي معلومات ترويجية عن تاريخ المحافظة وأشهر المناطق السياحية بها والشخصيات الثقافية والسياسية التي تنتمي إليها. وبالرغم من توافر معلومات يمكن أن تصنف على أنها معلومات مفيدة مثل فرص الاستثمار المتاحة في المحافظة والهياكل التنظيمية للمديريات وبعض المعلومات حول الأنشطة المحلية، فإن غياب المعلومات الخاصة بالقرارات على المستوى المحلي والمناقشات التي تتم على مستوى المجالس المحلية والأوضاع التنموية في المحافظة والخطط الاستراتيجية للمحافظات وآليات التعامل مع المشكلات التي تواجه كل

محافظة وأوضاع المرأة وحقوق الإنسان في المحافظة والخريطة السياسية للمحافظة قد يجعل من المعلومات المتوافرة من خلال هذه المواقع « معاومات سياسية غير مفيدة "Political Useles Information.

وتوضح هذه النتائج أن أقل 5 مواقع في إتاحة المعلومات للمواطنين هي (الوادي الجديد) (نقطتان) و (الإسكندرية) (3 نقاط) و (بني سويف ـ دمياط ـ البحيرة) (4نقاط). والملاحظ أن هذه المواقع جميعها من المحافظات الفقيرة في مجال تبني الحكومة الإلكترونية، وهو ما يشير إليه مجموع النقاط العام لكل منها. وتؤكد هذه النتائج أن مثل هذه المحافظات لم تهتم حتى بتوظيف المواقع الإلكترونية لنشر معلومات أساسية عن الواقع المحلي. وعلى الرغم من أن تقديم المعلومات هو إحدى الوظائف الأساسية التي تسعى مشروعات الحكومة الإلكترونية إلى تحقيقها وخاصة في المراحل الأولى (مرحلة النشأة) وفقًا للنموذج الذي صاغته الأمم المتحدة بالتعاون مع الجمعية الأمريكية للإدارة العامة (UN&ASPA, 2002) ، فإن هذه المواقع لم تستفد من الإنترنت في هذا الاتجاه. ذلك يستوجب أن تعيد السلطات المحلية النظر في مشروعات الحكومة المحلية بما يمكنها من تحقيق الوظائف المتوقعة منها لتحقيق الأهداف التي تصب في اتجاه توظيف تكنولوجيا المعلومات وخاصة الإنترنت لتطوير نظام الحكم المحلي وتحقيق المزيد من الديمقراطية من خلال إتاحة المعلومات المفيدة سياسيًا للمواطنين على المستوى المحلي.

2.2مقارنة بين المواقع الإلكترونية للمحافظات في مجال تقديم الخدمات:

تشير النتائج إلى أن المحافظات الخمسة التي حصلت على أفضل النقاط في مجال تقديم الخدمات إلكترونيًا هي (مطروح ـ المنوفية 5 نقاط) و (الدقهلية ـ جنوب سيناء 4 نقاط) و (بورسعيد 3 نقاط) من إجمالي النقاط الخاصة بهذا المكون (9 نقاط). ويلاحظ أن محافظة مطروح كانت هي الأفضل أيضًا في مجال تقديم الخدمات إلكترونيًا، وهو ما يؤكد تطور مشروع الحكومة الإلكترونية الذي تتبناه

المحافظة مقارنة بمشروعات المحافظات الأخرى. ويلاحظ أيضًا أن باقي المواقع جاءت ممثلة لمحافظات المجموعة الثانية (أقل من المتوسط) في مجال الحكومة الإلكترونية.

ومما يمكن ملاحظته في هذه النتائج غياب الموقع الخاص بمحافظة القاهرة عن هذه المجموعة بالرغم من أنه الموقع الثاني في ترتيب أفضل بعد محافظة مطروح من حيث إجمالي النقاط العام. فبالرغم من أن محافظة القاهرة جاءت ثاني أفضل موقع في مجال تقديم المعلومات فإنها غابت عن المواقع التي حصلت على أعلى النقاط في مجال تقديم الخدمات الإلكترونية متساوية في ذلك مع المحافظات الفقيرة في مجال الحكومة الإلكترونية (الوادي الجديد - دمياط) (نقطتان)، وهو ما يعني تغليب البعد المعلوماتي على الأبعاد الأخرى الخاصة بفاعلية الحكومة الإلكترونية.

وتشير النتائج السابقة إلى أن هناك تراجعًا كبيرًا في مجال تقديم الخدمات الإلكترونية من خلال مواقع المحافظات المصرية. ولم يحصل موقع محافظة بني سويف على أي من النقاط الخاصة بمحور تقديم الخدمات إلكترونيا والمكون من 9 نقاط. وجاءت أقل المحافظات (الإسكندرية ـ سوهاج ـ البحر الأحمر ـ الفيوم) نقطة واحدة لكل موقع. وهذه النتائج تعكس غياب البعد الخاص بالدور الذي يمكن أن تلعبه المواقع الإلكترونية في مجال تسهيل حصول المواطنين على الخدمات بسرعة وبأقل جهد وبغض النظر عن قربهم أو بعدهم من مراكز تقديم الخدمات عن مشروعات المحافظات الإلكترونية.

إن أهمية الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لتحسين الأداء الحكومي وخاصة في المحليات يبدو أنها لم تصل بعد لصانعي القرار على المستوى المحلي. إن العلاقة الوثيقة بين رضاء المواطنين عن الخدمات الحكومية وزيادة مشاركتهم السياسية تحتم على كل هذه المحافظات الفقيرة في هذا البعد أن تعيد النظر في محتويات مواقعها بما يضمن حصول المواطنين على الخدمات الأساسية إلكترونيًا والتوسع في ذلك وتحسينه تماشيًا مع التطور التكنولوجي الذي يضيف يوميًا العديد

مـن التطبيقـات التقنيـة التـي تصـب في هـذا الاتجـاه. كـما أن مقتضيـات الإدارة الجيـدة تقتـضي أن تسـتفيد السـلطات الحكوميـة المحليـة مـن الإمكانيـات التكنولوجيـة المتاحـة في توفـير المـوارد البشريـة والماديـة والوقـت الـلازم لتقديـم الخدمـات الحكوميـة عـبر الوسـائل التقليديـة. وتؤكـد العديـد مـن الدراسـات وجـود علاقـة عكسـية بـين الحكومـة الإلكترونيـة ومعـدلات الفسـاد لاسـيما في البـلاد الناميـة. فالحكومـة الإلكترونيـة تحسـن عمليـة تطبيـق القواعـد عـلى جميـع المواطنـين مـن خـلال تقييـد حريـة حركـة الموظفـين الحكوميـين وتفسـيراتهم المتباينـة للمعامـلات الحكوميـة، وزيـادة الشـفافية، وتفعيـل دور المواطنـين في الرقابـة عـلى أعـمال الحكومـة وصيانـة المـوارد العامـة للبـلاد، (Wescott, 2003) .

3.2مقارنة بين المواقع الإلكترونية للمحافظات في مجال تفعيل المشاركة السياسية:

تسـتهدف الديمقراطيـة تعزيـز إتاحـة المعلومـات وتوفـير المعرفـة للمواطنين حـول العملية السياسـية والخدمـات العامـة والخيـارات المتاحـة أمامهـم. كـما أنهـا تسـتهدف أيضًـا تأمـين عمليـة التحـول مـن الإتاحـة السـلبية للمعلومـات إلى تفعيـل مشـاركة المواطنـين عـبر آليـات متعـددة مثـل اسـتطلاعات الـرأي واستشـارة المواطنـين، واسـتجلاء رؤاهـم بشـأن القضايـا المختلفـة وتشـجيع المواطنـين عـلى التصويـت الإلكـتروني حـول القضايـا المطروحـة، وتوفـير الآليـات التـي تضمـن قـدرة المواطنـين عـلى التعليـق عـلى القـرارات الخاصـة بهـم، وكذلـك تقديـم الشـكاوى والحصـول عـلى المقترحـات وغيرهـا مـن أنمـاط التفاعـل بـين المواطنـين والمسـئولين.

وتشـير النتائـج إلى أن هنـاك 5 مواقـع أتاحـت آليـات لتواصل المواطنـين وتفاعلهم من خـلال الحكومة الإلكترونيـة. وهـذه المواقـع هـي (مطـروح ـ القاهرة 8 نقـاط) و (الدقهليـة ـ المنيا ـ جنوب سـيناء 6 نقاط). ويلاحـظ أن هـذه المواقـع تجـاوزت أو اقتربـت من الحصول على 50% مـن عدد النقاط الخاصـة بهذا البعد (13 نقطـة). ويبـدو منطقيًـا أن تكـون مطروح والقاهـرة على رأس هذه المجموعة تماشـيًا مع حصولهما على

أعلى النقاط في الإجمالي العام. وجاءت المواقع الثلاثة المتبقية من المجموعة الثانية (أقل من المتوسط). وبالرغم من أن توافر آليات للتفاعل والتواصل بين الحكومة والمواطنين يعد بعدًا أساسيًّا في النموذج المستخدم لتقييم الحكومة الإلكترونية E-governance، فإن تجاوز محافظتين فقط حد 50% من مجموع النقاط يشير إلى أن معظم تطبيقات الحكومة الإلكترونية على المستوى المحلي فقيرة في مجال إتاحة فرص للتفاعل بين المواطنين والسلطات المحلية.

ويجب أن يؤخذ في الاعتبار أن توافر الآليات للتفاعل والتواصل بين المواطنين والحكومة أو بين المؤسسات الحكومية الإلكترونية وبعضها البعض أو ما يسمى Public outreach or Democratic outreach لا يعني بالضرورة تحقق الوظيفة بشكل فعال.

فأحيانًا ما يتم طرح قضايا قومية للنقاش المحلي، وهذا إما للبعد عن التعرض للقضايا المحلية، أو أن الأشخاص القائمين على المواقع الإلكترونية لا يدركون الهدف منها، فمثلًا في الموقع الخاص بمحافظة الإسماعيلية طرح السؤال التالي للنقاش: «ما رأيك في التوجه التكنولوجي الذي تدعمه الحكومة المصرية لخدمة المواطنين وكسر روتين العمل؟» وأحيانًا ما يكون المقصود من «المشاركة معنا في الرأي» الحصول على مقترحات لتطوير الموقع الإلكتروني. كما أن هناك العديد من الاستطلاعات الموجودة في المواقع لا تتوافر لها الشروط الموضوعية للحصول على بيانات دقيقة وغالبًا ما تكون متحيزة، نموذج لاستطلاعات الرأي: «ما رأيك في إنجازات محافظة المنيا؟».

وفي تجربة للباحثين بإرسال رسالة إلكترونية من خلال أيقونة «راسل المحافظ» إلى محافظ الإسماعيلية للشكوى من عدم إنارة أحد الطرق بمركز (التل الكبير)، فإنه وبعد مرور خمسة عشر يومًا تقريبًا لم يتم الرد على الرسالة. وقد تكون هناك أسباب متعددة لتفسير ذلك، ومنها وجود وسطاء أو حراس بوابة Gatekeepers لتوصيل الرسائل أو عدم توصيلها، أو غياب الاهتمام في الأساس بالرد والاهتمام فقط

بالشكل؛ أي وجود وسيلة التفاعل دون رغبة حقيقية في تفعيلها، أو هناك مشكلات تقنية في استخدام الخدمة. ولكن ما يجب التركيز عليه هو توفير شكل للتواصل الإلكتروني دون الرد أو دون ضمان لانسياب المعلومات صعودًا وهبوطًا لا يحقق البعد الثاني لفاعلية الحكم الإلكتروني وهو الاستجابة للمواطنين Public responsiveness or Democratic responsiveness.

أما أقل 5 مواقع في ضمان التواصل بين السلطات الحكومية والمسؤلين فلم تحصل إلا على نقطة واحدة من إجمالي النقاط التي تقيس توافر العناصر الخاصة بهذا البعد (13 نقطة). وجاءت المحافظات جميعها من بين المجموعة الأكثر فقرًا في تبني مشروع الحكومة الإلكترونية (دمياط ـ البحيرة ـ سوهاج ـ الأقصر ـ الفيوم)، وهو ما يؤكد أن هذه المواقع جاءت فقيرة في كل العناصر الخاصة بتقييم مشروع الحكومة الإلكترونية.

3. المؤشرات العامة للمواقع الإلكترونية للمحافظات المصرية:

تشير النتائج الخاصة بحساب متوسط النقاط العام إلى أن المكون الخاص بتقديم المعلومات سجل أعلى المتوسطات (5.8 نقطة)، بينما سجل المتوسط الخاص بعناصر الحكم الإلكتروني أو تفعيل مشاركة المواطنين في الحكم (3.8 نقاط)، فيما انخفض المتوسط الخاص ببعد تقديم الخدمات إلكترونيًا ليسجل أدنى المتوسطات حيث بلغ (2.13 نقطة).

شكل رقم (3)

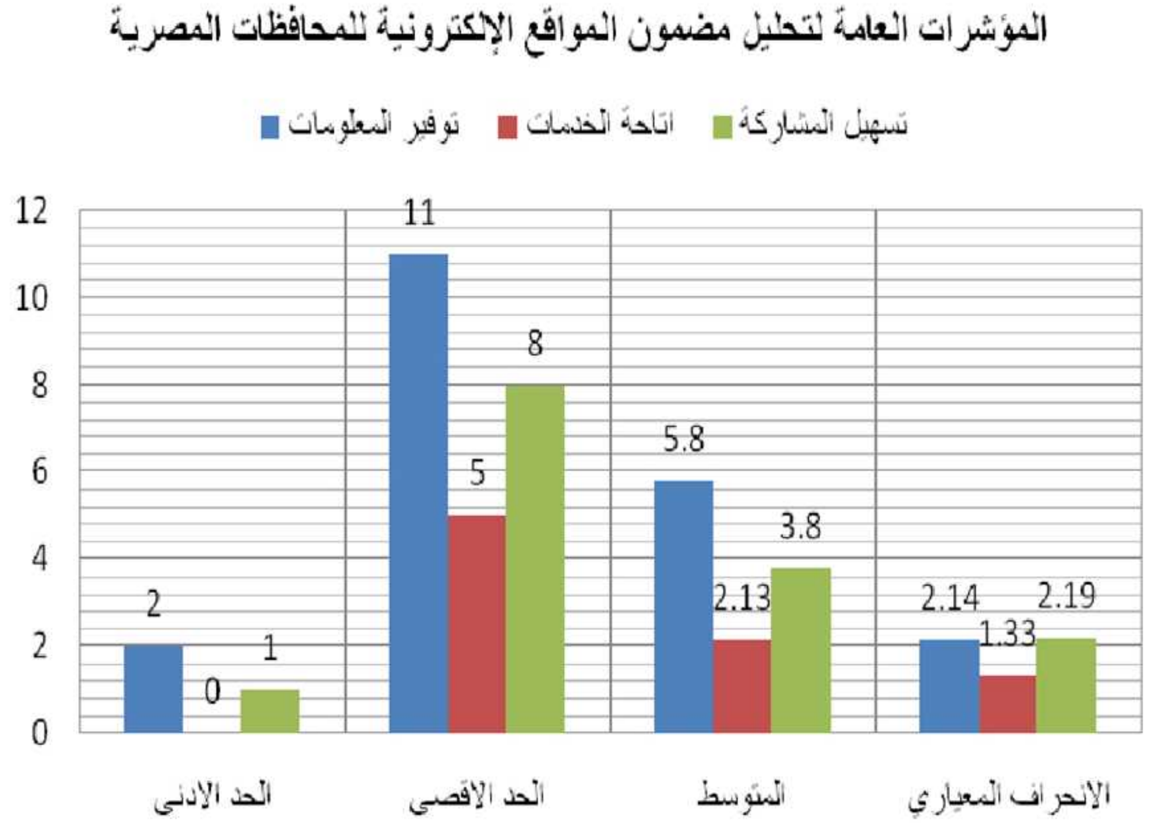
المؤشرات العامة لتحليل مضمون المواقع الإلكترونية للمحافظات المصرية

وتتطابق هذه النتائج مع الكثير الدراسات التي أجريت على تجارب الحكومة الإلكترونية وأثبتت أنه في المراحل الأولى تكون الأولوية للبعد المعلوماتي أو تتقدم الوظيفة الإعلامية غيرها من الوظائف الأخرى (تقديم الخدمات وتفعيل مشاركة المواطنين (Norris, 2002) . ووفقًا لما توصلت إليه دراسة سترومر- جالى (Stromer-Galley, 2000) , فإن الكثير من السياسيين يتجنبون التفاعل المباشر مع المواطنين من خلال الإنترنت بسبب خوفهم أو خشيتهم من فقد سيطرتهم على عملية الاتصال.

وبحساب الانحراف المعياري للأبعاد الثلاثة يلاحظ أن التباين بين مواقع الحكومات الإلكترونية للمحافظات بلغ أدنى مستوى له في البعد الخاص بتقديم الخدمات الحكومية عبر الإنترنت (1.33)، وهو ما يشير إلى عدم وجود اختلافات كبيرة بين المواقع، حيث إن جميعها تشابهت أو تقاربت فيما يتعلق بانخفاض النقاط التي حصلت عليها في تقييم هذا المحور. وسجل الانحراف المعياري قيمة أعلى (2.14)، وهو ما

يشير إلى تباين نسبي بين المواقع في اهتمامها ببعد تقديم المعلومات عبر الإنترنت. فيما سجلت قيمة الانحراف المعياري أعلى مستوى لها فيما يتعلق بالنقاط التي حصلت عليها المواقع الإلكترونية الخاصة بعنصر تفعيل مشاركة المواطنين (2.19)، وهو ما يشير إلى تباين نسبى بين المواقع في توفير هذه الآليات.

هذه النتائج تؤكد أن مشروعات الحكومة الإلكترونية على المستوى المحلي لا يمكن اعتبارها بواقعها الراهن أداة قد تساعد في تحسين نظام الحكم المحلي. وبالرغم من أن العديد من الدراسات أشارت إلى أن توسيع أنماط التفاعل بين المواطنين والمسئولين المحليين يساعد في تطوير نظام الحكم المحلي، فإن نتائج تحليل المضمون للمواقع الإلكترونية للمحافظات أظهرت تراجع هذه المواقع في تزويد المواطنين بالمعلومات المفيدة سياسيًّا، كما أنها لا تهتم بتقديم الخدمات الحكومية إلكترونيًّا، إضافة إلى عدم إتاحتها لفرص مشاركة المواطنين.

وبالرغم من أن الدراسات التي أجريت على مشروعات الحكومة الإلكترونية في العديد من الدول أشارت إلى اهتمام نسبي بتوظيف المواقع في تحسين كفاءة الحكم المحلي وتحسين آليات تقديم الخدمات الحكومية وترشيد التكاليف الخاصة بالعملية الإدارية في مقابل تراجع في الاهتمام بتوظيف تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في زيادة مشاركة المواطنين على المستوى المحلي في إطار الديمقراطية الإلكترونية (E-)، فإن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة تؤكد أن السلطات المحلية في مصر لم تستفد من تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في تحسين أو تطوير الجوانب الإدارية (Good management) أو من أجل تحقيق الحكم الجيد أو تعميق الممارسة الديمقراطية (Good) . وهذا يؤكد أن القائمين على مشروعات الحكومة الإلكترونية على المستوى المحلي لا يملكون استراتيجية محددة لاستخدم التكنولوجيا أو غير قادرين على تحديد الأهداف المراد تحقيقها من التواجد على شبكة الإنترنت.

خاتمة الدراسة:

اهتمت هذه الدراسة بتحليل بنية ومضمون المواقع الإلكترونية للمحافظات المصرية، التي بلغ عددها 24 موقعًا من إجمالي عدد المحافظات البالغ 29 محافظة. وتم استخدام بوابة الحكومة المصرية (egypt.gov.eg)، ومحرك البحث Google باستخدام اسم المحافظة وأحيانًا كلمات دالة gov.eg لحصر المواقع التي خضعت للتحليل. وبالرغم من تواجد مواقع لمحافظات الجيزة وشمال سيناء والقليوبية, فإنها كانت غير نشطة، وأيضًا لم تتوافر مواقع لأحدث محافظتين (حلوان ـ 6 أكتوبر).

وتوصلت الدراسة إلى نتيجة عامة، وهي ضعف العناصر الخاصة بتطبيق الحكومة الإلكترونية في تجربة المحافظات المصرية في ضوء النموذج الذي اعتمدت عليه ويشمل ثلاثة مكونات لتقييم الحكومة الإلكترونية E-government ، وهي: بعد تقديم المعلومات أو المعرفة E-knowledge ، وبعد إتاحة الخدمات أو تسهيل الحصول عليها عبر الموقع E-service، وبعد إتاحة فرص أوسع لمشاركة المواطنينE-governance .

وقد يكون عدم وضوح السياسات أو عدم بلورة رؤية محددة لتدشين مواقع إلكترونية خاصة بالمحافظات المصرية أحد أهم الأسباب التي تفسر ضعف هذه المواقع في المؤشرات الخاصة بفاعلية تطبيق الحكومة الإلكترونية وفقًا لمقترب أو لمدخل التكنولوجيا في خدمة العملية السياسية والذي يرتبط بزيادة المعلومات والمعرفة Good-informed citizens ، تحسن الأداء الحكومي government performance، وتحقيق اللامركزية Decentralization ، والرضاء العام Public satisfaction ، وزيادة المشاركة السياسية Political participation.

وتخلص هذه الدراسة إلى أن المحافظات المصرية لم تستفد حتى الآن بالإمكانيات التي توفرها تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وأهمها الإنترنت في تبني مشروعات للحكومة الإلكترونية ذات رؤية شاملة تأخذ في الاعتبار الجوانب السياسية أو الاستخدامات

السياسية للإنترنت دون قصرها فقط على الجوانب الإدارية أو التسويقية كأدوات للعلاقات العامة تهتم بإبراز الإنجازات والأنشطة الخاصة بالمحافظ، أو اعتبارها أداة للتأكيد على تبني المحافظة لتكنولوجيا المعلومات بامتلاكها موقعًا على الإنترنت مسايرة للمناخ العام (بعد الموضة)، دون وجود جاد للأدوات التي تقود إلى تحقيق رضاء عام للمواطنين ينعكس على مشاركة فاعلة في العملية السياسية. ووفقًا لما طرحه جوزيف ناي (Joseph S. Nye, 1999) فإن التكنولوجيا وحدها لن تقرر ما إذا كانت العملية الديمقراطية أو الممارسة الديمقراطية سوف تستفيد من البيئة الاتصالية الجديدة، ولكن سوف يتوقف ذلك على الاختيارات السياسية في المرتبة الأولى.

وتوصي الدراسة باستمرار البحوث التي تهتم بتقييم مشروعات الحكومة الإلكترونية على المستويين القومي والمحلي لرصد أوجه التباين والاتفاق بين هذه المشروعات. كما توصي الدراسة بضرورة دراسة القائمين على مشروعات الحكومة الإلكترونية في المحافظات للوقوف على دوافع الاستخدام وقواعد عملهم والسياسات التي تحكم توجهات المحافظات فيما يتعلق بالحكومة الإلكترونية. وهناك أيضًا حاجة لدراسة أنماط استخدام المواطنين على مستوى المحليات للمواقع الخاصة بالمحافظات واتجاهاتهم حولها واقتراحاتهم لتفعيل هذه المواقع.

قائمة المراجع:

---

[1] Poindexter, P. M., & McCombs, M. E. (2001). Revisiting the Civic Duty to Keep Informed in the New Media Environment. J&MC Quarterly, 78 (1), 113-126.

[2] Abramson, J., Arterton, C., & Orren, G. (1998). The Electronic Commonwealth: The Impact of New media Technologies on Democratic Politics. NY: Basic Books.

[3] Castells, M. (2001). The Internet Galaxy: Reflections on the Internet, Business, and Society. Oxford University Press.

[4] United Nations (2008). E-government Survey 2008: From e-Government to Connected Governance. Retrieved July 3, 2009, fromhttp://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/UN/UNPAN028607.pdf

[5] Internet World States (2009). Retrieved July 3, 2009, from http://www.internetworldstats.com/stats1.htm

[6] Heeks, R. (2007). Understanding and Measuring E-government: International Benchmarking Studies. In United Nations Department of Economic and Social Affairs (UNDESO) (Ed.), E-Participation and E-Government: Understanding the Present and Creating the Future (pp. 11-59). Retrieved July 5, 2009, from http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan026527.pdf

[7] McQuail, D. (2005). McQuail's Mass Communication Theory. 5th Edition.London: Sage Publications; Castells, M. (2001). Op.cit.

[8] Van Dijk, J. (1996). Models of Democracy behind the Design and Use of New Media in Politics. The public, 3, 43-56.

[9] Curtin, G. (2007). Global E-Government and E-Participation Models, Measurement and Methodology: Issues and Challenges. In United Nations Department of Economic and Social Affairs (UNDESO) (Ed.), E-Participation and E-Government: Understanding the Present and Creating the Future (pp. 59-75) Retrieved July 5, 2009, from http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan026527.pdf

[10] United Nations (Economic & Social Affairs). (2008). UN-E-Government Survey 2008: From-E-Government to Connected Government. Retrieved Agoust 2, 2009, from https://publicadministration.un.org/egovkb/portals/egovkb/Documents/un/2008-Survey/unpan028607.pdf

[11] Ahmed, N. (2006). An Anthology of E-Participation Models, in United Nations Department of Economic and Social Affairs (UNDESO) (Ed.), E-Participation and E-Government: Understanding the Present and Creating the Future) pp. 114-128). Retrieved July 5, 2009, from http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan026527.pdf

[12] Van Dijk, J. (1996). Op.cit, PP 43-56.

[13] Holzer, M. & Melitski, J. (2003). A Comparative E-government Analysis of New Jersey's 10 Largest Municipalities. Rutgers University, Cornwall Center Publication Series. Retrieved July 7, 2009 from http://www.cornwall.rutgers.edu/pdf/Holzer.pdf

[14] Albrecht, S., et. al. (2008). E-Partizipation – Elektronische Beteiligung von Bevölkerung und Wirtschaft am E-Government. Germany, Bremen: Institut für Informationsmanagement GmbH (ifib). Retrieved July 6, 2009, from http://www.buergerengagement.bremen.de/sixcms/media.php/13/ifib-zebralog_e-partizipation%5B1%5D.pdf

[15] Stoica, V. & Ilas, A. (2009). Romanian Urban e-Government. Digital Services and Digital Democracy in 165 Cities. Electronic Journal of e-Government Volume 7 Issue, 171 – 182. Retrieved 10 July, 2009, from www.ejeg.com

[16] Zhang, J. (2002). Will the Government 'serve the people'? The Development of Chinese E-government. New Media & Society, 4 (2), 163-184.

[17] Brown, M., & Brudney, J. (2001). Achieving Advanced Electronic Government Services: An Examination of Obstacles and Implications from an International Perspective. Paper presented at the National Public Management Research Conference, Bloomington, IN.

[18] Yildiz, M. (2007). E-government Research: Reviewing the Literature, Limitations, and Ways Forward. Government Information Quarterly, 24, 646–665. Retrieved July 11, 2009, from http://www.sciencedirect.com/science?_ob=ArticleListURL&_method=list&_ArticleListID=961788269&_sort=r&view=c&_acct=C000041101&_version=1&_urlVersion=0&_userid=7302425&md5=b17f32bee7bb18c16e3d221fd27fb321

[19] United Nations & American Society for Public Administration (ASPA) (2002). Benchmarking E-government: A global perspective. Retrieved June 7, 2009, from http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan021547.pdf

[20] Winkel, O. (2004). Zukunftsperspektive Electronic Government. Aus Politik und Zeitgeschichte, B 18, 7-15.

[21] West, D. (2007). State and Federal E-Government in the United States. Retrieved July 7, 2009, from http://www.insidepolitics.org/egovt07us.pdf

[22] Musso, J., Wear, C., & Hale, M. (2000). Designing Web Technologies for Local Governance Reform: Good Management or Good Democracy? Political Communication, 17, 1-19.

[23] Chadwick, A., & May, C. (2001). Interaction Between States and Citizens in the Age of the Internet: "e-government" in the United States, Britain and European Union. Retrieved July 3, 2009, from http://www.brown.edu/Departments/Taubman_Center/polreports/egovt01us.html

[24] Fursich, E., & Robins, M. B. (2002). Africa.com: The Self-Representation of Sub-Saharan Nations on the World Wide Web. Critical Studies in Media Communications, 19(2), 190-211. Retrieved July 8, 2009, from http://www.csun.edu/~vcspc00g/454/africa.com-selfreponweb-csmc.pdf

[25] Holzer, M. & Melitski, J. (2003). A Comparative E-government Analysis of New Jersey's 10 Largest Municipalities. Rutgers University, Cornwall Center Publication Series. Retrieved July 7, 2009 from http://www.cornwall.rutgers.edu/pdf/Holzer.pdf

[26] Zhou, X. (2004). E-Government in China: A Content Analysis of National and Provincial Websites. Journal of Computer-Mediated Communication, 9 (4). Retrieved July 2, 2009, from http://jcmc.indiana.edu/vol9/issue4/zhou.html#third

[27] Stoica, V. & Ilas, A. (2009). Op.cit.

[28] Musso, J., Wear, C., & Hale, M. (2000). Op.cit, pp 1-19.

[29] Chadwick, A., & May, C. (2001).op.cit.

[30] Bonham, G. M., Seifert, J. W., & Thorson, S. J. (2001). The Transformational Potential of E-government: The Role of Political Leadership. Retrieved July 10, 2009 from http://www.maxwell.syr.edu/maspages/faculty/gmbonham/ecpr.htm

[31] Improvement and Development Agency (IDeA) (2002). Local e-government Now: A Worldwide View. Retrieved July 8, 2009, from http://www.sap.com/uk/industries/publicsector/debateit/june02/Deb_IT14/pages/idea.htm

[32] Stoica, V. & Ilas, A. (2009). Op.cit.

[33] Moon, M. J. (2002). The evolution of E-government among Municipalities: Rhetoric or Reality? Public Administration Review, 62 (4), 424-433; Zhou, X. (2004). Op.cit; Fursich, E., & Robins, M. B. (2002). Africa.com: The Self-Representation of Sub-Saharan Nations on the World Wide Web. Op.cit.

[34] McMillan, S. J. (2000). The Microscope and the Moving target: The Challenge of Applying Content Analysis to the World Wide Web. J&MC Quarterly, 77 (1), 80-98.

[35] Ha, L., & James, E. L. (1998). Interactivity Reexamined: A baseline Analysis of Early Business Web Sites. Journal of Broadcasting and Electronic Media, 42(2), 457-474.

[36] Alexa Internet, Inc. (2009). Retrieved July 13, 2009, from http://www.alexa.com

[37] Egypt Human Development Report. (2008). Egypt's Social Capital Contract: The Role of Civil Society. Egypt: United Nations Development Programme (UNDP) & Institute of National Planning.

[38] DiMaggio, P., Eszter Hargittai, E., Neuman, W. R., & Robinson, P.J. (2001). Social Implications of the Internet. Annu. Rev. Sociol, 27, 307–36. Retrieved July 23, 2009, from http://www.casa.ucl.ac.uk/cyberspace/dimaggio_social_implications_ofthe_internet.pdf; Mason, M. S. & Hacker, L. K. (2003). Applying Communication Theory to Digital Divide Research. IT& Society, 1(5), 40-55. Retrieved July 18, 2009, from http://www.wykladowcy.wspa.pl/wykladowca/pliki/pic/upload/12/social_implications_of_the_internet.pdf; Tolbert, C., Mossberger, K. & McNeal, R. (2002). Beyound the Digital Divide: Exploring Attitudes about Information Technology, Political Participation, and Electronic Government. Retrieved July 12, 2009, from http://www.allacademic.com/meta/p66023_index.html

[39] Egypt Human Development Report. (2008). Op.cit.

[40] Ibid.

[41] Ibid.

[42] United Nations & American Society for Public Administration (ASPA) (2002). Op.cit.

[43] Wescott, G. C. (2003). E-government to combat corruption in the Asia Pacific Region. repared for 11th International Anti-Corruption Conference, Seoul, Republic of Korea, 25 to 28 May 2003. Retrieved June 2009, from http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/apcity/unpan035450.pdf

[44] Norris, F. (2002). Electronic Government at the American Grassroots – Future Trajectory. Retrieved July 12, 2009, from http://www.umbc.edu/mipar/documents/HICSSpaper.pdf

[45] Stromer-Galley, J. (2000). On-line Interaction and Why Candidates Avoid It. Journal of Communication, 50 (4), 111-132.

[46] Joseph S. Nye, Jr. (1999). Information Technology and Democracy Governance. In, C. E. C. Kamarck & Jr. Joseph S. Nye (Eds.), Democracy.com?, Governance in A Networked World (pp. 1-33).UK :Hollis.

مرفقات:

مرفق (1)

دليل التحليل البنيوي المواقع الإلكترونية للمحافظات المصرية

المحافظة				
أولًا: عناصر الحكم الإلكتروني E-governance				
١- مشاركة أو تمثيل المواطنين				
المنتديات				
إيميل لبعض المسئولين				
استبيان				
إرسال تعليق				
نموذج للشكوى				
غرفة أو مساحة للدردشة				
روابط للمواقع الخاصة ببعض المسئولين				
مدونة				

أخرى (١: ٠٠٠)				
الإجمالي				
٢- تسهيل التواصل بين الجهات الحكومية				
خدمات البوابة				
وجود روابط لجهات أخرى تابعة للجهة				
روابط لجهات حكومية أخرى				
أخرى (١: ٠٠٠)				
الإجمالي				
إجمالي فئة عناصر الحكم الإلكتروني				
ثانيًا: عناصر الخدمات الإلكترونية E-services				
١- الخدمات غير التفاعلية				
معلومات حية أو مباشرة تخص الجوانب المعيشية اليومية				
الحصول على استشارات				
أخرى (١: ٠٠٠)				
الإجمالي				
٢- الخدمات التفاعلية				
ملء الاستمارات أو النماذج إلكترونيًا				
الدفع الإلكتروني				
تحميل الملفات				
البحث في قواعد البيانات للحصول على معلومة أو استشارة				
إيميل للحصول على الخدمة				
أخرى (١: ٠٠٠)				
الإجمالي				
إجمالي فئة عناصر الخدمات الإلكترونية				
ثالثًا: عناصر المعرفة الإلكترونية E-knowledge				
١- تقديم معلومات حكومية أو رسمية				
معلومات حول الموقع والجهات التابعة أو المؤسسات التابعة والمسئولة				
معلومات عن الشئون الحكومية (الأداء الحكومي) أو الشئون السياسية				
معلومات حول السياسات والقواعد والإجراءات والقوانين الحكومية				

أخرى (١: ٠٠٠)				
الإجمالي				
٢- تقديم معلومات عامة				
معلومات عن المحافظة (التاريخ، الجغرافية، أهم الشخصيات، المناسبات الوطنية)				
معلومات حول الصناعات أو الاستثمار أو الجوانب الاقتصادية في المحافظة				
أخبار محلية خاصة بالمحافظة				
أخبار قومية أو خاصة بمحافظات أخرى				
أخبار دولية				
معلومات تعليمية (دورات تدريبية ورش عمل)				
معلومات من خبراء أو متخصصين				
وجود كتب أو أبحاث رقمية				
أخرى (١: ٠٠٠)				
الإجمالي				
إجمالي فئة عنصر المعرفة الإلكترونية				

مرفق (2)

قائمة بالمواقع الإلكترونية التي خضعت للتحليل

المحافظة	الموقع
مطروح	http://www.matrouh.gov.eg
القاهرة	http://www.cairo.gov.eg
الدقهلية	http://www.dakahliya.gov.eg
الإسماعيلية	http://www.ismaelya.gov.eg
المنيا	http://www.minia.gov.eg
جنوب سيناء	http://www.southsinai.gov.eg
السويس	http://www.suez.gov.eg
المنوفية	http://www.monofeya.gov.eg
بورسعيد	http://www.portsaid.gov.eg
أسوان	http://www.aswannews.gov.eg
كفر الشيخ	http://www.kafrelshiekh.gov.eg
قنا	http://www.kena.gov.eg
أسيوط	http://www.asuit.gov.eg
الشرقية	http://www.sharkia.gov.eg
الغربية	http://www.gharbiya.gov.eg
الفيوم	http://www.fayoum.gov.eg
الأقصر	http://www.luxor.gov.eg
بني سويف	http://www.benisueif.gov.eg
سوهاج	http://www.sohag.gov.eg
الإسكندرية	http://www.alexandria.gov.eg
البحيرة	http://www.behera.gov.eg
البحر الأحمر	http://www.redsea.gov.eg
دمياط	http://www.domyat.gov.eg
الوادي الجديد	http://www.newvalley.gov.eg

الفصل الخامس

بعيدًا عن ميدان التحرير، هل تؤثر وسائل الاتصال الجديدة؟

مقترب نظري لفهم نموذج الاتصال السياسي في المحليات في ضوء التطورات التكنولوجية

مقدمة:

تعد دراسة نظام الاتصال السياسي في المحليات أحد المداخل المهمة للتعرف على علاقة المواطنين المحليين بالمؤسسات السياسية المركزية والمحلية من حيث معرفة الشئون العامة والمشاركة والتفاعل فيما تعلق بالقضايا المحلية والقومية، وأيضًا الرغبة في المشاركة المجتمعية والسياسية على كافة المستويات. فمصادر المعلومات السياسية والقضايا مجال الاهتمام والأطراف الفاعلة في تشكيل اتجاهات المواطنين وعناصر الشبكات السياسية في المجتمعات المحلية وكذلك اتجاهات المواطنين نحو المؤسسات السياسية كلها عناصر مهمة لفهم العلاقات البينية بين المواطنين المحليين وبعضهم البعض، وبينهم وبين المؤسسات السياسية والسياسيين على المستوى المحلي وبينهم وبين السياسيين والمؤسسات السياسية على المستوى المركزي.

وتتعدد أنماط الاتصال السياسي في المجتمعات المحلية وفقًا لمستوى تطور هذه المجتمعات والخصائص الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تميزها؛ فقد يشيع نمط الاتصال السياسي التقليدي في هذه المجتمعات حيث يكون الاعتماد كليًا على الشبكات الشخصية Interpersonal Networks ويصبح الأفراد مثل النخب السياسية وقادة الرأي في هذه المجتمعات مصادر مباشرة للمعلومات السياسية، كما يقومون بدور بارز في توجية المواطنين في اتخاذ قرارتهم السياسية. وقد يسيطر نمط اتصال سياسي حديث تلعب فيه وسائل الاتصال الجماهيرية التقليدية دورًا كمصادر للمعلومات السياسية وتساعد في تمكين المواطنين من اتخاذ قرارتهم السياسية من خلال الشرح والتفسير. أم النمط الثالث للاتصال السياسي فهو يرتبط بظهور الإنترنت وتطبيقاتها في العملية السياسية.

---

*هذا البحث نوقشت المسودة الأولى له في مؤتمر الجمعية الأمريكية للبحوث السياسية (APSA) بالتعاون مع جامعة بوتسوانا، «الدولة والمجتمعات المحلية فى إفريقيا». جابرون، 15-27 يوليو 2012.

يقوم هذا النمط على دور أكبر للإنترنت كمصدر للمعلومات السياسية مع توفير فرص أكبر للتفاعل والتشاور السياسي بين المواطنين وبعضهم البعض وبين المواطنين والسياسيين. هذه الأنماط الثلاثة قد تمارس كلها في بعض المجتمعات المحلية في نفس الوقت، وتتفاوت معدلات الاعتماد عليها من مجتمع محلى إلى مجتمع آخر وفقًا لمراحل التطور الاجتماعي والثقافي والسياسي الذى تمر به هذه المجتمعات. وهناك مجتمعات قد يتواجد فيها النمطان الأول والثاني جزئيًا أو كليًا، في حين قد يتواجد النمطان الثاني والثالث في مجتمعات أخرى.

ولا شك أن نمط الاتصال السائد في مجتمع من المجتمعات وثيق الصلة بطبيعة النظام السياسي والإعلامي المطبق في هذا المجتمع. فالمجتمعات الديمقراطية التي تتبنى اللامركزية باعتبارها أحد متطلبات الكفاءة والفاعلية السياسية سوف تنتج أنماطًا من الاتصال السياسي يعزز من مشاركة المواطنين المحليين محليًا وقوميًا. وعلى العكس من ذلك فإن نظم الحكم السلطوية سوف تزيد من مركزية نظم الاتصال السياسي القائم على التوجيه مما يترتب عليه انخفاض الوعي بالسياسات المحلية والعزوف عن الفعل السياسي والمشاركة وتنامى السخط السياسي نحو العملية السياسة والمؤسسات السياسية والسياسيين على المستويين المحلى والقومي.

وفي مصر لعبت الإنترنت دورًا كبيرًا في تغيير النظام السياسي المصري من خلال استخداماتها في أثناء ثورة 25 يناير 2012. وبلغت معدلات استخدام الإنترنت حوالى 20 مليون، أي 25% من السكان تقريبًا خلال هذه الفترة. كما أشارت الإحصائيات أيضًا إلى نمو متواصل لاستخدام شبكة التواصل الاجتماعي وخاصة الفيس بوك في نفس الفترة الزمنية، حيث بلغت الزيادة في معدلات الاستخدام خلال الأشهر الستة التي تلت الثورة إلى 1.2 مليون مستخدم جديد

ليصل إجمالي المستخدمين إلى 9 مليون مستخدم أى نسبة 12% من السكان. كما أشارت إحدى الدراسات إلى تنامي دور الإنترنت كوسيلة للحصول على المعلومات

في أثناء الانتخابات؛ حيث تتفوق الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي على الراديو كمصدر للمعلومات السياسية بين عينة الدراسة .

كما أثبتت دراسة أخرى أن 67٪ من مستخدمي الشبكات الاجتماعية تستخدمه لأغراض سياسية. كما أشارت أيضًا إلى أن أولئك الذين يستخدمون الشبكات الاجتماعية بين مستخدمي الإنترنت يعتقدون أن الدور السياسي للشبكات فعال إلى حد كبير 89.5٪؛ حيث قال 5 من بين كل 10 مستخدمين للإنترنت إنهم أصبحوا مشاركين وأكثر نشاطًا في العملية السياسية في الواقع .

التوسع في استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي فى الاتصال السياسى قبل وفي أثناء وبعد ثورة 25 يناير بشكل دفع البعض إلى الربط بين التغيير السياسى الذى حدث واستخدامات الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعى؛ حيث أتاحت الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعى الفرصة للتواصل وتبادل المعلومات والحشد والتعبئة الذى ساعد بشكل مباشر فى ممارسة أشكال متعددة من الأفعال السياسية التقليدية مثل المظاهرات الاحتجاجية والإضرابات وغيرها. هذا إضافة إلى دور الإنترنت فى تشجيع المواطنين على المشاركة بأشكال غير تقليدية مثل حملات جمع التوقيعات الإلكترونية والمظاهرات الإلكترونية وغيرها. هذه الاستخدامات السياسية للانترنت دعمت مفهوم هيبرماس للمجال العام القائم على الفعل الاتصالي الحر والمشاركة للجميع. وهناك العديد من الدراسات التى ربطت بين التوسع فى استخدامات تكنولوجيا الاتصال وتغير منظومة الاتصال السياسى بصفة عامة اعتمادًا على نظرية النظم. مثل هذه الدراسات تساعد فى فهم المجالات التى تحتاج إلى تحسين وخطط العمل المستقبلية لتمكين هذه المجتمعات المحلية. (Bonson et al, 2012) .

وما يمكن ملاحظته هو اتجاه مجال بحوث الاتصال السياسي إلى رصد استخدامات وتأثيرات الإنترنت وتطبيقاتها على المستوى الوحدة الأكبر Macro أى المستوى الوطني أو مستوى الدولة، مع تجاهل تام لدراسات التغييرات والتأثيرات

السياسـية للإنترنـت وتطبيقاتهـا عـلى مسـتوى الوحـدات الأصغـر Micro، المجتمعـات المحليـة. وليـس هنـاك مـن شـك في أن التوسـع في الاسـتخدامات السياسـية للإنترنـت في مـصر يحتمـل أن ينتقـل إلى المجتمعـات المحليـة التـي ربمـا تجـد في هـذه الأدوات للتواصـل السـياسي وسـيلة لتطويـر هـذه المجتمعات سياسـيًا واجتماعيًـا واقتصاديًـا. مـا يجـب أن يشـغلنا نحـن الباحثـين في مجـال الاتصـال السـياسي هـو رصـد مـدى تغـير أسـاليب وآليـات التعامـل مـع المعلومـات السياسـية والنقـاش السـياسي والمشـاركة المجتمعيـة والسياسـية عـلى المسـتوى المحـلى في المرحلـة الحاليـة. إن السـبيل إلى تمكـين المجتمعـات المحليـة قـد يبـدأ مـن تمكينهـا قدراتهـا التواصليـة الـذى يتيـح فرصـة أكـبر لمشـاركة أكـثر فعاليـة للمواطنـين في المجـال العـام Public sphere ؛ حيـث إن تعـرض المواطنـين لوجهـات نظـر متعـددة وخـبرات متعـددة هـي متطلبـات مسـبقة لتفعيـل المشـاركة المجتمعيـة والسياسـية .

ولا يخفـى عـلى الباحثـين في مجـال بحـوث الاتصـال السـياسي ضعـف الاهتـمام بدراسـة نظـام الاتصـال السـياسي في المجتمعـات المحليـة وخاصـة في الـدول الناميـة، كـما أن هنـاك غيابًـا للدراسـات التـي تفـسر انعكاسـات النظـم السياسـية عـلى نظـم الاتصـال السـياسي في المجتمعـات المحليـة. هـذا ويطـرح ظهـور الإنترنـت وتنامـى اسـتخدامها السـياسي العديـد مـن التسـاؤلات حـول مـدى تأثـير ذلـك عـلى التمكـين السـياسي Political Eempowerment للمواطنـين بصفـة عامـة ومواطنـي المجتمعـات المحليـة بصفـة خاصـة. خاصـة وأن الإحصائيـات الحكوميـة تشـير إلى نمـو معـدلات اسـتخدامات الإنترنـت في المحليـات؛ حيـث أشـارت البيانـات إلى نسـبة مسـتخدمي الإنترنـت في محافظـات الدلتـا والصعيـد وصلـت إلى 33.8 % مـن عـدد المسـتخدمين في مـصر (20.48%، 13.% عـلى التـوالي) وذلـك خـلال عـام 2008 .

إن الاهتـــمام بدراســـة العلاقـــة بـــين وســـائل وأســـاليب الاتصـــال والمجتمعـــات المحليـــة لا تعـــد فقـــط التصـــدى لدراســـة قضيـــة بينيـــة، ولكـــن تعـــود فى الأســـاس إلى الفلاســـفة والمفكريـــين الأوئـــل مـــن اليونايـــين الذيـــن وضعـــوا أســـاس الديمقراطيـــة. وفى مجـــال دراســـة تأثـــير وســـائل الاتصـــال عـــلى المجتمعـــات المحليـــة هنـــاك اتجاهـــان رئيســـيان. الأول تصـــدى

لدراسة تأثير استخدامات مواد إعلامية محلية على الشعور بالانتماء والاندماج للسكان المحليين. والآخر اهتم برصد تأثير الانتماء والاندماج في المجتمعات المحلية على زيادة الاعتماد على وسائل الإعلام المحلية. (Hoffman & Eveland, 2012). وعلى سبيل المثال توصلت دراسة (McLeod et al. 1996 ,) إلى أن استخدام وسائل الإعلام المحلية قد يزيد من معدلات اندماج ومشاركة المواطنين المحليين.

وهذه الدراسة هي محاولة بحثية لفهم نموذج بناء شبكات التواصل السياسي وآليات عملها وتأثيراتها على المستوى المحلي في عصر يشهد ازديادًا في استخدامات تكنولوجيا الاتصال. وتطرح هذه الدراسة فرضية أساسية وهي: «هناك علاقة بين استخدامات الإنترنت وتغير بناء وآليات عمل شبكات التواصل السياسي على المستوى المحلي». ومن خلال دراسة ميدانية مقارنة بين مجموعات من المواطنين المحليين في قريتين بمحافظة المنيا، تحاول هذه الدراسة رصد آليات بناء وفعالية شبكات التواصل السياسي على المستوى المحلي. كما تهتم بمعرفة أوجه الاتفاق والاختلاف بين الشبكات التقليدية Interpersonal Networks وشبكات التواصل الاجتماعي الجديدة New Social Networks. وتركز الدراسة على مجموعة عناصر في تحليل هذه الشبكات منها معرفة الأفراد المؤثرين على المستوى المحلي ومستوى المعرفة السياسية وطبيعة النقاش السياسي والقضايا مجال الاهتمام. كما ترصد الدراسة انعكاسات ذلك على الفعالية السياسية للمواطنين المحليين على المستوى المحلي والمستوى القومي. هذه الدراسة تأتي في إطار رصد تأثيرات استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في تمكين الفئات المهمشة في الدول الافريقية ومنها مصر. إن تمكين سكان المحليات من خلال إتاحة أنماط جديدة من التواصل السياسي قد تزيد من مشاركتهم الفعالة في تشكيل المجال العام على المستويين المحلي والوطني.

مشكلة الدراسة:

افترضت (Voltmer, 2001) أن الاتصال السياسي نظام يخضع للمعايير التي تطبق على كل النظم المماثلة. وترى أنه لكي يحدث تغيير في بنية نظام الاتصال السياسي هناك ثلاث مكونات يجب أن تخضع للتحليل للوقوف على مدى إعادة توجيهها وتفاعلها لتحديد المدى الذي يمكن في إطاره تقييم مدى تغير النظام. هذه المكونات الثلاثة هي السياسيون، ووسائل الإعلام، والجمهور .

وافترض (Dahlgren, 2012) أن استخدامات التكنولوجيا الجديدة وخاصة الإنترنت وتطبيقاتها قد تقود إلى زعزعة استقرار Destabilization نظام الاتصال السياسي. ويرى أن هذا اللاستقرار له جوانب إيجابية حيث يعمل على خلخلة البنى التقليدية للنظام ويعمل على ظهور بنى جديدة، إضافة إلى إتاحة الفرصة لإدماج أفراد جدد؛ مما يزيد من قاعة التمثيل في منظومة الاتصال السياسي وكذلك يفتح قنوات جديدة وفرصًا للتفاعل بين الأطراف المشاركة في عملية الاتصال. من هذا المنظور فإن التكنولوجيا تعزز فرص تحقيق مفهوم هيبرماس Public Sphere لمقرطة نظام الاتصال كركيزة أساسية لتطوير عملية الديمقراطية. هذا المقترب يفترض وجود مجالات حرة لنقل وتبادل المعلومات والأفكار وخلق آليات للنقاش العام حول القضايا والأفكار المطروحة والتفاعل بين المواطنين لبلورة رأي عام تجاه القضايا مجال اهتمامهم. ومع تنامي عملية الفعل الاتصالى والمشاركة المجتمعية والسياسية للمواطنين بفعل التوسع فى استخدامات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في الكثير من البلدان, ومنها مصر. أصبحت نظرية هيبرماس «الفعل الاتصالى Theory of Communicative Action» مدخلًا مهمًا لفهم طبيعة التغيرات التى تحدث فى النظام الاتصالى واحتمالات تطورها. وعلى الرغم من ذلك فإن هناك من يعتبر المتطلبات التى اشترطها هيبرماس الخاص بالمشاركة للجميع participation by all والوصول إلى حالة «الخطاب النموذجى» «Ideal speech situation» والإجماع النموذجى consensus ideal تمثل حالة مثالية يصعب تحقيقها مما دفع البعض لنقد هذه النظرية. (Ross & Chiasson, 2011) .

وتطرح هذه الدراسة سؤالًا بحثيًا أساسيًا وهو: «هل تغير نظام الاتصال السياسي في المجتمعات المحلية في مصر بفعل استخدامات الإنترنت وتطبيقاتها؟

أسئلة الدراسة:

1. ما مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المواطنون المحليون في الحصول على المعلومات السياسية؟
2. ما القضايا التي تحظى باهتمام المواطنين المحليين؟
3. من هي الأطر الفاعلة أو المؤثرة في اتخاذ القرارات على المستويات المحلية؟
4. ما مدى استخدام شبكات التواصل الإلكترونية سياسيًا في المجتمعات المحلية؟
5. ما اتجاهات المواطنين المحليين نحو النخب السياسية المحلية والمركزية؟
6. ما تقييم المواطنين المحليين لمشاركتهم المجتمعية والسياسية؟
7. ما مدى إحساس المواطن المحلي بالقدرة والفاعلية السياسية؟
8. ما المتغيرات التي تؤثر في عملية التواصل السياسي على المستوى المحلى؟

الإطار النظرى للدراسة:

العلاقة بين التطور التكنولوجى ونظام الاتصال السياسي:

ترى Voltmer, 2006 أن أحد متطلبات إنعاش العملية الديمقراطية أو تحقيق التحول الديمقراطي هو إنهاء سيطرة النخب السياسية على المجال العام، وإتاحة الفرصة لوجهات نظر متعددة تعبر عن كيانات غير ممثلة للمشاركة في الخطاب العام؛ حيث تشير إلى أن جودة المعلومات السياسية المتداولة في المجال العام وتنشيط عملية التفاعل معها هما من المتطلبات الأساسية للديمقراطيات الناشئة وخاصة بعد انهيار نظم سياسية قديمة استمرت لفترات طويلة .

ويدور كثير من النقاش حول دور الإنترنت في التأثير على الممارسات السياسية بما يقود إلى تغير في هذه الممارسات. وتتعدد الاتجاهات في هذا السياق بين من يرى من الباحثين أن للإنترنت دورًا إيجابيًّا ومن يرى أنها لم تحدث تغيرًا جوهريًّا في الممارسات السياسية وأن التوقعات المرتبطة بذلك مبالغ فيها. وتبنى الأطروحات الإيجابية لدور الإنترنت السياسي على قدرتها في زيادة مصادر المعلومات السياسية وتعدد الاتجاهات السياسية المعبرة عنها وتفاعل المواطنين مع بعضهم البعض وتفاعلهم من السياسيين. كما تبنى أيضًا على دور الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في زيادة اهتمام فئة الشباب بالسياسة واحتمالات تأثيراتها الإيجابية على زيادة معدلات مشاركتهم المجتمعية والسياسية. ويرى أولئك الذين يقولون بدور إيجابي للإنترنت (على سبيل المثال: (Kennedy,2008), (Coleman & Blumler, 2009) Coleman & Moss, 2008) ; (Erikson, 2008 and (Penman &Tumbull, 2012)) أنها توفر الفرصة للحصول على معلومات متنوعة وتزيد من فرص المواطنين في التفاعل والمشاركة من خلال الأدوات التكنولوجية التي أصبحت متاحة لهم والتي لا تتطلب مجهودًا كبيرًا للاندماج في الفعل السياسي؛ حيث تتيح الإنترنت فرصًا متساوية للجميع وتتخطى الحدود السياسية والاجتماعية التي تعوق وصول البعض للمعلومات والتعبير عن وجهات نظرهم من خلال وسائل الاتصال التقليدية .

أما الاتجاه الآخر الذي يتحفظ على مثل هذه الأطروحات فيرى أن هناك فجوة رقمية Digital Divide تؤثر بشكل رئيسي على مقرطة الوصول واستخدام التكنولوجيا الجديدة، وأن الأكثر منطقية هو أن النخب التقليدية سوف تستخدم الإنترنت وتطبيقاتها لتزيد من سيطرتها على المجال العام بما يؤثر سلبًا على تعددية الآراء وتمثيل الفئات المهمشة والمستبعدة من المشاركة السياسية .

وقد طرح Dahlberg, 2001 ثلاثة نماذج يمكن من خلالها فهم العلاقة بين الإنترنت والسياسة. الأول وهو التحررية الإلكترونية Cyber-libertarianism . هذا النموذج يقوم على دور الإنترنت في تسهيل آليات التسويق السياسي مثل

المسوح الميدانية واستطلاعات الرأي العام والتصويت عن بعد كبديل لأنماط الممارسة التقليدية. النموذج الثاني وهو «المجتمعية» Communitarian ويقوم على دور الإنترنت في تعظيم مشاركة الجماهير القاعدية Grass-roots وهو ما ينعكس على تقوية أو تمكين المجتمعات السياسية المحلية من خلال إتاحة فرص أكبر للاندماج في العملية السياسية. النموذج الثالث قائم على «الديمقراطية التحررية Deliberative وهي التي يمكن أن تتحقق من خلال تطويع التكنولوجيا للتفاعل وتبادل الأفكار في المجال العام Public sphere . وهناك من يرى أن استخدام الإنترنت يمكن أن يعزز التماسك المجتمعي Community cohesion والتحررية السياسية Political deliberation والمشاركة السياسية Political participation. ويقوم هذا في الأساس على الدور الذى يمكن أن تقوم به الإنترنت في تعزيز المشاركة المجتمعية Civic engagement . وهناك العديد من الأشكال أو الممارسات التي تقود في هذا الاتجاه مثل الشبكات المجتمعية Community networks ونمو المجتمعات السياسية الافتراضية عبر شبكة الإنترنت Online political communities وأيضا الجهود الحكومية مركزيًا ولامركزيًا لتشجيع المواطنين على المشاركة في عملية اتخاذ القرارات عبر العديد من الآليات التي تتيحها التكنولوجيا الحديثة (Chadwick, 2006) .

وبالرغم من أن التفاعل بين وسائل الاتصال وخاصة الجديدة منها والديمقراطية تشكل أحد المجالات المهمة للباحثين في مجال العلوم السياسية والاتصال، فإنها من المناطق غير المستكشفة إلى حد كبير وخصوصًا في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وتحول ديمقراطي. ومثل الاهتمام الذي أولاه الكثير من الباحثين لدور وسائل الإعلام التقليدية في مقرطة النظام السياسي في أفريقيا على سبيل المثال، فإن الدور الذي تلعبه وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات موضوع يستحق الاهتمام .

تتكون المجتمعات المحلية من شبكات اجتماعية Social Networks وهي مجموعة من العقد Nodes التي يمكن أن تشمل أفرادًا أو منظمات أو أشكالًا اجتماعية أخرى ترتبط بمجموعة من الروابط أو العلاقات مثل الصداقة أو الانتماء لفكرة أو تبادل المعلومات (Wasserman & Faust,) 1994) . ولما كان إنتاج الأفكار السياسية واستخدامها ونشرها أو تبادلها يمثل أحد مهام الشبكات الاجتماعية المحلية، فإن دراسة هذه العملية تساعد في فهم بنية هذه الشبكات ودوائر تأثيرها وتأثرها محليًا وقوميًا. ومع ظهور وسائل التواصل الحديثة وأهمها الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، فإن تطوير المشاركة فى المجتمعات المحلية من خلال استخدام أدوات الاتصال الجديدة ICTs أصبحت من الموضوعات التي تحظى بأهمية كبيرة خاصة فى المجتمعات الغربية خلال العشرين سنة الأخيرة، وهو ما ينبغي أن يكون في مجتمعاتنا أيضًا. (Ashton & Thorns, 2007) حيث يرى كثير من الباحثين أن الوسائل التكنولوجية الجديدة وبخاصة الإنترنت ساعدت في الوصول إلى المجتمعات المحلية الصغيرة، وتنبأ Castelle بأن وسائل الاتصال الحديثة سوف تؤثر على المنظومات الاجتماعية حتى في المجتمعات المحلية .

فوسائل وسائل الإعلام تعد إحدى الركائز الأساسية لتحقيق الديمقراطية وعنصرًا مهمًا فى تشكيل المجال العام. ويرتبط المجال العام بنظرية التحديث Modernization theory وتطوير أولويات القضايا فى المجتمع؛ حيث يتوقع أن تقوم وسائل الإعلام بوظيفة مهمة كمراقب Watchman وناشر للسياسات ومعلم للمواطنين. ويمكن أن تتيح وسائل الاتصال الجديدة فرصًا للمجتمعات المحلية للخروج من دائرة الصمت التى تعيش فيه بفعل عدم اهتمام وسائل الاعلام المركزية بها؛ حيث تتيح الوسائل الجديدة فرصًا للمواطنين المحليين للتعبير عن وجهات نظرهم محليًا ووطنيًا للاندماج والمشاركة الفاعلة على المستويين المحلى والوطنى (Rodrigues, 2010) . وفى إطار عدم الرضاء المجتمعى عما تقدمه وسائل الإعلام الجماهيرية

التقليدية وتوافر فرص الوصول لوسائل الاتصال الجديدة ظهر الدور البارز لهذه الوسائل فى إتاحة فرص للمواطنين للحصول على المعلومات السياسية والمشاركة فى النقاشات بشكل أكثر فعالية فى المجال العام.

ووفقًا لدراسة (Pew, 2011) حول مصادر معرفة المواطنين الأمريكيين بما يجرى في المجتمعات المحلية فإن الشباب (18- 39 عاما) يعتمدون على الإنترنت في المرتبة الأولى للحصول على معلومات سياسية بنسبة (26%) في مقابل (19%) للتلفزيون و (16%) للصحف. في حين تعتمد الشريحة العمرية الأكبر (+40 عامًا) على الصحف والتلفزيون في المرتبة الأولى بنسبة (34%) لكل منهما في مقابل (12%) للإنترنت. كما أثبتت نفس الدراسة أن الحاصلين على مؤهلات تعليمية أعلى وأصحاب الدخول الأعلى يبدون اهتماما أكبر بمتابعة القضايا المحلية وخاصة ما يتعلق منها بالبعد المدني Civic dimension مثل السياسات المحلية وأنشطة الحكومة المحلية والفعاليات المحلية. كما تؤكد الدراسة إلى الدور المتنامي للإنترنت كمصدر للمعلومات السياسية المحلية. كما تشير الدراسة إلى دور الاتصال الشخصي الشفاهي Word of mouth الحيوي في تبادل المعلومات المتعلقة بالمجتمعات المحلية على المستوى الأصغر Community news، وتراجع دور الوحدات الحكومية المحلية كمصادر للمعلومات في المجتمع المحلى.

وتشير الدراسات إلى أن هناك علاقات قوية بين الاعتماد على وسائل الإعلام المحلية وتحقيق الأبعاد الخاصة بالتكامل المجتمعي Community integration وكذلك الاهتمام بالسياسة المحلية والمعرفة بالقضايا المحلية والمشاركة السياسة على المستوى المحلى (Mcleod et. al, 1996) . وهذا يعني أن غياب وسائل الإعلام المحلية ربما تقود إلى عكس هذه النتائج. ويرى كثير من الباحثين أن الإنترنت وتطبيقاتها أتاحت أنماطًا جديدة لمشاركة المواطنين وهو ما يعزز الوعى المجتمعى ومشاركة المواطنين. كما أن ظهور الشبكات الاجتماعية قد أتاح أمام المواطنين أنماطًا جديدة من المشاركة المجتمعية وقنوات إضافية للتشاور وتبادل الخبرات والتفاعل

مـع مواطنـين آخريـن ومجتمعـات محليـة أخـرى وهـو مـا يسـهل عمليـة الحـوار المجتمعـى وتقديـم الأفـكار المبتكـرة وينمـي التعـاون والمشـاركة (Bonson et al, 2012) . كل هـذه الأنمـاط التفاعليـة بـين المواطنـين وبعضهـم البعـض وبـين المواطنـين والسياسـيين فى المحليـات يمكـن أن يزيـد الاهتـمام بالأمـور السياسـية ومشـاركة المواطنـين ويوسـع أنمـاط مشـاركة المواطنـين ويسـاعد فى تعزيـز الانتـماء والثقـة. (lazer, Nebolo, Esterling, & Goldschmidt, 2009) .

بالرغـم مـن ذلـك، فـإن التحمـس للـدور الـذى يمكـن أن تلعبـه وسـائل الاتصـال الحديثـة فى تحديـث المجتمعـات المحليـة مـن خـلال تشـجيع الحـوار وتبـادل الأفـكار والآراء والمشـاركة قـد بـدأ فى الفتـور. وتشـير دراسـات تمـت فى هـذا السـياق إلى أن الاسـتفادة مـن التكنولوجيـا تصـب أكـثر فى صالـح الفئـات الاجتماعيـة الأكـثر دخـلًا، والطبقـات الوسـطى أكـثر مـن سـكان المناطـق الريفيـة والفقـراء. عـزز هـذا اتجاهًـا يـرى أن دور التكنوجيـا فى تشـجيع المشـاركة المجتمعيـة يرتبـط بالأفـراد والمؤسسـات التـى تسـتخدمها بشـكل أكـبر مـن التكنولوجيـا نفسـها (Rodrigues, 2010) .

نموذج دراسة تأثير تكنولوجيا الاتصال الجديدة على نظام الاتصال السياسي:

تتبنـى هـذه الدراسـة نمـوذج (Dahlgren, 2012) الـذي يطـرح ثلاثـة أبعـاد يمكـن أن تسـاعد في اختبـار مـدى تحقيـق مفهـوم يورجـن هيبرمـاس لــ Public sphere في نظـام الاتصـال السـياسي. فمـن خـلال تحليـل هـذه الأبعـاد الثلاثـة وهـي البعـد البنـائي، والبعـد التمثيـلي، والبعـد التفاعلي يمكـن التعرف عـلى المـدى الـذى تتوافـر فيـه فرصـة بنـاء المجـال العـام في مجتمـع مـا، كـما يعتـبر التحليـل وفقًـا لهـذه الأبعـاد آليـة لتحليـل مـدى تأثـير التكنولوجيـا في تغيـير نظـام الاتصـال السـياسي ومـدى مسـاهمتها في خلـق المجـال العـام Public Sphere .

البعد الأول: انعكاسات التطور التكنولوجى على بنيةStructure نظام الاتصال السياسي:

يرتبط البعد الأول لدراسة نظام الاتصال السياسي في المحليات برصد ملامح المؤسسات الرسمية ومنها المؤسسات الإعلامية وأنماط ملكيتها وطرق تمويلها والأطر القانونية لها. هذا البعد وثيق الصلة ببعض الجوانب التقليدية للممارسة الديمقراطية ومنها ضمان حرية الرأي والتعبير والوصول إلى وسائل الإعلام وديناميكية الشمول Inclusive والاستبعاد Exklusive.

ومن منطلق أن المؤسسات الإعلامية تعمل في إطار اجتماعي وسياسي تتأثر به، فإن دراسة الواقع الاجتماعي له علاقة بنوع المعلومات التي تقدمها وسائل الإعلام وطبيعتها. وحيث ما تكون المؤسسات الاجتماعية والسياسية ضعيفة فليست هناك احتمالية لوجود اتجاهات إيجابية لخلق مؤسسات تساعد في بناء المجال العام. وفيما يتعلق بالإنترنت فإن الجوانب البنائية التي يجب أن تخضع للتحليل تشمل عملية التوزيع الجغرافي لخدمات الإنترنت Cyber-geography بما تتضمنه من جوانب اقتصادية وقانونية واجتماعية وثقافية وتقنية. بعض هذه العوامل قد تؤثر على استخدامات الإنترنت وخاصة ما يتعلق باستخدامها لأغراض سياسية.

البعد الثاني: انعكاسات التطور التكنولوجى على أنماط تمثيل القوىRepresentation المشاركة في نظام الاتصال السياسي:

يرتبط تمثيل وسائل الإعلام وتعبيرها عن الاحتياجات المجتمعية للمجتمعات المحلية بوجود مؤسسات سياسية واجتماعية ديمقراطية تساعد في توفير بيئة مشجعة لتكوين Public Sphere. في هذا السياق هناك مجموعة من الأسئلة التي تطرح وتتعلق بالمخرجات التي تقدمها وسائل الإعلام ومدى تعبيرها عن التعددية والتزامها بالدقة والموضوعية والاكتمال والتوجهات السياسية وغيرها من الجوانب.

البعد الثالث: انعكاسات التطور التكنولوجي على تفاعل المواطنينInteraction في نظام الاتصال السياسي:

يرتبط مفهوم التفاعل ارتباطًا وثيقًا بما ذهب إليه هيبرماس Habermas من أن مفهوم الجمهور العام Public يجب أن ينظر إليه بأنه شيء مختلف عن جمهور وسائل الإعلام. ووفقًا لمفهوم الباحث، فإن الجمهور العامPublic يوجد بفعل عمليات تخاطب تفاعلي discursive interactional processes . يعني هذا أن استهلاك الأفراد لما تقدمه وسائل الاتصال بشكل فردى من خلال متابعتهم لوسائل الإعلام لا يشكل الجمهور العام. يرتبط إذن تكوين الرأي العام وفقًا لهذه الرؤية في الأساس ارتباطًا جوهريًا بمشاركة الناس في حوارات عامة حول القضايا المطروحة وهو ما قد يحقق أحد أوجه الممارسة الديمقراطية المرتكزة إلى التشاور والتداول بين المواطنين وبعضهم البعض وبينهم وبين المؤسسات السياسية.

وهناك وجهان لعملية التفاعل, الجانب الأول: هو تفاعل المواطنين مع وسائل الإعلام من خلال التفكير فيما تقدمه وسائل الاعلام وتفسيره والاستفادة من المعلومات والأفكار في الحياة اليومية. والجانب الثاني: لعملية التفاعل يرتبط بتفاعل المواطنين بعضهم البعض حول القضايا المطروحة. وقد يأخذ ذلك شكل المحادثات الشخصيةTwo-person conversations أو الاجتماعات العامة. وباستخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي اتسعت آفاق التفاعل بين المواطنين من خلال الإمكانيات التفاعلية التي توفرها الوسيلة، مما يزيد من فرص خلق المجال العام.

البيئة الاجتماعية والسياسية والإعلامية للمجتمع المحلى مجال الدراسة:

الواقع الاجتماعي:

يمثل مجتمع الدراسة (محافظة المنيا) واحدة من المحافظات الخمسة التي تنخفض فيها مؤشرات التنمية البشرية Human Development Indicators HDI مقارنة بباقي المحافظات في مصر منذ 2005 وحتى 2010. وتأتي المحافظات

الخمســة من منطقــة صعيد مــصر Upper Egypt وتضــم بالإضافــة إلى محافظة المنيــا محافظات (الفيوم وبنى ســويف وســوهاج و أســيوط) وهــي محافظات مرتبطــة حدوديًّا مما يجعلها تشــكل كتلة تتشــابه فيها الظــروف الاجتماعية والثقافيــة. وتضم محافظــة المنيا والتي يزيد تعداد ســكانها عــن 3 ملايين نســمة أكبر عدد مــن القرى الأكثر فقــرًا على مســتوى الجمهورية وعددهــا 356 قرية مــن إجمالى 1141 قرية أى بنســبة (31.2%) . وترتفع معــدلات الأمية في المحافظــة لتصل إلى 41.3% في الشريحــة العمريــة + 15 عامًــا، بالمقارنة بمعدلات الأميــة في مصر التي تبلــغ 34%. وتمتلك 90.8% مــن الأسر في محافظــات الصعيــد أجهزة تلفزيــون ترتفع في المناطــق الحضرية لتصــل إلى 96.1%، وتنخفــض في المناطق الريفيــة لتصل إلى 87.5%. أما الراديو فهو أقل انتشــارًا حيــث تصل المعدلات إلى 62.4% في وتزيد أيضًا النســبة في الحضر لتصــل إلى 76% وتنخفض في الريف إلى 54.1%. (EHDR 2010, 2011) .

الواقع السياسي:

النظـام المطبـق في المحليـات حتـى الآن حتـى وإن كان نظريًـا يسـمى إدارة محليـة إلا أنـه في الواقـع لا يحقـق لامركزيـة سياسـية أو إداريـة أو ماليـة للمحليـات. وبالرغـم مـن أن قانـون الإدارة المحليـة في مصر 43 لسـنة 1979 أخـد بنظـام متـوازٍ في هيكلـة المؤسسـات المحليـة أو مـا يعـرف بنظـام المجلسـين، حيـث يوجـد بـكل وحـدة إداريـة (محافظـة، ومركـز، ومدينـة، وحـى، وقريـة) مجلـس معـين وآخـر منتخـب، إلا أن واقـع الممارسـة في المحليـات يظهـر سـيطرة المجلـس التنفيـذي المعـين عـلى عمليـة اتخـاذ القـرارات وتنفيـذ السياسـات المحليـة. ويعـد غيـاب الإرادة السياسـية للتحـول إلى اللامركزيـة وقصـور التشريعـات والتدابـير القانونيـة التـي تدعـم اللامركزيـة السياسـية والماليـة والإداريـة أسـبابًا أساسـية لتكريـس المركزيـة في ممارسـة المهـام والمسـئوليات السياسـية عـلى المسـتوى المحـلى.

نتــج عــن هــذا النظــام ظواهــر ســلبية أهمهــا ضعــف قــدرة المؤسســات المحليــة، ســواء المنتخبــة أو المعينــة عــلى مقابلــة مطالــب المواطنــين عــلى هــذا المســتوى وضعــف توظيــف

الموارد المتاحة سواء تلك المحولة من المستوى المركزي أو المحصلة محليًا، وعدم وضوح العلاقات المؤسسية سواء الرئيسية أو الأفقية، وترافق كل ذلك تفاوتات تنموية من إقليم اقتصادي إلى آخر وفي ذات الاقليم، بل وفي داخل المحافظة الواحدة من وحدة محلية لأخرى. قاد ذلك أيضًا إلى ضعف المشاركة السياسية للمواطن في الشأن المحلى، سواء من حيث المساهمة في صنع القرارات المحلية أو حتى الدور الرقابي على المؤسسات المحلية. (Abedel Latif, 2011) .

كما تعانى المجتمعات المحلية أيضًا غياب تواجد نشط للأحزاب السياسية ولجانها على المستويات المحلية. وبالرغم من أن الأحزاب السياسية الشرعية تتواجد على المستوى المركزي بشكل قوى، فإن تواجدها على المستوى المحلى يعد رمزيًا (مستوى المحافظة) وتكاد تختفي تمامًا في المجتمعات المحلية (مستوى المراكز والقرى) وخاصة في محافظات صعيد مصر (Arab Strategic Report 1994, 1995) .

يرتبط بذلك غياب التواجد الفاعل لمنظمات المجتمع المدني على المستوى المحلى. وقد تتواجد بعض تلك المنظمات ولكن فقط تلك التي تهتم بخدمات الرعاية المباشرة للموطنين المحليين مثل تقديم خدمات الصحة والتعليم والمساعدات الاقتصادية، لكن تختفي منظمات المجتمع المدني النشطة التي تعمل في مجال التعليم المدني وحقوق الإنسان وحقوق المرأة والمواطنة. وهناك أسباب متعددة منها ما يعود إلى عدم الوعى بأهمية مثل هذه المنظمات لتنمية الواقع المحلى وبعضها يعود إلى قيود أمنية أو مجتمعية تحد من نشاط هذه المؤسسات في المجتمعات المحلية. في ضوء ما سبق يمكن القول إن العلاقة بين الدولة والمجتمعات المحلية هي في جوهرها علاقة تبعية ذات هامش ديمقراطي، حيث إن المؤسسات السياسية المحلية تعد أدوات لتنفيذ سياسة الدولة وتدعيم لنظام الحكم المركزي.

وما يجب الإشارة إليه أن ثورة 25 يناير 2011 قد أوجدت حالة من الحراك السياسي قد تدفع إلى تبنى نظام حكم لامركزي تنشط فيه الأحزاب السياسية

المحليـة وأيضًـا تلعـب فيـه منظـمات المجتمـع المـدني دورًا فاعـلًا في التعليـم المـدني والدعـوة والمنـاصرة والرقابـة عـلى المؤسسـات السياسـية المحليـة.

الواقع الإعلامي:

انعكـس الوضـع السـياسي المحـلي عـلى واقـع نظـام الإعـلام المحـلى. فمركزيـة النظـام السـياسي المحـلى تبعتهـا أو نتـج عنهـا مركزيـة إعلاميـة وضعـف في بنيـة النظـام الإعلامـي المحـلى، حيـث لا تتوافـر وسـائل اتصـال معـبرة عـن السـكان المحليـين. ففـي مجتمـع الدراسـة هنـاك محطـة واحـدة إذاعية (شـمال الصعيـد) أنشـئت عـام 1981 وهـي تبـث مـن محافظـة المنيـا التـي تتوسـط محافظـات الفيـوم وبنـى سـويف وأسـيوط كمجـال تغطيـة لهـذه المحطـة الإذاعيـة المحليـة. أيضًـا هنـاك قنـاة تلفزيونيـة واحـدة تغطـي نفـس المحافظـات (القنـاة السـابعة- قنـاة الصعيـد) وقـد بـدأ بثهـا عـام 1993 (Saleh, 1998) . أما الصحـف المحليـة في المجتمـع مجـال الدراسـة فهـي محـدودة للغايـة وغالبًـا مملوكـة للسـلطات المحليـة ويكـون مضمونهـا تبريـر أعـمال السـلطات المحليـة والدفـاع عنهـا، وتحتـوي هـذه الصحـف في الأغلـب الأعـم مضامـين دعائيـة إيجابيـة وتفتقـد إلى المهنيـة (Saleh, 1998) . أمـا معـدلات الوصـول إلى الإنترنـت في مجتمـع الدراسـة فهـي محـدودة بالمقارنـة بمعـدلات الوصـول في المحافظـات الأخـرى مثـل القاهـرة؛ حيـث أشـارت الإحصائيـات أن معـدلات انتشـار الإنترنـت في محافظـة المنيـا بلغـت 2.29% في عـام 2008، مقارنـة بنسـبة 16.69% في محافظـة القاهـرة . وتعـود الفجـوة الرقميـة Digital divide بـين المجتمعـات المحليـة إلى التبايـن الاجتماعـي والثقـافي والاقتصـادي بينهـا وبـين المسـتويات المركزيـة.

الإطار المنهجى:

أداة جمع البيانات:

تـم الاعتـماد عـلى أداة المناقشـات الجماعيـة البؤريـة Focus group discussions كأداة كيفيـة لجمـع البيانـات. وهـذه الأداة تتـلاءم وطبيعـة بعـض المواطنـين المحليـين المسـتهدفين للدراسـة. يسـاعد ذلـك أيضًـا في الحصـول عـلى معلومـات أكـثر تفصيـلًا مـما

مكن الباحث من صياغة نموذج معرفي يفسر طبيعة وآليات عمل شبكات التواصل السياسي على المستوى المحلى. بما يشمله ذلك من طرق التعامل مع المعلومات السياسية والنقاش السياسي والنشاط السياسي على المستوى المحلى.

المحاور الأساسية لدليل المناقشات:

اشتمل دليل المناقشة البؤرية على المحاور التالية:

- القضايا التي تمثل مجال اهتمام المواطنين المحليين.
- مصادر المعلومات السياسية للشبكات الاجتماعية على المستوى المحلي.
- آليات التواصل السياسي على المستوى المحلي.
- العناصر الفاعلة أو القوى الفاعلة في شبكات التواصل السياسي على المستوى المحلي.
- المشاركة المجتمعية والسياسية للمواطنين المحليين.

عينة الدراسة:

تم تطبيق هذه الدراسة في قرية «البرجاية» وقرية «بني حسين» بمحافظة المنيا والتي تبعد حوالى 280 كم جنوب العاصمة القاهرة. وقرية البرجاية تقع في مركز سمالوط وتبعد عن مدينة المنيا عاصمة المحافظة 7كم شمالًا. وقرية «بني حسين» تتبع مركز المنيا، وتبعد عن مدينة المنيا 7 كم شرقًا. تم إجراء 6 مناقشات بؤرية لعينة تمثل غير مستخدمين لشبكة الإنترنت ومستخدمين لشبكة الإنترنت بواقع مجموعتين لكل فئة، ومجموعتين مختلطين تضمان مستخدمين وغير مستخدمين, تم اختيار ثلاث مجموعات للإناث ومثلهم للذكور. وشارك في هذه المناقشات 52 مبحوثًا ممن تزيد أعمارهم عن 18 عامًا، بواقع 27 سيدة و25 من الذكور. وتم إجراء هذه المناقشات البؤرية خلال يونية وأغسطس 2012.

نتائج الدراسة الميدانية لنظام الاتصال السياسي في المحليات:

استنادًا لنموذج (Dahlgren, 2012) الخاص بتحليل بنية نظام الاتصال السياسي وفقًا للأبعاد الثلاثة (البنائي، التمثيلي، التفاعلي)، وفي ضوء نتائج التحليل الكيفي باستخدام أداة مناقشات المجموعات البؤرية، يمكن رصد ملامح تأثير استخدامات الإنترنت على نظام الاتصال السياسي المحلي كالتالي:

أولًا: تأثيرات استخدامات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي على هيكلية نظام الاتصال السياسي في المحليات:

تشير النتائج إلى أنه ليست هناك تغيرات جوهرية في المصادر التي يعتمد عليها المواطنون المحليون فيما يتعلق بالوسائل الاتصالية التي تزودهم بالمعلومات السياسية المتعلقة بالشأن العام. فما زالت وسائل الإعلام المركزية هي المصدر الأهم للمعلومات السياسية مع الاعتماد أحيانًا على القيادات الطبيعية في هذه المجتمعات لاستقاء المعلومات المحلية والقومية؛ حيث تشير هذه الدراسة إلى أن التلفزيون القومي ما يزال هو المصدر الأساسي للمعلومات السياسية بالنسبة للقطاع الأكبر من المواطنين المحليين وخاصة للمعلومات الخاصة بالمركز أو الدولة. وجاءت إجابات المبحوثين لتؤكد ذلك «حد يعرف السياسة غير من التليفزيون» و«احنا مشغلين التليفزيون 24 ساعة على النشرة» و «التليفزيون بيجيب كل حاجة». تجدر الإشارة إلى أن المواطنين يعتمدون على قنوات قومية في الأساس تبث على الأقمار الصناعية أو أرضية. بينما لم يحدث الإنترنت أي تغير في هيكلية نظم التواصل السياسي في المجتمعات المحلية كمصدر مكمل أو بديل للمعلومات.

انعكس ذلك على نوعية الموضوعات التي تحظى باهتمام السكان المحليين، حيث جاءت القضايا والسياسات المركزية على مستوى الدولة على أجندة أولويات المواطنين المحليين. عبرت عن ذلك معظم المجموعات: «بنهتم بالقضايا العامة لأنها الأهم وأخبار القرية صغيرة». وكانت القضايا القومية مثل الانتخابات الرئاسية والأمن والفساد

والبطالة وارتفاع الأسعار وغياب أو صعوبة الحصول على بعض المواد الأساسية مثل الوقود هي الحاضرة على مستوى المناقشات السياسية على المستوى المحلي مع غياب شبه تام لمناقشة السياسات المحلية. ربما جاء الاهتمام بالقضايا المحلية في صورة شكوى من بعض الخدمات المقدمة للمواطنين المحليين تتعلق بالخبز وسوء التعليم ومشكلات المزارعين دون الإشارة إلى ذلك في إطار نقد سياسات محلية. وغالبًا ما كان يشار إليها في سياقات تتعلق بالسياسات العامة المركزية.

وقد ربط كثير من المبحوثين بين الاهتمام بالقضايا المركزية وتأثير ذلك على تحسين جودة الخدمات المقدمة لهم دون الإشارة إلى تأثير السياسات العامة المركزية على سياسات أو مؤسسات سياسية محلية. ويتوقع المواطنون المحليون أن إصلاح أو حل المشكلات القومية سوف ينعكس بالضرورة على إصلاح الأحوال المحلية. وقد عبر عن ذلك المشاركون في المجموعات النقاشية: «اللى فوق لو كان كويس هيصلح اللى تحت» و «احنا بنكمل بعض لو الرئيس كان كويس المحافظ هيبقى كويس».

ويمكن رصد شبكات التواصل السياسي على المستوى المحلى على مستويات مختلفة. فكبار السن وغير المتعلمين والنساء يعتمدون في معرفة الشئون السياسية العامة على التلفزيون ويقومون بالتواصل مع أقربائهم وجيرانهم لنقل هذه المعلومات أو لمساعدتهم في تكوين آرائهم. الشباب ومن يتمتعون بمستويات تعليمية أعلى من الذكور والإناث يعتمدون على مصادر متنوعة منها التلفزيون والصحف والإنترنت ويتبادلون مع أقرانهم هذه المعلومات ويتناقشون حولها ولا ينتظرون مساعدتهم في اتخاذ قرارتهم. وأظهر معظم المشاركين اهتمامًا بتبادل المعلومات الخاصة بالقضايا القومية أو المركزية مقارنة بالقضايا المحلية: «لو في حاجة في البلد مش بيقى مهتم قوى انى أبلغها», «الحاجات اللى جوه مهمشة».

والنتائج تشير إلى أن النساء في المستويات المحلية وخاصة من ذوى المستويات التعليمية المتوسطة وغير المتعلمات يعتمدن على التلفزيون كوسيلة للحصول على المعلومات، لكن لا يزلن يعتمدن على النخب السياسية المحلية «كبارات البلد» والذين

يتمتعون من وجهة نظرهم بوعى أكبر وقدرة على الحكم الصائب على الأمور السياسية. «الناس الكبيرة هي اللى بتوجهنا هي اللى معاشرة وعارفة الصح», هكذا عبرت مجوعة النساء غير المتعلمات أو من تلقين مستويات تعليمية منخفضة. وهذه الشخصيات التي تعتمد عليها النساء تمثل نماذج تقليدية تنشط على مستوى المحليات وتقوم بتقديم خدمات اجتماعية وتساعد المواطنين المحليين في حل مشكلاتهم الاجتماعية وأحيانًا يقومون بدعمهم اقتصاديًا.

ويتمتع هؤلاء الذين يمثلون الأطر الفاعلة على المستويات المحلية بسمعة طيبة واستقامة ولا يبحثون عن مصالح شخصية ويتمتعون بمصداقية. ما يلفت النظر أن هؤلاء الذين يعتمد عليهم بعض المواطنين المحليين وخاصة النساء لا يمثلون القيادات السياسية المحلية الرسمية «العمدة وشيخ البلد» «احنا هنا مش هنصدق أى حد علشان معظمهم بتاع مصلحته», «ما عندش فيه ثقه في الناس والعمده زى زمان», «بالرغم من إن فيه كبير للبلد بس فيه ناس كتير بتخالفه», «أنا مُصر إنه ما فيش حد ممكن أمشى وراه في البلد، وأنا ببنى قرارى من نفسى ومن اللى بشوفه في التلفزيون».

كما تشير النتائج إلى أنه من خلال المجموعات التي تمت مناقشتها أن التأثير السياسي لرجال الدين على المستويات المحلية محدود؛ حيث لم يشر أي من المبحوثين إلى دور محوري لهؤلاء كمصادر للمعلومات السياسية أو قوى فاعلة تساعد في اتخاذ قراراتهم السياسية «اعتمد على حد فاهم سياسة والشيوخ ما خدش رأيهم في أى حاجة لأنهم بيفتوا في السياسة». وتشير النتائج إلى تراجع دور الزوج والأب والأخ الأكبر كمصادر للمعلومات السياسية وكقوى فاعلة في تشكيل الوعى السياسي للمواطنين المحليين واتخاذ القرارات «أنا بسمع كل الناس وبعدين اعمل اللى يمليه عليه ضميرى». وكما عبرت إحدى المشاركات من طالبات الجامعة: «حتى لو والدى حاول إقناعى بقرار ما مثل التصويت لشخص في الانتخابات فهو لن يذهب معى في أثناء عملية التصويت وسوف أعطي صوتي لمن أريد».

ربما كان للأقران وخاصة بين الشباب الدور الأكبر في التأثير على قراراتهم السياسية. هذا لا ينفي أن الآباء يمارسون نوعًا من الإقصاء الفوقى بمنع الفتيات مثلًا من المشاركة المجتمعية على المستوى المحلى. كذلك يمارس الآباء رفضًا لتواصل الفتيات عبر الإنترنت في القرى ويقتصر تواصل الفتاة عبر الإنترت عندما تكون في الجامعة وعاصمة المحافظة «مدينة المنيا» بعيدًا عن سلطة الأسرة. ولكن انعكس هذا سلبًا على الفتيات وجعلهن يصرحن على غير المعتاد بالنسبة للمرأة في المجتمعات المحلية برغبتهن في التمرد وإنهاء هذه الأوضاع غير المنصفة ضد الفتيات.

وتتضح الفروق بين المواطنين المحليين في الاشخاص الذين يلجأون إليهم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات السياسية، حيث يميل الأقل تعليمًا من النساء والرجال إلى مواصفات ترتبط بقيم تقليدية في المجتمعات المحلية هي في الأغلب الأعم أخلاقية, مثل: «جدع - طيب - يخدم دون مقابل - يتمتع بمصداقية - يعمل الخير للخير وليس لمصالح شخصية». في حين يميل الأكثر تعليمًا من الشباب إلى الاعتماد على أشخاص تتوافر فيهم صفات مهنية, مثل: «فاهم سياسة - مقنع - مصدر ثقة - واقعي - متعلم».

وتشير النتائج إلى أن المجموعات التي تستخدم الإنترنت وتحديدًا الذكور يعتمدون على شبكات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية الإخبارية في الحصول على المعلومات السياسية المتعلقة بالدولة أو المجتمع المحلى. أما بالنسبة للفتيات المستخدمات للإنترنت فلا يعتمدن عليها كمصادر للمعلومات السياسية. ويقتصر الاستخدام فقط لأسباب تعليمية أو اجتماعية وليست سياسية.

ثانيًا: تأثيرات استخدامات الإنترنت ووسائل الاتصال الاجتماعي على معدلات تمثيل المواطنين المحليين في نظام الاتصال السياسي (مدى التعبير عن القضايا المحلية) Representation :

يتضح من خلال تحليل النتائج الخاصة بمدى تعبير وسائل الإعلام التقليدية عن المواطنين، ومدى تأثير الإنترنت على إمكانية تمثيل وجهات النظر للسكان المحليين وعرض القضايا المحلية بشكل أكبر، أن معظم المواطنين المحليين يشعرون أنه ليست هناك معلومات تتعلق بالواقع المحلى ذات أهمية يمكن أن يبحثوا عنها. وفي حال وجود معلومات تتعلق بالأنشطة الحكومية على المستوى المحلى يعتمد معظم المواطنين المحليين على مصادر الاتصال الشخصي Interpersonal sources (مثل موظف ينتمى للقرية ويعمل في أى من المؤسسات السياسية المحلية), يكون مشاركًا أو لديه معرفة بقرارت متعلقة بالمجتمع المحلى. حيث يقوم هذا الشخص عبر آلية الاتصال الشفهي Word of mouth بنقل هذه المعلومات للمواطنين المحليين. ويرغب بعض المواطنين في المزيد من المعلومات السياسية المتعلقة بالواقع المحلى أو القومي ولكن بشرط أن تكون جديدة «لو فيه جديد هنستقبل». كما أبدى بعض المشاركين الرغبة في معرفة سياسية أكبر ولكنهم لا يعرفون ما هي المصادر «عايزين بس مش عارفين نحصل عليها».

وبالرغم من أن المواطنين على المستوى المحلى يعتمدون على قنوات التلفزيون من خلال متابعة نشرات الأخبار وبرامج التوك شو Talk Show كمصادر أساسية للمعلومات السياسية، فإن معدلات الثقة فيها تتفاوت من مجموعة إلى أخرى؛ حيث تميل معظم المجموعات إلى تقييم سلبى لهذه المحطات بسبب تضارب وجهات النظر والأفكار التي تعرضها كل قناة، إضافة إلى عدم تعبيرها عن القضايا الحقيقية التي تمس مصالح المواطنين «كل قناه بتذيع بشكل مختلف وبتدمر دماغ البنى آدم» و «الإعلام كله عايز تطهير» «في ناس كتير في التليفزيون مش بتقول الصراحة».

وبالرغم من أن التنوع والتعددية قد ينظر إليهما بشكل إيجابي بما يمكن المواطن من تكوين رأيه بشكل أفضل اعتمادًا على المعلومات المختلفة، فإنه يبدو أن تعود المواطنين المحليين طوال فترات سياسية سابقة وتحديدًا قبل ثورة 25 يناير 2011 على عدم التعرض لوجهات نظر سياسية متباينة جعلهم لا يقبلون هذا الاختلاف.

إذا أضفنا إلى ذلك أن الانفتاح الإعلامي الذى شهدته مصر بعد 25 يناير لا يخضع لمعايير المهنية والشفافية ويعبر أحيانا بشكل أقرب إلى الدعاية السياسية منه إلى الإعلام السياسي هو ما ساعد في توجيه نقد المواطنين لوسائل الإعلام. يضاف إلى ذلك ضعف مستويات التعليم والثقافة بصفة عامة والقدرة على النقد والتحليل بصفة خاصة بين الكثير من المواطنين المحليين جعلهم يشعرون بعبء كبير نتيجة لتعرضهم إلى معلومات سياسية متعددة الاتجاهات. وبالرغم من وجود قناة تلفزيونية محلية يفترض اهتمامها بالشأن المحلى، فإن غالبية المشاركين في المناقشات لم يعتمدوا عليها لأنها بحسب تعبيراتهم «ما بتهتمش بقضايانا». وهذا يطرح تحديًا جديدًا وهو إذا كانت قنوات التواصل السياسي المحلي (القنوات المحلية) لا تعبر عن قضايا المواطنين المحليين فما جدوى وجودها. إن عدم رضاء المواطنين عن التغطية الإعلامية للقضايا المحلية يعني استمرار معاناة نظام الاتصال السياسي في تمثيله لجميع الفئات وطرحه لكل القضايا وخاصة المحلية.

ولكن بالنسبة لأولئك الذين يستخدمون الإنترنت (نسبة قليلة) ظهر لديهم اهتمام نسبي ببعض المشكلات التي تعانى منها مجتمعاتهم المحلية والتي لا تحظى باهتمام وسائل الإعلام القومية والمحلية. وأطلق بعض الشباب مبادرات إلكترونية منها «جروب أبناء البرجاية» على الفيس بوك وكذلك صفحة «البرجاية» لمناقشة وعرض مشكلات القرية، بينما لم يتم رصد مثل هذه المبادرات في قرية «بني حسين».

هذه النتائج تشير إلى استمرار نظام الاتصال السياسي المحلي بأنماطه القائمة، وأن استقراره لم يهتز نتيجة لظهور الإنترنت وتطبيقاتها؛ حيث يركز الإعلام القومي والمحلي على النخب السياسية وقضاياها كما أنه يهتم بالقضايا القومية دون المحلية. هذا يعزز المخاوف من غياب تمثيل الفئات الأضعف (في هذا السياق سكان المناطق البعيدة عن المركز وتحديدًا القرى والنجوع) في المجال العام لغياب المعلومات المتعلقة بهم وعدم قدرتهم على التفاعل مع الأفكار التي يتم تداولها على المستويين المحلي والقومي. وبالرغم من وجود الإنترنت وما يمثله من فرصة لزيادة التعرض للقضايا

المحلية وإعطاء الفرصة للسكان المحليين للتعبير عن قضاياهم، فإن النتائج لا تشير إلى تغير مؤثر في بنية النظام السياسي المحلي وبالتالي غاب الاهتمام بالمحليات، ويستمر النظام القائم في تحيزه ولاديمقرطيته.

ثالثًا: تأثيرات استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي على تفاعل المواطنين المحليين ومشاركتهم السياسية:

توضح النتائج أن مشاركة المواطنين المحليين في مؤسسات سياسية محلية محدودة نتيجة لسيطرة نخب تقليدية على العمل المجتمعي والسياسي على المستوى المحلى أو نتيجة لشيوع ثقافة مجتمعية تعوق المرأة من المشاركة السياسية والمجتمعية. ما يغلب على معظم المشاركين هو أنهم بعيدون عن المشاركة المجتمعية والمشاركة السياسية المحلية. وقد يكون لطبيعة نظام الاتصال السياسي في المحليات ببعديه سابق الاشارة إليهما (البنائي، التمثيلي) دور كبير في التأثير على البعد الثالث وهو التفاعل والمشاركة المجتمعية والسياسية. فغياب قنوات للتواصل السياسية تكون متاحة للمواطنين المحليين وتعبر عن قضاياهم وتمنحهم الفرصة للمشاركة في المجال العام، انعكس على مستوى تفاعلهم ومشاركتهم المجتمعية والسياسية.

بالرغم من ذلك هناك بعض المبادرات التي تنم عن مشاركة تحدثت عنها مجموعة الذكور من الحاصلين على مؤهلات تعليمية أعلى، في مقابل المرأة والحاصلين على مؤهلات تعليمية منخفضة وغير المتعلمين.

كما تشير النتائج إلى أن هناك تقييمًا سلبيًا للنخب السياسية المحلية تمثل ذلك في هجوم أغلبية المشاركين على «عمدة القرية» بما يمثله من انتهازية سياسية وعدم اهتمام بمصالح المواطنين. نال الهجوم أيضًا القيادات التنفيذية والشعبية على المستويات المحلية المختلفة بدءًا بالقرية وانتهاء بالمحافظة. وأيضًا هناك اتجاه سلبى نحو النخب السياسية المركزية سواء المتمثلة في ممثلي هذه المجتمعات المحلية على المستوى المركزية (أعضاء البرلمان) أو الوزارات المركزية. «الناس اللى فوق هي

اللى بتوقفلنا مصالحنا» «لو كانوا بيعملوا حاجة للبلد كنا هنرضا عنهم لكنهم مش بيعملوا» «احنا في وادى وهما في وادى» و كل واحد مهتم بنفسه وما حدش بيهتم إلا لما المصيبه بتحصل». من خلال هذه العبارات عبَّر المشاركون عن الإهمال الذى تعاني منه المجتمعات المحلية.

عدم الرضا السياسي للمواطنين المحليين نال النخب السياسية المركزية ممثلة في الحكومة والوزراء وامتد إلى السلطات المحلية والنخب السياسية المحلية ممثلة في المحافظة ورؤساء المدن والقرى والعمد والمشايخ «ما حدش بيسمع للناس والمحافظ مش بينزل للناس يشوف مصالحها» «مش بنشوفهم ولا بينزلو أرض الواقع» «ما بنشوفهمش غير في الانتخابات علشان الأصوات». هذا لا ينفي وجود نخب سياسية غير رسمية حظيت بتقدير المشاركين وخاصة بين النساء غير المتعلمات أو من نلن قسطًا أقل من التعليم. هذه النخب السياسية غير الرسمية تتمثل في شخصيات «كبارات البلد» غالبًا من ينشطون اجتماعيًّا في حل النزاعات الاجتماعية والاقتصادية بين المواطنين.

وبالرغم من انخفاض مستويات المشاركة المجتمعية والسياسية على المستوى المحلى، فإن هناك اهتمامًا بالمشاركة السياسية على المستوى المركزى. ظهر ذلك من خلال اهتمام المبحوثين بالانتخابات الخاصة برئيس الجمهورية وقت إجراء الدراسة 2012. وقد يفسر ذلك الاهتمام اعتقاد المواطنين بأن اختيار الرئيس سوف يساعد في حل مشكلاتهم المحلية.

ويشعر سكان المجتمعات المحلية بضعف فعاليتهم السياسية على المستويين المحلى والمركزي. بالرغم من تعبير البعض عن الإحساس بالأهمية في أوقات الانتخابات المركزية (البرلمان والرئاسة)، إلا أنهم يشعرون أن هذا الاهتمام وقتي يرتبط بحصول النخبة على أصوات المواطنين المحليين للتمثيل في المؤسسات السياسية دون أدنى اهتمام بعد ذلك بالمواطنين المحليين.

فقـدان الاهتـمام بالمشـاركة في الفعاليـات السياسـية والمجتمعيـة المحليـة يبـدو جليًّـا مـن خـلال آراء المشـاركين مثـل «اللى ليـه دور مختارينـه مـن الأول وبيبقـى أقـرب الأقربـين لـلى ماسـك», «قلنـا مـا قلنـاش مـا حـدش بيسـمعنا» «عايـز أشـارك بـس الـلى عايزينـه بيعملـوه» «بتمنـى بـس الموضـوع مـش بإيـدى» «البلـد عمومًـا مالهـاش دور والنـاس بتـوع الفلـوس هـما الـلى بيأثـروا» «لا حاسـة إنى مـا ليـش دور زى 30 مليـون مـصرى مـا لهمـش أى لـزوم» « زى النـاس مـا تعمـل هنعمـل». بينـما عـبرت أقليـة عـن دورهـا الفاعـل «أيـو دورى ليـه لزمـه لـو كل واحـد وصـل صوتـه للمسـؤلين هيعرفـوا عننـا كل حاجـة» «أنـا ليـه لـزوم لـو شـاركت برأيـى سـواء خـدو بيـه أو لا».

بالرغـم مـن ذلـك، فهنـاك اسـتثناء ظهـر مـن خـلال إجابـات الذكـور مـن المسـتخدمين لشـبكة الإنترنـت؛ حيـث يشـعرون أن الإنترنـت سـاعدتهم في التأثـير عـلى القـرارات المحليـة مـن خـلال الجـروب الإلكـتروني للقريـة. هـذا الجـروب يضـم شـبابًا وقيـادات مجتمعيـة جديـدة ويمـارس نوعًـا مـن المعارضـة السياسـية الافتراضيـة للقيـادات السياسـية المحليـة. وقـد عـبَّر بعـض المشـاركين عـن أن الإنترنـت سـاعدت في أن يكونـوا مؤثريـن داخـل مجتمعهـم المحـلي.

ولكـن بصفـة عامـة تؤكـد النتائـج ضعـف تفاعـل ومشـاركة المواطنـين في الفعاليـات السياسـة المحليـة وكذلـك التفاعـل مـع السياسـيين المحليـين، وأيضًـا يشـعرون بضعـف فعاليتهـم وتأثيراتهـم عـلى السياسـات العامـة والمحليـة. ولم تسـاعد الإنترنـت ووسـائل التواصـل الاجتماعـي في إحـداث تغير جوهـري في زيـادة تفاعـل المواطنـين المحليـين ومشـاركتهم السياسـية.

مقترب نظري لنظام الاتصال السياسي على المستوى المحلى في ضوء نتائج الدراسة:

اسـتنادًا إلى نتائـج التحليـل الكيفـي الـذي توصلـت إليـه هـذه الدراسـة، فـإن هنـاك ثلاثـة نمـاذج يمكـن أن تسـاعد في فهـم نظـام التواصـل السـياسي في المجتمعـات المحليـة، هـي:

النموذج الأول:

يتزايد وفقًا لهذا النموذج الاعتماد على قيادات الرأي والنخب المحلية والقيادات العائلية كمصادر الحصول على المعلومات السياسية وتوجيه المواطنين أو التأثير عليهم في عملية اتخاذ القرارات السياسية المحلية والمركزية. هذا النموذج يشهد تراجعًا في المجتمعات المحلية ولم يتبق منها سوى تأثير النخب المحلية المجتمعية في عملية اتخاذ القرار. وغالبًا ما يرتبط ذلك بفئة النساء غير المتعلمات أو من حصلن على مؤهلات تعليمية متوسطة. بين هذه الفئة هناك تغير في مصادر الحصول على المعلومات حيث تلعب وسائل الاتصال الجماهيرية وتحديدًا التلفزيون الدور الأكبر في تزويد المواطنين بالمعلومات السياسية. لكن ما تزال هذه الفئة تتطلع إلى نخب سياسية محلية قد تساعدها في اتخاذ القرارات السياسية على المستويين المحلى والمركزي. وباستثناء هذه الفئة لا يوجد تأثير كبير لهذا النموذج في المجتمعات المحلية في المرحلة الحالية. يرتبط بهذا النموذج المخرجات التالية:

1. الاعتماد على مصادر تواصل مجتمعي ووسائل الإعلام التقليدية.
2. انخفاض الوعى السياسي بصفة عامة بين غالبية السكان المحليين.
3. الاهتمام بالقضايا السياسية العامة بشكل أكبر من القضايا المحلية.
4. ليس لديها رأي محدد في مدى التعبير عن قضاياهم محليًا أو إقليميًا.
5. تبعية المواطنين المحليين للنخب السياسية المحلية في عملية اتخاذ القرارات.
6. محدودية المشاركة السياسية والإحساس بالفعالية السياسية للمواطنين المحليين.
7. عدم وضوح الاتجاهات نحو النخب السياسية المحلية والقومية الرسمية وغير الرسمية.

النموذج الثاني:

وفقًا لهذا النموذج يزيد الاعتماد على وسائل الاتصال الجماهيرية وخاصة التلفزيون كمصادر للمعلومات السياسية ومناقشة هذه المعلومات مع بعض عناصر الشبكات الاجتماعية المحلية, والتي قد تكون الجيران والأصدقاء وزملاء العمل وأحيانا الأقارب دون وجود تأثير قوى لأي من هذه القوى في توجيه المواطن المحلي لاتخاذ القرار. هذا النموذج هو أكثر سيطرة ووضوحًا في بنية الاتصال السياسي المحلي في المرحلة الحالية. حيث عبر معظم المشاركين من كل المجموعات تقريبًا عن ذلك وهو ما يجعل الباحث يميل إلى اعتبار أن هذه الحالة أو هذا النموذج الذي يتجاوز النمط التقليدي في الاتصال السياسي على المستوى المحلي، وإن كان لم يتأثر بالتكنولوجيا الحديثة، هو الأكثر شيوعًا والأكثر تعبيرًا عن واقع الممارسة الفعلية في المحليات. يرتبط بهذا النموذج المخرجات التالية:

1. الاعتماد على وسائل الإعلام التقليدية المركزية.
2. ارتفاع نسبي للوعي السياسي للمواطنين المحليين.
3. الاهتمام بالقضايا السياسية العامة بشكل أكبر من القضايا المحلية.
4. عدم الشعور بالرضاء عما يقدم عن الواقع المحلي في وسائل الإعلام.
5. استقلالية المواطنين المحليين في عملية اتخاذ القرارات السياسية.
6. محدودية المشاركة السياسية والإحساس بالفعالية السياسية للمواطنين المحليين.
7. الاتجاهات السلبية نحو النخب السياسية المحلية والقومية الرسمية وغير الرسمية.

النموذج الثالث:

وهو نموذج الاعتماد على مصادر جديدة للمعلومات تتجاوز وسائل الإعلام التقليدية إلى الاعتماد على المصادر الإلكترونية (الإنترنت وتطبيقاتها) ليس كبديل للإعلام التقليدي ولكن مكمل له. يرتبط بهذا النموذج تغير في تشكيل الشبكات الاجتماعية التقليدية ليتداخل فيها أنماط جديدة غير الأصدقاء والزملاء والجيران والأقارب, مثل النشطاء الإلكترونيين أو أشخاص يعيشون في نفس المجتمع المحلى (القرية) دون أن يرتبطوا بعلاقات تقليدية مع الآخرين. هذا النمط للاتصال السياسي داخل المجتمعات المحلية يمثل إرهاصات لمرحلة جديدة حيث إن من يقومون به هم من فئة الشباب الذكور الحاصلين على مستويات تعليمية أعلى مقارنة بباقي الفئات. وبالرغم من أن هذه الحالة تعد محدودة في الوقت الراهن إلى أن وجودها وتأثيرها قد يشهد تطورًا سريعًا يرتبط بتطور انتشار واستخدام الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي على المستويين المركزي والمحلى. يرتبط بهذا النموذج المخرجات التالية:

1. الاعتماد على وسائل الإعلام التقليدية كمصادر للمعلومات، مع الاعتماد أحيانًا على الإنترنت وتطبيقاتها.
2. ارتفاع الوعي السياسي للمواطنين المحليين.
3. تنامي الاهتمام بالقضايا المحلية في منظومة الاتصال السياسي بين المواطنين المحليين.
4. عدم الرضاء عن مدى تعبير وسائل الإعلام التقليدية قومية أو محلية عن قضاياها.
5. التشاورية في عملية اتخاذ القرارات السياسية بين المواطنين المحليين.
6. فاعلية وتمكين المواطنين المحليين وزيادة المشاركة المجتمعية والسياسية على المستويات المحلية.
7. تنامي الاتجاهات السلبية نحو النخب السياسية المحلية والقومية الرسمية وغير الرسمية.

خاتمة:

لقد تنبأ (Castells, 2000) بتأثيرات استخدام ICTs على جوانب مختلفة من الأنظمة المجتمعية ومن ضمنها نظام الإعلام؛ لكن النتائج حتى الآن فى بعض المجتمعات وخاصة المحلية منها لم تصل إلى مرحلة التغير المأمول. ففي ضوء النموذج التي تبنته هذه الدراسة من حيث قياس تأثر نظام الاتصال السياسي في المجتمعات المحلية بأبعاده الثلاث (الهيكلي أو البنائي، التمثيلي، التفاعلي) لم ترصد تغيرات جوهرية يمكن عزوها إلى تأثيرات التكنولوجيا الحديثة.

فالأنماط التقليدية لنقل وتبادل المعلومات (الاتصال الجماهيري والاتصال الشخصي) ما زالت تلعب دورًا محوريًا ولم تبزغ منصات إعلامية محلية جماهيرية مرتكزة على الوسائل التكنولوجية وتمثل مصادر للمعلومات السياسية تنافس هذه الوسائل التقليدية. هذا يعني أن نظام الاتصال السياسي المحلي وفقًا للبعد الأول (البعد البنائي) لم تدخل عليه تغيرات جوهرية. وتمثل التغير في انتشار محدود لاستخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي غير مستخدمة بشكل فعال كأدوات لإنتاج ونقل وتبادل المعلومات السياسية. أيضًا بتحليل نظام التواصل السياسي في بعده الثاني المتعلق بمدى التعبير عن قضايا وشئون السكان المحليين (البعد التمثيلي) لم يلاحظ تغير كبير في هذا الخصوص. حيث لم تستخدم الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي كوسائل مكملة أو بديلة للوسائل التقليدية في التعبير عن القضايا المحلية. حيث ما تزال القضايا المركزية هي المطروحة على أجندة السكان المحليين وهي التي تحظى باهتمام في مناقشاتهم العامة. وغابت الإنترنت عن أن تكون البديل الإعلامي الذي يعبر من خلاله السكان المحليون عن قضاياهم وطرحها على المستويين المحلي والقومي. ولقد انعكس ذلك على البعد الثالث لتحليل نظام الاتصال السياسي المحلي (التفاعل والمشاركة) حيث إن هناك عدم شعور بعدم الكفاءة السياسية وضعف المشاركة المجتمعية لغياب القنوات المحلية التي يمكن من خلالها حشد المواطنين وتعبئتهم للمشاركة. فما زالت الإنترنت وتطبيقاتها تستخدم على نطاق ضيق وبين فئات محددودة مما يقلل من أهميتها في تنمية المشاركة المحلية.

هـذا يقـود إلى القـول بـأن المرحلـة التـي تمـر بهـا المجتمعـات المحليـة وقـت إجـراء الدراسـة مـا تزال تمثـل مرحلـة انتقاليـة تتواجـد فيهـا الأنظمـة التقليديـة جنبًـا إلى جنـب مـع النظـم الجديـدة وتتفـاوت معـدلات التبنـى لهـذه النظـم الجديـدة مـن مجتمـع إلى آخـر. والنتيجـة المترتبـة عـلى ذلـك أن العديـد مـن المواطنـين المحليـين لم يدركـوا حتـى الآن التغيـيرات التـى تمـت فى الأنظمـة المجتمعيـة أو ليـس لديهـم القـدرة عـلى التعامـل مـع النظـم والأنمـاط الجديـدة. ولذلـك يصبـح التسـاؤل هـو كيـف يفهـم المواطنـين تطبيقـات التكنوجيـا وكيـف يسـتخدمونها؟ أكـثر أهميـة مـن السـؤال الخـاص بمـدى توافـر التكنولوجيـا للمواطنـين المحليـين مـن عدمـه؛ حيـث إن التهميـش والإقصـاء لبعـض المناطـق المحليـة مـن أن تصبـح حيـة وفاعلـة فى اسـتخدامات التكنولوجيـا الجديـدة لأغـراض سياسـية يمثـل شـكلًا جديـدًا للانقسـام divide يمكـن أن يمثـل عقبـة أمـام الوصـول إلى مجتمـع متماسـك كأحـد القضايـا التـى تشـكل اهتـمام الأحـزاب الاجتماعيـة الديمقراطيـة أو أحـزاب الطريـق الثالـث.

نتائـج هـذه الدراسـة تؤكـد أن توافـر التكنولوجيـا فى حـد ذاتهـا لا يضمـن اسـتخدامها لأغـراض سياسـية سـواء مـن جانـب المواطنـين أو السـلطات السياسـية المحليـة. فبـدون تغيـير فى النظـام السـياسي المحـلي الـذي يشـمل السياسـات والسياسـيين وأسـلوب الحكـم لا يمكـن التوقـع بوجـود أنمـاط للتفاعـل السـياسي والتشـاور والمشـاركة وشـفافية الأداء الحكومـي. كل هـذا يتطلـب تغـيراً جوهريًـا فى الوضـع الحـالي القائـم وهـو مـا قـد يتطلـب المزيـد مـن الوقـت لإحـداث التغـير المطلـوب. وفى النهايـة فإنـه لا يمكـن النظـر فقـط إلى أن التكنولوجيـا هـى إمـا أن تحقـق أو لا تحقـق تغيـيراً فى نظـام سـياسى أو اجتماعـى معـين، لأن هـذا يقـود إلى أن التبسـيط مبنـي عـلى فرضيـة دور التكنولوجيـا الحاسـم أو الحتمـي فى عمليـة التغيـير دون النظـر إلى العوامـل الداخليـة الاجتماعيـة والثقافيـة والسياسـية التـى قـد تؤثـر تأثـيراً كبـيراً عـلى أنمـاط وآليـات اسـتخدام التكنولوجيـا. (Suchman et al., 1999) .

مراجع الدراسة:

---

[1] Pew Research Center. (2011). Global Digital Communication: Texting, Social Networking Popular Worldwide. February 12. http://www.pewglobal.org/files/2011/12/PewGlobal-Attitudes-Technology-Report-FINAL-December-20-2011.pdf

[2] Farag, E. & Saleh, A. (2011). Voting Inclinations of Egyptian Voters in the 2011 Parliamentary Election. Presented at Misr University for science and Technology, Center for Public Opinion Research, Egypt.

[3] Saleh, A. (2012). Social Media and Politics in Egypt: A tool for well-informed citizen or media as usual. Paper presented at the Global Media Forum "The role of media in the Arab world's transformation process : Deutsche Welle Media Dialogue, Boon, Germany

[4] Bonson, E., Torres, L., Royo, S. & Flores, F. (2012). Local e-government 2.0: Social media and corporate transparency in municipalities. Government Information Quarterly, 29 (123-132).

[5] Karppinen, K. (2008). Media and the Paradoxes of Pluralism. In Hesmondhalgh, David and Toynbee, Jason (eds.).The Media and Social Theory: 27-42. London: Routledge

[6] Ministry of Communication and Information Technology (MCIT). (2008). The Future of the Internet Economy in Egypt. Retrieved July 20, 2010, from http://www.new.egyptictindicators.gov.eg/en/Publications/PublicationsDoc/Internet_Economy2008102711369.pdf

[7] Hoffman, L. H. & Eveland, Jr. W. P. (2010). Assessing causality in the relationship between community attachment and local news media. Mass Communication and society, 13, 174-195.

[8] McLeod, J., Daily, K. Guo, Z., Eveland, W. Bayer, J., Yang, S. et al. (1996). Community integration, local media use, and democratic processes. Communication Research, 23, 179-209.

[9] Voltmer K., Editor (2006). Mass media and political communication in new democracies. London: Routledge, p. 3-4

[10] Dahlgren, P. (2012).The Internet. Public Sphere, and Political Communication: Dispersion and Deliberation. Political Communication 22.2: 147-162.

[11] Ross, A. & Chiasson, M. (2012). Habermas and Information Systems: New Directions. Information and Organization, 21:123-141

[12] Voltmer K., Editor (2006). Op. cit., p. 4

[13] Coleman, S. (2003). The Future of the Internet and Democracy beyond Metaphors, Towards Policy. In Promise and Problems of E-Democracy: Challenges of Online Citizen Engagement (ed). OECD Publications, Paris: 143–162; Coleman, S. & Moss, G. (2008). Governing at a Distance – Politicians in the Blogosphere. Information Polity: The International Journal of Government & Democracy in the Information Age 13.1: 7-20; Erikson, E.(2008). Hillary is My Friend: My Space and Political Fandom. Rocky Mountain Communication Review, 5.1: 3-16; Kennedy, D. (2012). Political Blogs: Teaching Us Lessons about Community. Nieman Reports 62. 2: 36-37; Penman, R. & Turnbull, S. (2012). Socially Inclusive Processes: New Opportunities with New Media? "Media International Australia142: 74-86.

[14] Barber, R. B. (1995). Participatory Democracy. In Lipset, S. Martin (ed.), The Encyclopedia of Democracy: Routledge, London, 921–924.

[15] DiMaggio, P. & Hargittai, E. (2001). From the 'Digital Divide' to 'Digital Inequality': Studying Internet Use as Penetration Increases. Presented at Princeton University, Center for Arts and Cultural Policy Studies; Norris, P. (2001). Digital Divide, Civic Engagement, Information Poverty and the Internet in Democratic Societies. New York: Cambridge University Press.

[16] Dahlberg, L. (2001). Democracy via Cyberspace. New Media and Society, 3 (2): 157-77.

[17] Chadwick, A. (2006). Internet politics: States, citizens, and new communication technologies. New York: Oxford University Press.

[18] Hydén, G., et al. (2003). Media and Democracy in Africa, NJ.: Transaction Publishers.

[19]Wasserman, S. & K. Faust. (1994). Social network analysis: Methods and applications. Cambridge, NY: Cambridge University Press.

[20] Ashton, H. & Thorns, D . H. 2007. The role of information communication technology in retrieving local community. City & Community, 6:3, 211-229.

[21] Castells, M. (2000). Materials for an Exploratory Theory of the Network Society. British Journal of Sociology 51.1: 5-24.

[22] Rodrigues, U. (2010). The promise of a new media and development agenda. Media International Austria, 137, 36-46.

[23] Pew Research Center. (2011). How people learn about their local community. Retrieved June 5, from http://pewinternet.org/~/media//Files/Reports/2011/Pew%20Knight%20Local%20News%20Report%20FINAL.pdf

[24] Mcleod, M. J., et al. (1996). Community integration, local media use and democratic process. Communication Research, Vol. 23 (2): 179-209.

[25] Bonson, Enrique. "Local E-government 2.0: Social Media and Corporate Transparency in Municipalities." Government Information Quarterly 29: 123-132.

[26] Lazer, Daivd et al. 2009.Online Town Hall Meetings."Exploring Democracy in the 21st Century". Washington, D.C. Congressional Management Foundation.

[27] Ibid, 36-46.

[28] Dahlgren, P. (2012).The Internet. Public Sphere, and Political Communication: Dispersion and Deliberation. Op. cit. PP 147-162.

[29] Habermas, J. (1989). The structural transformation of the public sphere: An inquiry into a category of bourgeois society. Cambridge, Mass: MIT Press.

[30] Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS). (2006). August 16. http://www.msrintranet.capmas.gov.eg/pls/census/cnsest_a_sex_ama

[31] Institute of National Planning. (2011). Egypt human development report 2010. Egypt: Cairo

[32] Abdel Latif, L. (2011). The national program for decentralization in Egypt, in Helal, A. & Abedel Wahab, S. (2011). Decentralization and empowering local communities: International and Egyptian experiences, Egypt: Cairo University, Decentralization Support Unit, pp. 199-216.

[33] Arab Strategic Report 1994. (1995). Cairo: Al Ahram Center for political and Strategic Studies. p. 380

[34] Saleh, A. (1998). The relationship between Local media and local political authorities in Egypt. Egypt: Sohag University.

[35] Ibid.

[36] Ministry of Communication and Information Technology (MCIT). (2008). Op. cit.

[37] Castells, M. (2000). Materials for an Exploratory Theory of the Network Society.Op. cit. 5-24.

[38] Suchman, L., Blomberg, J., Orr, J. E. & Trigg, R. (1999). Reconstructing technologies as social practice. American Behavioral Scientist, 43, pp. 392–408.

الفهرس

الصفحة

مقدمة: ٥

الفصل الأول ١١

تطور دراسات الإنترنت والاتصال السياسي: رؤية نقدية: ١١

الفصل الثاني ٣١

الاستخدامات السياسية لشبكات التواصل الاجتماعي في ضوء نظرية المجال العام: ١٣

الفصل الثالث ١٠١

تطور الاستخدامات السياسية للإنترنت في ضوء نظرية الحتمية التكنولوجية: دراسة تتبعية لدور الإنترنت خلال الانتخابات المصرية البرلمانية ٢٠١٠، ٢٠١١، والانتخابات الرئاسية ٢٠١٢، ٢٠١٤. ١٠١

الفصل الرابع ١٦٣

المواقع الإلكترونية للمحافظات المصرية: تحليل بنيوي في ضوء نظرية الديمقراطية الإلكترونية - E-democracy : ١٦٣

الفصل الخامس ٢١١

بعيدًا عن ميدان التحرير، هل تؤثر وسائل الاتصال الجديدة؟ مدخل نظري لفهم الاتصال السياسي في المجتمعات المحلية: ٢١١

حقوق الطبع محفوظة للناشر

أطلس

للنشر والإنتاج الإعلامى

يحظر نشر أو اقتباس أى جزء
من هذا الكتاب إلا بعد الرجوع
إلى الناشر

الأنترنت و السياسة https://

عن المؤلف:

- حاصل على درجة الدكتوراه في الاتصال السياسي, وكانت بعنوان: "استخدامات وتأثيرات الإنترنت في الاتصال السياسي: دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا ومصر"، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، جامعة فريدريش ألكسندر، ألمانيا، ٢٠٠٥.
- وكيل مؤسس لكلية الاتصال والإعلام – الجامعة البريطانية في مصر.
- أستاذ مساعد الإعلام – جامعة سوهاج، ومستشار رئيس الجامعة للإعلام، ٢٠٠٥–٢٠١٠.
- أستاذ زائر بجامعة ماساتشوستس، برنامج السياسات الأمريكية والفكر السياسي الأمريكي، يونيو– يوليو ٢٠١١، الولايات المتحدة الأمريكية.
- استشاري البنك الدولي لإستراتيجيات الاتصال ببرامج الحماية الاجتماعية.
- شارك في العديد من المؤتمرات والندوات وورش العمل في الدول العربية والأجنبية.
- له العديد من الكتب والبحوث المنشورة باللغتين العربية والإنجليزية.
- عضو الجمعية الأمريكية للدراسات السياسية (APSA).
- عضو رابطة خريجي الجامعات الألمانية.

I SBN 9789773995348
9 789773 995348